تمثيل الأقليات فى البرلمان المصرى بين المعارضة والتأييد عام ١٩٢٢

د/ مصطفى الغريب محمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب ـ جامعة بنها

تمثيل الأقليات فى البرلمان المصرى بين المعارضة والتأييد عام ١٩٢٢

د/ مصطفى الغريب محمد

مدخل

إذا نظرنا إلى الصورة العامة للواقع المصرى فى العصر الحديث فيما يتعلق بالعلاقة بين الأكثرية والأقليات الموجودة به، سواء أكانت دينية أم عرقية، نجد أن تلك العلاقة اتسمت بتميزها، مقارنة بغيرها فى كثير من البلدان الأخرى، حيث عاش الجميع جنبًا إلى جنب دون أية محاولات من قِبل هذا أو ذاك بغية إحداث أى نوع من التباعد أو الفُرقة التى تؤدى إلى الانقسام، كما لم تمارس السلطة الحاكمة من جانبها هى الأخرى لأى من سياسات التمييز أو الانحياز لصالح طائفة على حساب أخرى، وهو ما انعكس بدوره على حالة الاستقرار بالبلاد واستمرار تماسك وحدتها.

لكن ذلك لا يعنى خلو الصورة من بعض التفاصيل الدقيقة التى لا تتفق مع هذا الشكل العام، فقد وجد من الأمور منذ أواخر القرن التاسع عشر، وخصوصًا مع الاحتلال البريطانى، ما كان محل شكوى من جانب بعض الأقباط- الأقلية الرئيسة بحكم نسبتهم العددية مقارنة بغيرهم من المسيحيين غير الأقباط واليهود والعربان (البدو)- ورأوا معه تمييزًا فى المعاملة بينهم وبين الكثرة المسلمة، فعلى سبيل المثال عدم مساواتهم بالمسلمين فى تولى الوظائف العامة، وهو ما أدى إلى قيام الخلاف بين الجانبين وتصاعده فى بعض الأحيان، وقد تجلَّى ذلك بشكل سافر عام ١٩٠٨، حيث كان الهجوم المتبادل بعنف بين صحيفتى «الوطن» و«مصر»[١] اللتين تبنتا ما أسمتاه بـ «مطالب الأقباط» من جانب، وصحف أخرى كان من أبرزها «المؤيد»، و«اللواء»، و«الأهالى» من جانب آخر[٢].

وعلى الرغم من هدوء الخواطر بعض الشىء بعد تولى بطرس غالى رئاسة الحكومة(١٩٠٨/١١/١٣-١٩١٠/٢/٢١)، حيث لم يكن يرغب فى إثارة الأقباط لأية مشكلة طائفية أمام حكومته، فإنها سرعان ما ثارت إثر اغتياله، لما اعتُقد من جانبهم من أن ما تعرض له رئيس النظار لم يتم إلا لقبطيته- مع إن الدافع كان سياسيًا محضًا كما اتضح من اعترافات الجانى- وبلغ الأمر ذروته بعقد المؤتمر القبطى بأسيوط (٦-١٩١١/٣/٨) واستعراض ومناقشة العديد من المطالب خلال جلساته، كإسناد الوظائف للأكفاء من المصريين بلا تمييز بين عنصر وآخر، وتشخيص الأقباط فى المجالس النيابية تشخيصًا يضمن لهم حقوقهم، وتوزيع ضريبة الـ ٥٪ التى تجبيها مجالس المديريات بما يضمن استفادة الأقباط من حصيلة ما يؤدونه فى تعليم أطفالهم، و تقرير عطلة يوم الأحد أسوة بيوم الجمعة لدى المسلمين ...إلخ[٣].

وجاء رد الفعل بعد أقل من شهرين، متمثلاً فى المؤتمر الذى عقد فى القاهرة -بضاحية مصر الجديدة-(١٩١١/٥/٤-٤/٢٩)، والذى أسماه منظموه بـ «المؤتمر المصرى» وليس «الإسلامى» توكيدًا لوحدة الأمة وتجاهلاً للأساس الطائفى الذى قام عليه المؤتمر الأول، وقد بُين فيه فيما يتعلق بالمطلب الخاص بالتوظيف، أن نصيب الأقباط فى وظائف الحكومة أوفر بكثير من نصيب المسلمين على نسبة عدد الفريقين، وهو ما يظهر معه أن الباعث على المطلب ليس سوى التطلع إلى الاختصاص بالسلطة بشكل ظاهر على المسلمين فى جميع هيئات الحكومة ومصالحها، كما استُنكرت كذلك المطالب الأخرى لخلوِّها من الأسباب التى تبررها، وتقرر رفض الحقوق السياسية بين الطوائف الدينية، والتأكيد على أن الأمة المصرية وحدة واحدة لا تقبل التجزئة فى تلك الحقوق، وطالب المؤتمر بأنه ما دام قد تبين بالدليل أن الأقباط متمتعون من الحقوق بأكثر مما يتمتع به بقية الأفراد الآخرين من المصريين، فعليهم إزاء ذلك التراجع عن مزج المعتقدات الدينية بالمصالح القومية، وألا يجعلوا من جامعتهم الدينية جامعة سياسية خاصة، وعلى المسلمين من جانبهم اعتبار المطالب الآنفة التى تشف عن هذا الغرض كأنها لم تكن. وكان قد نوقش بجانب ذلك العديد من التقارير الخاصة

بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية، والتى طرح أصحابها من خلالها رؤاهم للنهوض بالبلاد وأخذها بأسباب التقدم، وهو ما يعكس اهتمام المؤتمر بالشأن العام المصرى فى إطار ما يسمى بالجامعة الوطنية[٤].

وتوقفت الأزمة عند هذا الحد، حيث نجحت جهود العقلاء فى كلا الجانبين فى تضييق الهوة التى تفصل بين الفريقين، ساعد على ذلك أن المتشددين من الجانبين لم يكونوا ممثلين لأغلبية من يتكلمون باسمهم، ومن ثم أُمكن الحفاظ على الوحدة الوطنية، والتى بدت فيما بعد فى أكمل مظاهرها فى ثورة ١٩١٩على نحو ما هو معروف.

بيد أنه بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عادت مسألة الأقليات لتطل برأسها من جديد، وكان مبعثها هذه المرة ما تضمنه ذلك التصريح من تحفظ خاص بحماية الأقليات، فأثير أمر ذلك بين الرأى العام، كما طُرح باللجنة العامة للدستور مع بدء اجتماعاتها، حيث أشار رئيسها حسين رشدى[٥] إلى أهمية وضع نصوص بالدستور تضمن الحماية للأقليات، فلا تستطيع بريطانيا فى هذه الحالة التدخل فى الشأن المصرى من هذه الناحية[٦]، وفى جلسة لاحقة بلجنة وضع المبادئ العامة[٧] نوقشت المسألة بشكل أكثر تفصيلاً، وانتهى إلى الموافقة على ما ارتآه حسين رشدى من وضع النصوص الخاصة بالأقليات فى مشروع كيرزنCurzon[٨] بالدستور، وهو ما جعله- حسين رشدى- يقرر أن الأقليات قد صارت محمية حماية تامة، «فلم يعد هنالك محل للتحفظ الإنجليزى الخاص بحماية الأقليات»[٩].

وفى تلك الأثناء كانت قد ظهرت على السطح بشكل واضح مسألة أخرى ذات صلة، وهى مسألة تمثيل الأقليات فى البرلمان، وصارت أحد موضوعات الخلاف الذى اتسعت دائرته بشكل كبير عام ١٩٢٢، حيث ذهب البعض إلى ضرورة ذلك التمثيل والنص عليه فى الدستور، بينما عارض البعض الآخر ذلك، وكان لكل حججه ودفوعه التى استند إليها، وهذا ما ستتناول الدراسة معالجته.

فى رحاب لجنة وضع المبادئ العامة

كان توفيق دوس[١٠] هو أول من أثار المسألة بلجنة وضع المبادئ العامة[١١]، وذلك بمناسبة ما ذهب إليه رئيسها حسين رشدى فى إجابته عن سؤال للعضو عبدالعزيز فهمى[١٢] عن المقصود بعبارة (وفى الواقع) الواردة بعد قول (فى القانون) بإحدى مواد حماية الأقليات بمشروع كيرزن[١٣]، لأنه يخشى من تفسيرها على وجه يفيد إلزام الدولة بأن تضمن للأشخاص التابعين للأقليات تنفيذ ما هو مقرر لهم ولغيرهم فى القانون على أرض الواقع، حيث أوضح رشدى أن الغرض ألا يكون القانون حبرًا على ورق، بمعنى أن يكون مسموحًا مثلاً لكل المصريين أن ينتخبوا أو يُنتخبوا، فتأتى الحكومة وتمنع ترشيح أحد من الأقليات أو تمنعه من التصويت استبدادًا، وليس التزامها حين لا تسفر نتيجة الانتخاب عن عدم فوز أحد من الأقليات باتخاذ إجراءات أخرى لتمثيل هذه الأقليات فى مجالسها، فأعرب توفيق دوس بمناسبة ذلك عن خشيته من تأويل هذا الإيضاح إلى أنه بمثابة فصل فى مسألة لم يُطرح البحث فيها بعد، وهى مسألة تمثيل الأقليات[١٤].

ولما كان حسين رشدى مستشعرًا خطورة المسألة، حيث كان الجدل بشأنها قد أخذ يتصاعد بين الرأى العام، فقد بين لتوفيق دوس أنه لا يوجد ما يمنع من أن تقرر مصر من تلقاء نفسها تمثيل الأقليات، بل إنه سرعان ما طرح على اللجنة سؤالا حول ما إذا كانت ترى وضع نظام لهذه الأقليات يضمن تمثيلها النيابى أم لا؟، فأخذ الأعضاء فى الإدلاء بآرائهم التى بدا تباينهم فيها واضحًا[١٥].

وكان أول من تحدث هو عبدالعزيز فهمى، فأعلن معارضته، ثم أعقبه عبدالحميد بدوى[١٦]، لكنه قبل أن يبسط رأيه أخذ توفيق دوس الكلمة، حيث رُئى على ما يبدو أن يشرح وجهة نظره أولاً ثم يدلى بعدها بدلوه من أراد، وقد بدأ باقتراح وضع نظام للأقليات يضمن تمثيلها فى مجلس النواب بنسبة تتفق مع عددها، وحدد سببين لهذا الاقتراح، أحدهما سياسى والآخر قانونى، وأخذ

فى شرح كل منهما، فبين بالنسبة للأول أن المقصود هو سد الباب أمام أى أجنبى للتدخل فى مصر بدعوى حماية الأقليات، ونوه إلى أنه لا يُعترض على تمثيل الأقليات بأن بابه مفتوح أمامهم كغيرهم، أو أن فيه تفرقة بين المصريين، مشيرًا إلى أن إهمال الأخذ بهذا النظام هو الذى من شأنه إحداث تلك التفرقة، حيث ستشعر الأقليات- خطأ أم صوابًا- بأن لها حقًا قد ضاع حال ظهور نتيجة الانتخاب دون أن تسفر عن فوز أحد منها، خصوصًا وأن قانون الجمعية التشريعية قد نص صراحة على حفظ مراكز معدودة للأقليات[١٧]، ومن ثم فهو يخشى أن يفتح هذا الشعور بابًا أمام من يتهيئون للدخول متلمسين أى معاذير بغض النظر عن صحتها من عدمه[١٨].

أما عن السبب القانونى، فقد أوضح توفيق دوس بشأنه أنه قد توجد بعض الأمور التى تمر على أعضاء المجلس النيابى عن سلامة نية وترى فيها بعض الأقليات ضررًا بحقوقها، وهو الضرر الذى يمكن تفادى حدوثه إذا وجد بالمجلس ممثلين عن الأقليات، حيث يقومون بتنبيه المجلس فى تلك الحالة، وأشار بصدد ذلك إلى مشروع القانون الخاص بالتحاق الطلاب بالكتاتيب التابعة لمجالس المديريات، والذى قُدم لمجلس شورى القوانين[١٩]، إذ كاد المجلس يقر ضمن بنوده ضرورة النجاح فى القرآن الكريم كشرط للالتحاق بتلك الكتاتيب لولا أن أبدى البعض اعتراضه، حيث إن إقرار ذلك الشرط كان يعنى قصر هذه الكتاتيب على الطلبة المسلمين فقط. وأضاف دوس أن تمثيل الأقليات ليس فيه أية بدعة، إذ تنص عليه بعض الدساتير، كدستورى بلجيكا وإسبانيا، وإن كان أساس الأقليات هناك يختلف عن أساسها فى مصر، وذهب إلى أبعد من ذلك بالإشارة إلى أنه حتى إذا لم يكن هناك وجود لهذا النص فى أى من الدساتير، فإن المسألة فى مصر تتوقف على ما فيه تحقيق مصلحتها، وتمثيل الأقليات من شأنه حفظ وحدتها والدفاع عنها[٢٠].

وقد ضمَّن توفيق دوس اقتراحه الطريقة التى يرى إمكانية الوصول من خلالها إلى تمثيل الأقليات، وهى تتمثل فى إجراء الانتخاب العام كما هو

معروف، فإذا حصلت الأقليات على عدد يتفق مع نسبتها انتهى الأمر، أما إذا نقص ذلك العدد أو انعدم فيُلجأ إلى إحدى وسيلتين، أولاهما: إجراء انتخاب عام فى كل محافظة ومديرية باعتبار كل منها دائرة واحدة من المسلمين والأقباط لانتخاب العدد اللازم من الأقليات، وفى ذلك ميزة تتمثل فى عدم انفراد الأقليات بانتخاب ممثليها، أما الأخرى فهى أن يقوم مجلس النواب بانتخاب من يكمل النسبة العددية للأقليات من بين مرشحيها. وفيما يتعلق بمجلس الشيوخ فقد ذهب دوس إلى أن هناك رأيين، فإما أن تكمل الحكومة نسبة الأقليات عن طريق التعيين، أو تُتبع نفس الوسيلة الثانية المشار إليها بخصوص مجلس النواب[٢١]. ويلاحظ هنا عدم الدقة فى تلك الطريقة التى يطرحها دوس، فمن المعروف أن عدد النواب بكل مجلس من مجلسى البرلمان يكون محددًا سلفًا قبل إجراء الانتخابات، فإذا أجريت تلك الانتخابات بالشكل العادى، والذى رأى دوس أن يطبق أولاً، فإن كل مجلس يستوفى عدد أعضائه من خلالها فيما عدا المقرر لمجلس الشيوخ بطريق التعيين، ومن ثم فقبول أعضاء جدد بطريق الانتخاب بعد ذلك يكون بلا أساس سليم.

وعلى أى حال، ففور انتهاء دوس من كلمته أخذ عبدالحميد بدوى فى تفنيد أسانيده ودحض الفكرة بشكل عام، ففيما يخص السبب السياسى أشار إلى أنه لم يُعرف قديمًا أو حديثًا أن التدخل لحماية الأقليات يقتضى المطالبة بتمثيلها تمثيلاً خاصًا، وإنما يكون مقصورًا على طلب عدم استثنائهم من التمتع بالحقوق العامة، واستشهد فى ذلك بالمعاهدات التى عقدت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مع الحكومات التى نشأت على إثرها أو كانت قائمة من قبل، فلم تتطرق تلك المعاهدات فيما يخص الأقليات على تمثيلها فى المجالس النيابية[٢٢].

وبالنسبة للسبب الآخر، وما أورده دوس بصدد شرحه، من أنه قد تمر بأعضاء البرلمان عن سلامة نية مسائل تفوت فيها مصلحة الأقليات إذا خلا المجلس من ممثلين عنهم، ذكر بدوى أن الأكثرية نفسها تنقسم إلى فئات عديدة، كالتجار والملاك وأصحاب المهن المختلفة، ولا يعنى عدم وجود ممثلين عن تلك

الفئات بالمجلس إغفال مصالحها، فهناك صلة واضحة بين المجلس والرأى العام بما يكفل تبينه لمصالح الجميع، وأوضح أن ما أشار إليه دوس عما كاد يقره مجلس شورى القوانين من حكم فيه حيف على الأقباط فيه رد كاف عليه، إذ لم يكن بالمجلس تمثيل للأقباط، ومع ذلك لم يقع الحيف المذكور بهم، أضف إلى ذلك أن هذا الأمر يمكن القول بأن فيه مساسًا بالحرية، وعلاج ذلك يضمنه الدستور ذاته. ومن ثم فمسألة مثل هذه تكون مضمونة بالدستور وبالاتصال الدائم بين المجلس والرأى العام لا يصح أن تكون أساسًا لانقلاب خطير فى الأنظمة الأصلية للبلاد[٢٣].

وبشكل عام ذهب عبدالحميد بدوى إلى أن ما يُطلب من تمثيل الأقليات فيه مخالفة للتقاليد المصرية، بل والعالمية، فقد عاشت الأقليات فى مصر منذ وجود النظام النيابى بها ولم يُفَكر فى تمثيلها، وحتى عندما مثلت بالجمعية التشريعية لم يكن سوى لفترة قصيرة[٢٤]، وكانت الفكرة بشأنها فردية، ورأى أنه لا يصح بأى حال من الأحوال التقيد بهذه التجربة فيما تقوم به اللجنة من وضع مشروع للدستور. وعلى النطاق الخارجى أوضح أنه لا يوجد بدساتير دول العالم المختلفة شىء من هذا رغم عدم خلو البلاد الأوروبية من الأقليات الدينية، مشيرًا إلى أن دستور بلجيكا الذى استُشهد به يقوم التمثيل النسبى فيه على معنى الأحزاب السياسية، ووجوب تمثيلها تمثيلاً يتناسب مع قوة أعضائها، والفرق كبير بين هذا وبين تمثيل أقليات دينية، حيث إن المجلس النيابى مجلس سياسى وليس دينيًا[٢٥].

من ناحية أخرى أوضح عبدالحميد بدوى أن النظرية التى يقوم عليها المعنى النيابى هى أن النائب يمثل الأمة كلها، ومن ثم فإن تمثيل الأقليات يتنافى تمامًا مع ذلك المعنى، فلا يمكن انتخاب النائب بوصف خاص وعن طائفة بعينها[٢٦].

وذهب عبدالحميد بدوى إلى أن الفارق الدينى فى مصر أخذ يضعف، ولن يطول الوقت حتى يزول فى العلاقات الاجتماعية وتعفى جميع آثاره، ومن ثم فمحاولة إبقائه محاولة لاستدعاء الماضى وإنكار للامتزاج الذى حدث بفعل

الزمن، كما ذكَّر بما أحدثه التفرق الدينى من عبث بالحياة الاجتماعية فى أوروبا لفترات طويلة، حينما كانت توجه الحياة العامة هناك وفقًا للنزعات الدينية والميول المذهبية، وأكد فى النهاية على أهمية وجود سياسة قومية فى مصر لا يلتفت فيها إلى الأديان والمذاهب، وإنما إلى مصلحة الوطن[٢٧].

وفى الجلسة التالية، ومع استئناف النقاش فى المسألة، أخذ عبدالحميد بدوى الكلمة، وقد بدأها بالدفع بعدم اختصاص اللجنة بتقرير تمثيل الأقليات، فأوضح أنها شُكلت لوضع دستور على أحدث مبادئ القانون العام، ومن ثم فهى لن تبتدع نظامًا جديدًا، وإنما ستعتمد على النقل من دول أوروبا التى نشأ وتطور بها النظام الدستورى، مع وضع حالة مصر وحاجاتها فى الاعتبار، وبالتالى يكون واجبًا عليها الالتزام بالمبادئ المسلم بها فى تلك الدول، وألا يزج بأى أحكام من شأنها تشويه المعنى أو تحريف المقاصد، ومسألة تمثيل الأقليات، سواء كانت دينية أم جنسية، لم يقل بها أحد، وهى فى الوقت ذاته انقلاب اجتماعى خطير ليس للجنة أن تبحث فيه أو تحمل الأمة عليه فى الدستور الذى تعده لها، وأضاف أن تناول اللجنة لهذا الأمر يكون مفهومًا إذا وجد إحساسًا عامًّا بالحاجة إليه، والموجود ليس سوى فكرة طرحها بعض أفراد، وهى تقسيم البلد إلى شطرين، أقباط ومسلمين، يعيشون منقسمين طوال الوقت، وهذا أخطر من أن تتعرض له اللجنة، كما بين أن ما نُص عليه بقانون الجمعية التشريعية من تمثيل للأقليات لم يسبقه أى بحث يتعلق بنتائجه الاجتماعية، فقد وضعته الحكومة وفقًا لهواها أو هوى من كان يملك السلطة الفعلية حينئذ دون أن تقدر ما يترتب عليه، أو أنها قدرت ولم تبال بالنتائج، وعلى ذلك فالمسألة إذن بدعة لم يسبق أن قال بها أحد سواء فى الخارج أو فى الداخل، وألمح إلى جانب ذلك إلى أن الظروف التى تمر بها مصر وقتئذ ظروف استثنائية يجب فيها الحرص على تجنب الخلاف فى أى أمر من الأمور حتى تصير البلاد فى أوضاع عادية، ومن ثم يكون بالإمكان التباحث فى شئونها الداخلية وتكوين تيار فكرى عام تشترك فيه الأكثرية والأقليات إما بقبول التمثيل أو رفضه[٢٨].

وعلى جانب آخر، أشار إلى أن الملحوظ فى طلب تمثيل الأقليات هم الأقباط، فإذا تم التسليم بالمبدأ طالبت عندئذ أقليات أخرى كالسوريين واليهود والعرب بتمثيلها أسوة بهم، ولن يكون فى هذه الحالة بالإمكان رفض ذلك الطلب، ومستقبلاً قد يطلب الأروام والأرمن حال حيازتهم للرعوية المصرية، وفى هذه الحالة تصير مصر بلدًا خليطًا وتصبح ميدانًا للنزاعات الدينية والجنسية، لذلك فهو يرجو اللجنة ألا تتعدى اختصاصها وتنظر أمرًا من شأنه هدم وحدة البلاد وتغيير طابعها الخاص[٢٩].

وكان عبدالعزيز فهمى ممن أدلوا بآرائهم، فأشار إلى أن إقرار اللجنة لتمثيل الأقليات يعنى إعطاء تلك الأقليات امتيازًا خاصًا على مجموع الأفراد، وهو أمر لا تملكه اللجنة، على اعتبار ما هو مسلم به فى الدساتير من تساوى جميع المواطنين أمام القانون، وبين أن ذلك الامتياز إذا أُعطى للأقليات فإن من شأنه إحداث انقسام بالبلاد، وهو ما ليس مطلوبًا، ومن ثم فهو يؤيد عبدالحميد بدوى فيما ذهب إليه من الدفع بعدم الاختصاص، وحينما أوضح أحمد طلعت عضو اللجنة بأن الدفع بعدم الاختصاص يشى بوجود جهة أخرى مختصة مع أنها غير موجودة فى الواقع، ومن ثم يكون مهمًا البت فى المسألة نهائيًا، ذهب فهمى إلى أن اللجنة ليس من شأنها التحكم فى الإحساس العام لجموع المصريين، وإنما تتأثر به، مشيرًا إلى أنه إذا ما تبين بعد انعقاد البرلمان أن هناك حاجة حقيقية لتمثيل الأقليات فمن الممكن عندئذ أن يُعدل الدستور[٣٠].

ومن جانبه استنكر محمود أبو النصر موقف توفيق دوس، وارتأى أن تمثيل الأقليات لا يتفق مع أى مبدأ من مبادئ الدستور، بل ويهدم قواعد التشريع، فضلاً عن تفريقه بين أبناء الوطن الواحد[٣١].

أما توفيق دوس فقد اجتهد من خلال أكثر من مداخلة فى أن يدحض كل تلك الآراء، فذهب إلى أن الدفع بعدم الاختصاص لا يستند إلى قانون قائم، فضلاً عن هذا فإن اللجنة تنشئ دستورًا أساس عملها فيه مصلحة البلاد، ومن

ثم فجميع الاقتراحات يمكن طرحها، ويُقبل منها ما يتفق مع المصلحة ويُرفض ما يتعارض معها، وذلك بعيد عن التقيد بأى إجراءات، وتدعيمًا لرأيه أوضح أن اللجنة حين كانت تبحث فى قواعد نظر البرلمان للميزانية واقترح أحد الأعضاء أنه فى حالة اختلاف المجلسين يجتمعان معًا لبحث أسباب الخلاف، وقال آخر بمخالفة ذلك للدساتير الأوروبية، لم يدفع أحد بعدم الاختصاص[٣٢].

وعقَّب عبدالحميد بدوى وأشار إلى أنه لم يعرض مسألة الاختصاص باعتبارها مسألة إجراءات، وإنما عرض مسألة جدية، كما ذهب إلى أن ما أجراه توفيق دوس من قياس بين المسألة محل النظر ومسألة الميزانية إنما هو لا يعبر عن الحقيقة، فاللجنة فى قواعد نظر الميزانية لم تخرج عن المبادئ العامة للدستور، حيث قررت فى حالة قيام خلاف بين مجلسى النواب والشيوخ أن يُحَلَّ ذلك الخلاف بإبقاء القديم على قِدَمه، على أن يستثنى من ذلك السنوات الخمس الأولى فيكون الحل باجتماع المجلسين، وأشار إلى أن هذه الطريقة الأخيرة إذا لم يكن هناك نص بشأنها فى دستور معين فإنها نتيجة التجارب الدستورية فى البلاد الأوروبية، وهى تجارب لا تقل شأنًا عن الأحكام المكتوبة، وأضاف أن مسألة الميزانية لا تقاس فى خطورتها بالمسألة الأخرى، مبينًا أن هذه الأخيرة حينما تقاس فإنما يكون ذلك بموضوع الدستور ذاته؛ لأنها عبارة عن دستور للأقليات، ومن يطالب بها فإنما يطالب بأن يوضع بجانب الدستور العام دستور ثانٍ لتلك الأقليات، وهو ما يعنى أن الدستور غير كافٍ لضمان الحرية لها، وبالتالى يجب إكماله بدستور آخر لحفظ تلك الحرية[٣٣].

ومن جانبه أخذ توفيق دوس فى الرد على ذلك محاولاً تفنيده، فنفى أن يكون طلب التمثيل للأقليات معناه إيجاد دستور لتلك الأقليات بجانب الدستور العام، كما ذهب إلى أنه ليس ببدعة، حيث يوجد بدستورى بلجيكا وإسبانيا، والفرق أن الأساس هناك سياسى بينما فى مصر دينى، وبين أن المسألة فى واقع الأمر لا علاقة لها بالشكل أو الاختصاص، وإنما بما يحقق مصلحة البلاد، كما أوضح فيما يتعلق بالخطورة التى أشار إليها بدوى أن تلك الخطورة هى التى دفعته

ليتقدم باقتراحه، وكان ذلك بصفته مصريًا لا قبطيًا، حيث يخشى أن تتعرض البلاد لخطر كبير إذا لم يتقرر مبدأ تمثيل الأقليات[٣٤]. ويعكس هذا الكلام ضعف الحجة لدى دوس، فهو يكرر ما سبق أن قاله من قبل وفنده عبدالحميد بدوى، كما أنه يؤكد فيما يتعلق باختلاف تمثيل الأقليات فى دستورى بلجيكا وإسبانيا عنه فى مصر ما ذكره بدوى فى هذا الشأن.

وقد حاول توفيق دوس مرة أخرى إثبات عدم خروج الموضوع عن اختصاص اللجنة لكن دون جدوى، حتى إن حسين رشدى طلب منه الانتقال إلى نقطة أخرى، وبالفعل ترك مسألة الاختصاص هذه وتكلم عن التمثيل نفسه، واستدعى بهذا الصدد واقعة حدثت بانتخابات المجلس المحلى لبندر أسيوط فى يناير ١٩٢٢، حيث أوضح أن العادة جرت على أن أعضاء المجلس الأربعة يكون بينهم قبطى، وكان هو إلى نهاية الدور الماضى عضوًا بالمجلس، لكن نظرًا لكثرة مشاغله، فإنه لم يرشح نفسه فى الانتخابات الأخيرة، وكانت النتيجة أن تم انتخاب الأربعة أعضاء من المسلمين، وهو ما أدى إلى تذمر الأقباط، وقد عولج الأمر فى ضوء ما يقضى به قانون الانتخاب من أنه فى حالة استقالة نائب أو وفاته، يحل محله الحائز على أكثر الأصوات بعد الأربعة المنتخبين، فتم رجاء أحد النواب، وهو محمود بسيونى، ليستقيل كى يحل محله المرشح الخامس، والذى كان قبطيًا، وهو ما حدث بالفعل. وخلص دوس إلى أن هذا مثال لما يمكن أن يشعر به الأقباط من أنهم مهضومو الحق إذا لم يأت بالبرلمان نواب منهم، لافتًا إلى أن الحل الخاص بمجلس محلى أسيوط قد لا يمكن الوصول إليه فى البرلمان[٣٥].

ولم ير عبدالحميد بدوى ترك هذا الأمر يمر دون أن يناقشه، فأشار إلى أن المثال الذى ذكره توفيق دوس إنما هو حجة عليه وليس له؛ لأن المسألة فى مجلس محلى أسيوط لم تكن راجعة إلى نص، وإنما إلى عرف، كما أوضح أن الدستور العام لا يمكن أن يقوم وفقًا لقياس على حالة خاصة، وبشأن ما ذهب إليه دوس من أن تمثيل الأقليات ليس ببدعة، واستشهاده بالتمثيل النسبى الموجود فى

بلجيكا، بين بدوى أن ذلك التمثيل ليس تمثيلاً للأقليات بالمعنى الذى يريده دوس، وإنما هو نظام سياسى وضع لتمثيل الأحزاب السياسية بنسبة عددها، وهى نسبة لا تُعرف إلا بعد الانتخاب، والأقليات السياسية أقليات متحولة، حيث قد تصبح الأقلية فى انتخاب أكثرية فى انتخاب آخر، بعكس الأقليات الدينية أو الجنسية ثابتة ومحددة مقدمًا، ومن ثم فلا مجال للتشبيه بين ذلك النظام وما يراد من جانب دوس من تمثيل للأقليات فى مصر. وفى ضوء كل ذلك أعلن بدوى تصميمه على ما سبق وذهب إليه من عدم اختصاص اللجنة بالمسألة المثارة(٣٦).

وقد تصدى عبدالحميد بدوى لإلياس عوض عضو اللجنة العامة للدستور وأحد أقطاب المؤتمر القبطى آنف الذكر- وكان حاضرًا بهذه الجلسة للجنة وضع المبادئ العامة- حينما ألمح إلى ما يمكن أن يحدث من امتعاض من جانب الأقباط إذا لم تحل المسألة بما يحقق مصلحتهم، فأوضح أن المصلحة العامة هى التى توضع فى الحسبان دون سواها، وذهب إلى أهمية التفكير فى الأكثرية هى الأخرى وما يُتوقع من امتعاضها حال إقرار التمثيل للأقليات لما ترى فيه من خطر على وحدة المصريين وتماسكهم، خاصة فى الظروف التى تمر بها البلاد، وارتأى أنه من الأصوب فى ظل هذه الحالة إرجاء المسألة إلى الوقت الذى يسمح فيه ببحثها وعلى الصورة التى ترضى الأطراف جميعها(٣٧).

وإزاء هذا الجدل، وأهمية المسألة اقترح رئيس اللجنة إرجاء البت فيها لحين بحثها أمام اللجنة العامة- وهى تضم جميع أعضاء لجنة الدستور- ونوه بما يمكن أن يحدث إلى حين بدء ذلك البحث من إدلاء أصحاب الشأن بآرائهم حولها، وبالتالى وضوحها لدى الأعضاء بشكل أكثر مما هى عليه(٣٨)، وقد نال الاقتراح موافقة الأغلبية التى لم يكن من بينها عبدالحميد بدوى، حيث صرح بأنه لا يرى أن المسألة من اختصاص اللجنة العامة هى الأخرى(٣٩).

الرأى العام وتصارع المواقف

احتلت المسألة مساحة واسعة من التفكير والمشاركة السياسية من جانب الرأى العام الذى انقسم إزاءها إلى فريقين، أحدهما معارض، وهو الأكبر، والآخر مؤيد، وكان لكل منهما حججه التى حاول إقناع الآخر بها، ومن ثم ضرورة الانصياع والأخذ برأيه الذى هو عين الصواب حسبما يرى، وسوف نعرض فيما يلى لآراء كل فريق وجهوده من أجل تحقيق هدفه المرجو وغايته المنشودة.

المعارضون

كان من أبرز الأصوات التى جاهرت بمعارضتها صوت «عزيز ميرهم»[٤٠]، سكرتير الحزب الديمقراطى حينئذ، فقد حذر من خطورة الأخذ بما يطرحه البعض من النص فى الدستور على تمثيل الأقليات بالبرلمان، وذهب إلى أهمية بناء أنظمة مصر المستقبلية على اعتبار القومية المصرية وحدها، مشيرًا إلى أن كثيرًا من القوانين منذ فترة طويلة كان ذا طابع دينى محض، فتطور الجزء الأكبر منها بحكم الضرورة والمصلحة العامة فصار ذات صبغة مدنية، وسينتهى ما تبقى إلى أن يكون مدنيًا هو الآخر تبعًا للتطور العام، ومن ثم فليس من مصلحة البلاد وقوف البعض مطالبًا بأن يسجل فى القوانين العامة من الفوارق الدينية ما من شأنه أن يكون حجر عثرة فى سبيل التقدم إلى المستقبل، كما أوضح أن ضمان حقوق الأقليات إنما يتحقق بتقرير قواعد عامة شاملة لجميع المصريين، واعتبار القومية المصرية الأساس فى تقرير الحقوق والواجبات، وأضاف أن الأكثرية والأقليات الموجودة فى مصر حينئذ لن تلبث طويلاً حتى تزول مثلما زال آثار أمثالها فى بلاد العرب، وسيحل محلها جماعات سياسية واقتصادية تخرج منها الأحزاب مستقبلاً، وانتهى إلى أنه يمكن بذلك للمصريين أن يضمنوا تطورهم مدنيًا وتقدمهم كذلك من الناحية السياسية[٤١].

ومن جانبه أصدر الوفد المصرى بيانًا فى ١٢ مايو ١٩٢٢ يستنكر فيه المسألة، ويبين أن ما يطلب بشأنها لا يعنى فقط تدعيم المزاعم الإنجليزية فيما

يُدَّعى من حق حماية الأقليات، وإنما هو فوق ذلك يوهم بأن بين المصريين انقسامات وفروقًا يراد تسجيلها فى دستور البلاد، مع أن الواقع يخالف ذلك تمامًا، حيث لا أقلية ولا أكثرية، وإنما الجميع مصريون يدينون بدين واحد هو دين الحرية والاستقلال، الأمر الذى أكدته بوضوح ثورة ١٩١٩، وذهب البيان إلى أن مصلحة الوطن تأبى تقسيم أبنائه وتمييز بعضهم على بعض، كما أن كرامته لا تقبل أن تحل القيود القانونية المصطنعة محل روابط الإخاء والمحبة، واختتم بالقول: «إنهم لا يريدون بكم إلا سوءًا فاحذروهم»[٤٢]، وقد حمل البيان توقيع كل من حمد الباسل، ويصا واصف، جورجى خياط، مرقص حنا، مراد الشريعى، علوى الجزار، على الشمسى، وواصف غالى[٤٣].

وفى ذات الاتجاه كتب «سيد على» بصحيفة «النظام» المؤيدة للوفد، مشيرًا إلى أن الوحدة الوطنية هى أساس النهضة المصرية القائمة، وقد شهد المصريون آثار قوتها فى جميع أعمالهم، وبالتالى لا يمكن أن يسمحوا بتفكيك عراها الوثيقة، وذهب إلى أن من يطالب بفصل الأقليات عن مجموع الأمة بتحديد عدد نوابها فى البرلمان حتى لا تهضم حقوقها حسبما يدعى ولا تضيع مصالحها بجانب مصالح الأكثرية، إنما يجهل حقيقة المصريين ولا يبصر ما يحيط به من المظاهر الوطنية الدالة على تلك الحقيقة إذا لم يُقل أنه يتعامى من أجل سياسة يخدمها، وهى السياسة الإنجليزية التى غايتها فى الواقع القبض على ناصية الأمة جميعها بلا تمييز بين الأكثرية والأقلية، وانتهى بدعوة لجنة الدستور لأن تنتصر لوحدة الأمة[٤٤].

وكان للحزب الوطنى موقفه الرافض هو الآخر للمسألة، حيث أوضح «أحمد وفيق»- عضو الحزب وأحد كبار كتاب «اللواء المصرى» لسان حاله- أن إقرار مبدأ تمثيل الأقليات يفتح بابًا تنفذ منه يد الدسائس فتعمل فى بناء الوحدة الوطنية بمعول الهدم والتخريب، وأعرب عن دهشته من إصرار البعض بلجنة الدستور على الدفع للأخذ بهذا المبدأ رغم إنكار عموم الأقباط عليهم ذلك، مشيرًا إلى أنهم بهذا الموقف يكونون عونًا للمحتل على تنفيذ خططه الاستعمارية

من حيث لا يدرون، ودعا فى النهاية إلى ضرورة المحافظة على الاتحاد بين جموع المصريين، حيث إنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما تصبو إليه البلاد(٤٥).

وفى صحيفة «الأمة»- وكانت تعبر عن ذات الحزب- ذهب «محمد الهياوى» إلى أن المسألة فى حقيقتها بدعة إنجليزية يراد بها إيقاظ الفتنة بين أبناء الشعب الواحد، مبينًا أن الإنجليز لا يرحمون قبطيًا لقبطيته ولا مسلمًا لكثرته، وإنما هم فى الواقع يبيتون الشر للجميع باعتبارهم مصريين، ومن ثم فلا يجب أن يكون أحد عدتهم لتنفيذ أغراضهم، وقد أنحى باللائمة على توفيق دوس لإثارته المسألة بلجنة الدستور، متسائلاً عما إذا كان يريد أن يكون هذه المرة بطلاً للتفريق مثلما كان من قبل أيام المؤتمر القبطى سنة ١٩١١، وهو التساؤل الذى أتبعه بالتأكيد على أن الأقباط يعرفون كيف يسكتون من يتكلم عنهم بغير إرادتهم، وبما يعتقد إخوانهم فى الوطن إنهم لا يريدونه(٤٦).

ولا ينفصل عن هذا الموقف للحزب الوطنى ذلك النداء الذى أرسلت به لاحقًا لجنته الفرعية ببرلين، والذى أشارت فيه هى الأخرى إلى علاقة الإنجليز بالمسألة، وناشدت ثلة الداعين إلى الأخذ بها- ناشدتهم الاستماع إلى الأمة والخضوع لها وإلا كانوا خارجين عليها، وهو ما لن يزول من ذاكرتها أبدًا(٤٧).

كما اعترض كذلك على التمثيل للأقليات الحزب الاشتراكى المصرى، وهو ما يتضح فيما كتبه سلامة موسى(٤٨) أحد مؤسسى الحزب بهذا الصدد، إذ سجل أنه ليس مع تخصيص كراس بالبرلمان لتلك الأقليات، لاعتقاده بأن هذه الوسيلة غير محققة للغرض؛ لأن الأقلية ما دامت أقلية فى البرلمان دون أن يكون لها أمل فى أن تكون فى وقت من الأوقات أكثرية فلا فائدة منها مطلقًا، حيث إن نظام البرلمان يكون الحكم فيه بالأكثرية(٤٩). وهذا الرأى رغم اتفاقه كما يتضح مع الآراء السابقة فيما تذهب إليه من منع تمثيل الأقليات، إلا أنه يختلف عنها من حيث المنطلق الفكرى له، فهو يرفض التمثيل المذكور لا لأن من شأنه تقسيم وحدة الأمة أساسًا، وإنما لأنه حسبما يبدو لا يحقق ما يُرمى إليه من أغراض خاصة بمصالح الأقليات.

وبصفة عامة، فقد ظلت الأحزاب من خلال صحفها والمنتمين إليها تعبر عما اتخذته من موقف إزاء ما كان يُطرح من جانب الطرف الآخر من آراء إلى أن حُسمت المسألة كما سيتبين من الدراسة.

وإذا كنا نلاحظ من خلال ما سبق وجود الصوت القبطى واضحًا داخل الأحزاب، فإنه كان كذلك، بل وأكثر، بين الرأى العام خارجها، فها هو «وديع صليب» المحامى بالمنصورة يبعث إلى لجنة وضع المبادئ العامة للدستور، وكذلك للصحف، بتلغراف يؤكد فيه معارضة الأقباط تخصيص مراكز برلمانية لهم، وعدم قبولهم أية ضمانات خلاف الضمانات العامة لكل المصريين(٥٠). كما كتب «ميخائيل غالى» -المحامى أيضًا- فى مقال له يوضح ما هو قائم من تجانس بين أبناء الوطن، سواء فى العادات أو الأخلاق أو الأمزجة، فضلاً عن الاشتراك فى جميع مرافق البلاد، والتضامن فى كل ما تتطلبه من خدمات وتضحيات، وألمح كذلك إلى أن البرلمان سيبحث فى مصلحة المجموع، ومن ثم فلا حاجة لما يسمى بتمثيل الأقليات التى رأى أن يكون دخولها البرلمان لا بقوة القانون وإنما بحكم الثقة وباسم الصالح العام(٥١). كذلك أشار «عوض الله إبراهيم» إلى أن الأقباط يؤيدون أن تكون الانتخابات عامة وبحرية كاملة للناخبين الذين أعرب عن ثقته فى أنهم سيبحثون عن الأكفاء أيًا كان دينهم أو انتماءاتهم، واعتبر أن ما يطرحه توفيق دوس إنما هو رأى خاص به ولا يمثل أحدًا من الجماعات المصرية، ومنها الأقباط الذين هم أحكم وأعقل من أن يطلبوا ما يطالب به دوس، وفى إشارة إلى الأخير ومن يرى رأيه ذهب إبراهيم إلى أنه إذا وجد من بين الأقباط من يطالبون بذلك فإنما يطالبون به من أجل أشخاصهم؛ لتأكدهم من عدم نيل ثقة الناخبين إذا ما كان الانتخاب عامًا لجميع المصريين، وذلك لوجود من هم أكثر كفاءة منهم، ومن ثم فهم يسعون فى سبيل ما يضمن مقاعد لهم فى البرلمان، ويتحججون بالدفاع عن حقوق الأقليات، وهى منهم براء(٥٢). وهذا نفسه ما ذهب إليه «جيد غبريال» ضمن خطاب مفتوح توجه به إلى لجنة الدستور راجيًا عدم الأخذ بما يطالب به دوس، حفاظًا على اتحاد أبناء البلاد ووحدتهم(٥٣)، وإن كنا نرى أن

المسألة أبعد عن هذا ولا تنحصر فى هذه الدائرة الذاتية الضيقة.

ويسجل فى هذا الإطار ذلك الاجتماع الذى عقده أقباط المنصورة حينئذ بدار الكنيسة بناء على دعوتهم من قبل اكامل يوسف المحامى للتباحث فى تلك المسألة، وقد تقرر فيه وجوب جعل الانتخاب حرًا، وتبليغ ذلك إلى لجنة الدستور كى لا تضع نصًا خاصًا بتمثيل الأقليات(٥٤).

ولم يكن المعلمون الأقباط وكذلك الطلاب ببعيدين عن المشهد، فقد تلقت الصحف العديد من الرسائل التى بعث بها بعضهم إليها يعلنون اعتراضهم على المسألة المطروحة، ويطالبون بضرورة أن تكون الانتخابات حرة دون أى تمييز لطائفة دون أخرى، معتبرين أن إثارة مسألة الأقليات فيه إنكار لتاريخ النهضة المصرية، ومما لا يتفق كذلك مع كرامة المصريين(٥٥).

وفيما له صلة تجدر الإشارة إلى ما أذاعه فى تلك الأثناء عزيز فهمى المصرى عن معارضة المسألة من جانب القمص بطرس عبدالملك رئيس المجلس الملى العام ورئيس الكنيسة المرقسية الكبرى- وكان فهمى -حسبما ذكر- قد التقى به فى حضور بعض رجال الإكليروس وتحدثا سويًا بشأن ما يُقال عن تمثيل الأقليات- فقد أشار القمص إلى نبذه للآراء القائلة بذلك التمثيل، والتى وصفها بالعقيمة، حيث لا تُخلِّف وراءها سوى التفريق والنيل من وحدة الأمة، فضلاً عن خدمتها للأجنبى، وأكد على ما يسود بين أبناء الوطن من المحبة والإخاء(٥٦). وهذا الرأى لبطرس عبدالملك قد حاز على استحسان عدد غير قليل من الأقباط، وهو ما بدا واضحًا فيما توجهوا به من شكر إلى صاحبه(٥٧). وإن كانت صحيفة االوطنب بعد ذلك قد كذبت صدوره عن بطرس عبدالملك على نحو ما ارتأت بشأن غيره من آراء أخرى كما سيتضح لاحقًا.

وزاد من زخم الحالة القائمة ذلك المقال الطويل الذى نشره توفيق دوس حول المسألة فى ١٥ مايو ١٩٢٢ بعنوان «وجوب تمثيل الأقليات فى الدستور»، وقد صدره بنقاطٍ رئيسة تمثلت فى: «ليس للأقباط مصلحة جوهرية خاصة تستدعى

وجوب تمثيلهم فى الدستور، فلا يفوتهم شىء إذا لم يمثلوا فعلاً، ويمكن مصلحة البلد قد تتعرض لخطر عظيم إذا لم تمثل الأقليات بالفعل فى المجالس النيابية ـ اتركوا العواطف وحكموا العقل – دعوا النظريات الخيالية الجميلة وتمسكوا بالواقع ـ الأمة المصرية كتلة واحدة فلا تعملوا على شطرها»، ثم بدأ حديثه– والذى توجه به كما نوه فى صدره «إلى المفكرين من الأمة المصرية»– بالإشارة إلى ما حدث بلجنة الدستور من طرح رئيسها حسين رشدى وضع نصوص بالدستور خاصة بضمان الحماية للأقليات، وموافقة اللجنة بصدد هذا على ما ارتآه من نقل ما ورد فى مشروع كيرزن بهذا الشأن، وما طرح بعد ذلك بخصوص تمثيل الأقليات، وجرى بشأنه من أخذ ورد حتى كان قرار إرجاء هذه المسألة للبحث أمام اللجنة العامة للدستور، والذى كان من دوافعه إتاحة الفرصة لأصحاب الشأن للإدلاء بآرائهم(٥٨).

وتعرض دوس بعد ذلك لما نُشر حول تلك المسألة ببعض الصحف من رسائل ومقالات ظهر له من مجموعها أن أصحابها أخطأوا فهم ما حدث، فأوضح أن ما تبحثه لجنة الدستور فيما يخص هذه المسألة لا يتعلق بحق تدعيه الأقليات وتنكره عليها الأكثرية، فقد «انقضى ذلك الزمن الذى كنا نشاد بعضنا بعضًا أن هذا حقى وذاك حقك– لقد انقضى لا أعاده الله»(٥٩)، وإنما يدور حول ما إذا كان وضع نظام خاص يضمن للأقليات تمثيلها فى البرلمان ضروريًا لمصلحة البلاد أم لا، فإذا اقتُنع بضرورته لهذه المصلحة وجب تقريره بدون أى اعتبار آخر، وإذا كان العكس وجب نبذه، وذهب إلى أن دعوى حماية الأقليات دعوى فى غاية الخطورة، حيث إنها تعطى للإنجليز حق التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد، الأمر الذى يوجب على كل مصرى أن يعمل على إغلاق هذا المنفذ، ورأى أن من ضمن ما قد يؤخذ عذرًا تبنى عليه حماية الأقليات عدم تمثيلها فى البرلمان، وهو التمثيل الذى من الممكن ألا يتم مطلقًا ما لم يوضع بالدستور نصٌّ يضمنه، واستشهد فى ذلك بالجمعية التشريعية، حيث لم يحز فرد واحد من الأقليات على عضويتها بطريق الانتخاب، وأوضح أنه لا يُعترض على هذا بأن

الحال قد تغير والأخلاق قد ارتقت، مشيرًا إلى انتخابات المجلس المحلى لبندر أسيوط فى يناير ١٩٢٢، حيث لم يُنتخب أحد ممثلاً للأقلية، ولولا حكمة بعض من فازوا بالانتخاب والتى حملت أحدهم على الاستقالة ليتبوأ من يليه- وكان من الأقلية- مقعده فى المجلس لحدث من الشغب والجلبة ممن يريدون استغلال الظروف ما كان من غير الممكن معه أن يُعرف حد ينتهى عنده هذا الأمر(٦٠).

وذهب دوس إلى أنه يُريد إغلاق هذا الباب، فلا يكون هناك مجال لأن تقوم إحدى الأقليات لتشكو ما تدعيه من ظلم إذا هى لم تُمثل فى البرلمان، وألمح بهذا الصدد إلى ما صدر من جانب بعض القضاة منذ فترة ليست بالبعيدة بسبب ما خشوه من حيف قد يصيبهم فى الحركة القضائية، إذ ذهبوا إلى المستشار القضائى الإنجليزى وطلبوا منه ألا تتم المذكرة القضائية إلا بتدخله ومراقبته؛ لأنهم لا يثقون بالوزير، مبينًا أنه يخشى حدوث شىء من هذا القبيل من بعض الأقليات أو من بعض أفرادها، فينهار البناء الذى شيده المصريون بدمائهم وأرواحهم بلا مسوغ(٦١).

وأوضح دوس أن ما قيل من جانب البعض من أن بريطانيا التى ادعت لنفسها حق حماية الأقليات، وذكرت تفصيل ذلك فى مذكرة كيرزن لم تطلب ضمن ما طلبت حق تمثيل الأقليات بنظام خاص، مما يدل على أنها لم ولن تُفكر فى أن تجعل عدم تمثيلها بابًا تدخل منه بدعوى حماية الأقليات- أوضح أن ذلك غير صحيح لأسباب عدة، من أهمها أن بريطانيا لم تحدد دعواها بخصوص حماية الأقليات تحديدًا لا يقبل الزيادة أو التعديل، بل هى إذا أوصد فى وجهها باب ستسعى إلى أن تجد لها آخر تبنى عليه دعواها، فمن الواجب إذن أن تُضَّيق عليها المنافذ ما استُطيع إلى ذلك سبيلاً. كذلك فإن بريطانيا نفسها رأت من قبل وجوب النص على تمثيل الأقليات وتنفيذه، مما يتضح فى قانون الجمعية التشريعية القائم، وفى ضوء ذلك فهو يناشد المصريين، وبخاصة ذوى الرأى منهم، أن يغلقوا هذا الباب تجنبًا للخطر الذى قد يأتى منه، مبينًا أن ذلك هو

السبب الرئيس الذى جعله يطالب بأن يُنص على ضمان تمثيل الأقليات فى الدستور(٦٢).

من ناحية أخرى أشار دوس إلى عدم رغبته فى القول إن فى القوانين التى قد تُعرض على المجالس النيابية ما قد يكون خاصًا بالدين وبالأحوال الشخصية التى هى أيضًا مستمدة من الدين، وبأن هذه القوانين تستلزم حتمًا أن يكون بين الأعضاء من يكون أكثر خبرة بها من غيره، وذلك كى لا يَصبغ طلبه بصبغة مصلحة الأقباط، وللسبب ذاته لا يرغب كذلك فى القول إنه قد يكون فى القوانين العامة ما قد تضيع معه حقوق الأقليات عن غير عمد، مثل ذلك القانون الذى قدمته الحكومة لمجلس شورى القوانين خاصًا بشروط الالتحاق بالكتاتيب ونصت فيه على أن طالب الدخول فيها يجب أن يؤدى امتحانًا فى عدة علوم منها القرآن الكريم، وكان ينتج عن هذا أن يحرم الأقباط من الاستفادة من هذه المعاهد لولا أن أحد الأعضاء الذين يُمثلون الأقليات، وهو مرقس سميكة، نبه المجلس لهذا فعُدل النص(٦٣).

وهذا الأمر يطرح سؤالاً هو: إذا كان دوس لا يُريد أن يقول ما قال كما ذكر فلماذا قاله؟ الواقع أنه أراد أن يقوله، لكنه خشى كما أوضح من صبغه بصبغة مصلحة الأقباط - وإن كان هذا هو الواقع- فساقه بالشكل الذى جاء به، والذى لا يخلو من خداع يُحاول من خلاله تأييد موقفه وتحقيق ما يصبو إليه، وهو الخداع الذى يتجلى بوضوح فى الإشارة إلى أن مرقس سميكة كان ممثلاً للأقليات بمجلس شورى القوانين! فالمجلس من الناحية الرسمية لم يكن به أى تمثيل للأقليات، وكل ما هنالك أن الحكومة كانت قد خصت فى وقت من الأوقات الأقباط بثلاثة كراس صارت مع الوقت وقفًا عليهم وأمسى شاغلوها فى ظل ذلك يعتقدون أنهم نواب بالمجلس عن أبناء طائفتهم.

وأخذ دوس بعد ذلك فى الرد على اعتراضين أساسيين كان قد وُجها إلى طلب التمثيل محل الخلاف، سواء من خلال المناقشة التى دارت حوله بلجنة

وضع المبادئ العامة للدستور أو الصحافة، أولهما أنه داع إلى التفرقة التى يجب على الجميع محاربتها وأن ينسوا أثر الاختلافات الدينية، وقد خطت مصر خطوة كبرى فى سبيل هدم هذه الاختلافات، فلا محل لإحيائها وتأييدها فى الدستور. وثانيهما أنه بدعة تخالف كل التقاليد المصرية وتقاليد الأمم الحديثة ولا يجوز للجنة الدستور أن تبتدع. وفيما يخص الاعتراض الأول ذهب إلى أنه أول من يتمنى زوال الخلافات الدينية والوصول يومًا ما إلى نظام واحد فى مسائلنا الشخصية، لكن ما يُتمنى شىء والواقع شىء آخر، فالفرق قائم وسيظل كذلك، ومن المستحيل أن نصل إلى النظام الذى نرجوه فى مسائلنا الشخصية ما دمنا نستند فيها على الدين، وبين أنه لا شك أن النظام المقترح من شأنه تثبيت الواقع من حيث وجود فريق أو أكثر فى البلاد، وقد يكون ذلك عيبًا شكليًا فى الدستور، لكن بالنظر إلى ما قد يؤدى إليه العكس، وهو تمزيق وحدة الأمة فعليًا، يكون الأخذ بما هو مقترح فيه التأييد لتلك الوحدة، وأعرب عن خشيته من أنه فى سبيل المحافظة على الظاهر أن يتم القضاء على الجوهر، ودعا لذلك إلى ضرورة علاج الداء بتنظيفه وعدم الاكتفاء بالقول بأنه غير موجود، واستطرد قائلاً: «إنكم إن فعلتم وضعتم أساس الوحدة القومية متينًا ومتينًا جدًا وإلا فأرجو أن لا تحقق الأيام ما أتشاءم منه»(٦٤).

وبخصوص الاعتراض الآخر أوضح دوس أن المجالس شبه النيابية المصرية كان بها ممثلون للأقليات، إذ كانت الحكومة تعمل على وجود ذلك التمثيل بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية من خلال التعيين، كما أن قانون الجمعية التشريعية نُص فيه صراحة على أن الأقليات تمثل بنسبة عددها وإلا فالحكومة تسد هذا النقص، ولم يترتب على ذلك ما من شأنه التأثير بالسلب على الوحدة القومية للبلاد، ومن ثم فالمسألة فيما يتعلق بتقاليد البلاد تكون واضحة كل الوضوح. أم فيما يتعلق بالدساتير الحديثة، فإن ثمة منها ما نص على التمثيل النسبى للأقليات، مثل دستورى بلچيكا وإسبانيا، ولم يحدث أن شُطر أى من البلدين من جراء ذلك إلى شطرين، وأشار إلى أنه لا يرى فرقًا بين

حالة تلك الأقليات لكونها تقوم على أساس سياسى وحالة غيرها التى أساسها الدين كما هو فى مصر، فالفكرة التى قام عليها مثل هذين الدستورين فيما يخص مسألة الأقليات أن هناك فريقين بالبلد قد تختلف آراؤهما أو مصالحهما عن بعضهما، فمن أجل المحافظة على مصلحة كل منهما يجب أن يمثل كل فريق بنسبة عدده فى البرلمان. وأضاف أن البلجيك والإسبان حينما وضعوا التمثيل النسبى للأقليات لم يكن قد سبقهم إلى ذلك أحد، فلم يُعترض عليهم بأنهم مبتدعون وأن ذلك لا يجوز، كما ذهب إلى أنه لو سُلم جدلاً بأن التمثيل النسبى الدينى لم يسبقنا إليه أحد، مع إغفال ما ورد بشأنه بقانون الجمعية التشريعية، «فهل من مانع أن نبدأ نحن به كما بدأت بذلك دساتير الإسبان والبلچيك؟ خصوصًا متى راعينا ظروفنا الخاصة والخطر العظيم الذى تتعرض له البلاد؟»(٦٥).

وواصل دوس مقاله بشرحه للطريقة التى يرى من خلالها إمكانية تنفيذ مقترحه لتمثيل الأقليات، والتى سبق أن أوضحناها، ثم كانت خاتمته له، حيث حذر من خطورة الموضوع، معتبرًا أن محاولة إقفاله باتهام من يفتحه بالتعصب وبأنه مفرق إنما هو من الإجرام، وهو ما ينسحب أيضًا على من يُحاول الإيهام بأن وحدة الأمة غير قابلة للتجزئة، وهناك من الأمثلة على العكس، وقد بين أنه لا يرمى مخالفيه فى الرأى بمثل ما رماه به بعضهم، وإنما يرى أن لهم رأيًا قد يكون صوابًا وقد يكون خطأ، كما أن له هو الآخر رأيًا يحتمل هذا أو ذاك أيضًا، وانتهى بدعوة الجميع إلى أن يُنَحُّوا العواطف جانبًا ويحكموا العقل جاعلين المصلحة العامة هى رائدهم، وأن يبعثوا بما يتوصلون إليه من رأى إلى لجنة الدستور التى ستبت فى الأمر(٦٦).

لقد كان للمقال انعكاساته السلبية، فأدى إلى إثارة الخواطر بدلاً من تهدئتها، وانبرى لذلك الكثيرون فى دحض ما جاء به واستهجان الفكرة التى دار حولها، فكتب «حسن الشريف» فى «اللواء المصرى» تحت عنوان «مزاعم الأستاذ دوس وخطرها على البلاد» معربًا عن أسفه للمسلك الذى سلكه، حيث من شأنه

إثارة الفتنة وتشويه صورة تضامن الأمة واتحادها وإعطاء حجة للإنجليز يؤيدون بها حقهم المزعوم فى حماية الأقليات، وتساءل بشأن ما ذهب إليه دوس من القول بأن وحدة الأمة ليست وحدة غير قابلة للتجزئة، حيث هناك من الأمثلة ما يؤيد ذلك قائلاً: «أى دليل نُقدمه إلى الأستاذ على تبادل الثقة بين عنصرى الأمة أكبر من أنه أتى على الوفد المصرى حين من الزمن كانت أكثريته الكبرى من الأقباط الذين بلغ عددهم فيه ستة أعضاء مع أنه لم يكن فيه من المسلمين أكثر من عضوين، وقد قبلت الأمة هذه النسبة بأقصى ما يُستطاع من الرضاء والارتياح؟ وأى دليل على ذلك نُقدمه إلى الأستاذ أكبر من اطمئنانها ورضاها بأن يخلف الزعماء المنفيين قبطيان: ويصا بك واصف وواصف بك غالى، وهما اللذان تخطتهما أو أخطأتهما يد القوة فى ديسمبر الماضى؟... أى دليل على ذلك أكبر من رسائل الاحتجاج والاستنكار التى تنصب كل يوم على إدارات الصحف معلنة سخطها على فكرة تمثيل الأقليات؟ أى دليل بل أى أدلة يُريدها الأستاذ أكبر من كل ذلك، وماذا تكون الثقة بين عنصرى الأمة إذا كانت هذه لا تُسمى ثقة، وماذا تكون الوحدة القومية إذا كانت هذه لا تُسمى وحدة؟ اللهم إنه الغرض يعمى ويصم، بل إنه المرض فى القلوب يغشى الأعين فلا تبصر ولا ترى!»[٦٧].

وخلص «الشريف» إلى أن الكفاءة هى الفيصل لدى الناخبين فى اختيار ممثليهم فى البرلمان وليس أى شىء آخر، مؤكدًا على أن هؤلاء الناخبين لا يمكنهم أن يُعرضوا عن انتخاب الأقباط لكونهم أقباطًا «كيف يُعقل أن أأبى أن ينوب عنى قبطى فى مجلس النواب وقد وكلته عنى فى قضية الوطن وفى الدفاع عن حقوق البلاد؟»[٦٨].

ومن جانبها نشرت «الأهرام» مقالاً أشارت أنه «لقانونى جليل وعالم اجتماعى خطير»- ذكر مؤيدو التمثيل فيما بعد أنه عبدالحميد بدوى- راح كاتبه يُفند آراء توفيق دوس، فأوضح أن الفوارق الدينية قائمة فى كل البلدان وسكانها يعملون على تخفيفها ومحو أثرها فى المصالح، لا على تحديدها بالنصوص والأحكام، مشيرًا إلى أن آثار تلك الفوارق كانت دائمًا تحل فى مصر بالعرف»

«فما بالها اليوم تطلب بالنص؟». وبخصوص ما أورده دوس من قانون الجمعية التشريعية للتدليل به على أن تمثيل الأقليات من التقاليد القومية، ذهب إلى أن نظام الجمعية ليس كافيًا وحده لاعتبار ذلك التمثيل من تلك التقاليد، حيث لا يخفى أثر الإنجليز فى وضع قانون الجمعية، وهم المعروفون بحرصهم على إقامة الفوارق بين أبناء الأمة الواحدة، كما بين من جانب آخر أن ما تعرض له ذلك القانون إنما كان بصدد الأعضاء المعينين، وبالتالى فهو لم يعمل على تحريف معنى الانتخاب وإخراجه عن مقاصده وأحكامه. وفيما يتعلق بما ساقه دوس للتدليل على صحة رأيه من أن بريطانيا لم تحدد دعواها فى حماية الأقليات تحديدًا لا يقبل الزيادة أو التعديل، وستسعى إذا أوصد الباب فى وجهها أن تجد منفذًا آخر تبنى عليه دعواها، ومن ثم يكون من الواجب تضييق المنافذ عليها، تساءل: «لا أدرى من أين أتى لتوفيق بك أن دعوى الإنجليز قابلة للزيادة والتعديل، وإذا كنا نبنى عملنا فى وضع الدستور على قطع حجة إنجلترا حتى فى طلبها تقرير الحقوق العامة للأقليات، فكيف نخشى أن تدعى حماية هذا الحق الخاص، حق تمثيل الأقليات؟»[٦٩].

وقد أشار إلى أنه إذا اتحدت الأكثرية والأقليات قلوبًا ومصالح لا يمكن لإنجلترا أن تتدخل من هذه الناحية، أما إذا كان هناك استعداد لدى الأقليات لأن تترامى فى أحضان الإنجليز فلا يمكن أن يحول من دون ذلك تمثيلها فى البرلمان، حيث إنها سرعان ما تلجأ إلى ذلك للحصول على أى شىء ينشأ بشأنه خلاف بينها وبين الأكثرية، وسينشأ هذا الخلاف حتمًا فى حال سلوك سبيل تحديد الحقوق والمصالح، والذى يبدأ بإقرار حق التمثيل. أما بشأن ما أشار إليه دوس من خشيته من لجوء بعض الأقليات أو بعض أفرادها إلى الإنجليز فى حالة عدم تمثيلهم، فقد أوضح صاحب المقال أنه يُفهم من هذا أن العلة الكبرى لتمثيل الأقليات هى منعها من إنكار وطنها ومن استعداء الأجنبى على إخوانها فى الوطنية، وهو ما ارتأى معه أن دوس رغم كونه محاميًا بارعًا قد أساء الدفاع عمن ندب نفسه للدفاع عنهم، مشيرًا إلى أنه يربأ بالأقليات أن يمر لها ذلك

بخاطر[٧٠]. وعلى هذا النحو سار «القانونى الجليل والعالم الاجتماعى الخطير» فى نقده لكثير من الأمور الأخرى التى وردت بمقال دوس.

وكان ممن عالجوا المسألة وأدلوا فيها بدلوهم، طه حسين من خلال مقال ضاف نشرته «الأهرام» حينئذ، فألمح فى البداية إلى السياسة الإنجليزية وعلاقتها بما ينشأ من خلافات بين أبناء الوطن، إذ يكون من مصلحة تلك السياسة خلق أسباب الخلاف إن لم توجد، وتقويتها إذا كانت قائمة، والاستفادة منها فى كل حال. وقد ذهب فى ضوء ذلك فيما يتعلق بالمسألة محل الجدل إلى أنه يجب على المصريين أن يأخذوا على تلك السياسة الطريق فيحولوا بينها وبين تدخلها لخلق الخلاف أو الانتفاع به، وهو ما يوجد على ما يبدو اتفاق بينهم عليه، لكنهم يختلفون فيما يجب أن يتخذ من الوسائل لمنع التدخل، فيرى البعض أن أحسن تلك الوسائل يتمثل فى عدم الاعتراف للأقليات بوجود سياسى خاص، وأن يُضمن لها المساواة فى جميع الحقوق والواجبات أمام النظام والقانون، بينما يرى آخرون أن السبيل إلى ذلك هو أن يُعترف بوجودها السياسى وأن يُتنازل لها عما تشاء من الحقوق حتى لا تضطر إلى اللجوء إلى العدو فيدخل بينها وبين الأكثرية[٧١].

ورأى طه حسين من جانبه أن النظر إلى المسألة من هذا الوجه وحده نظر ضيق للغاية، فقد تسمح الظروف بأن تصل مصر إلى أن تقنع الإنجليز بألا يتدخلوا فى شئونها الخاصة، وقد تتمكن من أن تمنع هذا التدخل منعًا باتًا، وتبقى مسألة الأقليات والأكثرية مع ذلك برمتها فتطالب الأقليات بالوجود السياسى وتنكره عليها الأكثرية، ويستمر بينهما الخلاف، فالمسألة مصرية خالصة، وكان لابد من التعرض لها سواء فى وجود الإنجليز أو عدم وجودهم، والواقع يشهد بوجود أقليات وأكثرية، والتاريخ أيضًا يسجل أن للأقليات الدينية وجودًا سياسيًا معروفًا بينه الدين الإسلامى وعيَّن حدوده، فاحتفظ للمسلمين بالسيادة والقوة ولغير المسلمين بشىء من التبعية اختلف قوة وضعفًا باختلاف الظروف السياسية وغير السياسية، فنحن إذن بين اثنين، إما أن نستبقى هذا

النظام القديم وإما أن نعدل عنه، لكن ظروف الحياة المصرية على اختلاف صورها وأشكالها تدل على أننا قد مضينا فى العدول عنه إلى أمد بعيد للغاية حتى لم يبق منه إلا أسماء وظلال، وهو العدول الذى تعود بدايته إلى عصر الأسرة العلوية، حيث أخذت مصر تنهج نهج الأوروبيين فى الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية، وأخذت الفروق بين المسلمين وغير المسلمين تذوب وتفنى شيئًا فشيئًا حتى تم الوصول إلى المساواة المدنية والاجتماعية الكاملة وكادت تتحقق المساواة السياسية(٧٢).

وأوضح طه حسين أن تلك الحياة الجديدة لن تسمح بأن يُقَر فى الدستور نظام الغالب والمغلوب أو المسلم والذمى، حيث سيقوم نظام الحكم الجديد على أساس سياسى خالص ليس بينه وبين الدين صلة، فتكون فيه الحكومة مدنية والدولة بشكل عام، ويستمد الملك سلطته من الشعب لا من الخلافة ولا من البابوية ولا من البطريركية، ومن ثم فلن يكون هناك مجال للقول أقلية وأكثرية(٧٣).

وفى ضوء ما سبق أخذ طه حسين فى توجيه نقده لأنصار تمثيل الأقليات، فأشار إلى أن ما يطالبون به فى ظل ما هو قائم من مساواة سياسية ومدنية واجتماعية إنما يعنى إعطاء تلك الأقليات وجودًا سياسيًا يميزها على الأكثرية، فتظلم تلك الأخيرة، وبين أن هذا الظلم ليس فيه نفع للأقلية، وإنما ظلم لها هى الأخرى، حيث سيُبعث فيها الشره لتقوية هذا الوجود والاستزادة من حقوق أخرى، وهو ما ستأباه الأكثرية عليها دفاعًا عن وجودها السياسى، وقد تضيع وسط هذا الصراع مصلحة الأقليات والأكثرية معًا. وتسفيهًا لآراء هؤلاء الأنصار ذكر طه حسين: «يطلبون الآن وجودًا سياسيًا للأقليات، ومن يدر فقد يطلبون غدًا دولة للأقلية داخل الأكثرية، لم لا يطلبون غدًا أن تستقل كل أقلية فى إقليم أو مدينة أو قسم أو شارع أو حارة. كل ذلك ممكن، ولكن كل ذلك إسراف فى الهزل، وما كان الهزل قاعدة من قواعد السياسة أو أصلاً من أصول التاريخ»(٧٤).

وفى النهاية أكد طه حسين على أن مصر أمة واحدة يجب أن تقوم دولتها على الوحدة السياسية الخالصة، ومن يقل غير هذا فهو فى واد والتطور الحقيقى الذى تخضع له الدولة بالفعل فى واد آخر(٧٥).

وكان هناك من عبر عن هذا الاتجاه بشكل عام فى قصيدة موجزة من الشعر العامى، بدأها بأبيات قال فيها:

لا أقلية ولا أكثرية إنها إن فشت لشر بلية
لا تصيغوا لمن بها قال سمعًا واحذروا من دسيسة مطوية
إننا فى حقوق مصر سواء ديننا فى جهادنا الوطنية
وسواء فى كل خير وشر فاذكروا مصر بكرة وعشية(٧٦)

وإلى جانب تلك الكتابات التى صدرت عن مسلمين، انطلقت فى الاتجاه ذاته كتابات أخرى للعديد من الأقباط، أعربوا فيها عن شديد رفضهم للمسألة، وانتقدوا بشكل سافر مثيرها ومؤيديه، فأعلن اسليم الردينيب فى مقاله المنشور بعنوان احول الأقلية المزعومةب تبرؤ الطائفة القبطية من توفيق دوس لخروجه عن إجماعها، ووجه نداء إلى حسين رشدى رئيس لجنة الدستور وأعضائها يناشدهم ضرورة نبذ الفكرة المطروحة والقضاء عليها، خاصة وأن الوفد المصرى قد قال كلمته بشأنها ، وهو الذى توفرت لديه أسباب النيابة عن عنصرى الأمة، كما يتضح جليًا موقف رئيس المجلس الملى العام القمص بطرس عبدالملك(٧٧).

أما «توفيق عزوز» المحامى لدى المحاكم الملية، فقد أشار إلى أن من دعوا إلى عقد المؤتمر القبطى سنة ١٩١١ هم أعينهم الذين يطالبون بتمثيل الأقليات فى البرلمان «كأنهم آلوا على أنفسهم إلا أن يكونوا آلة تفريق للوحدة الوطنية من وقت إلى آخر(٧٨)، وانتقد الحجة التى يستند إليها هؤلاء فى طلبهم، وهى المحافظة على حقوق الأقليات والدفاع عن مصالحهم، مبينًا عدم جدواها من الناحية العملية، حيث لو فرض وعمل بمبدأ التمثيل فإن نواب الأقليات فى البرلمان لن

يكون لهم أى تأثير ما دامت أغلبية المقاعد للأكثرية، ومن ثم يكون من الأفضل فى هذه الحالة للأقليات أن تكتسب ثقة الأكثرية وتندمج فيها بدلاً من «أن تظهر أمامها الآن بهذا المظهر القبيح، مظهر المترددين فى إخلاصها والغير واثقين بها»[٧٩]. وأضاف بشأن ما كان يتردد من أن هناك مسائل ولوائح وقوانين طائفية دينية ستعرض على البرلمان، ومن ثم تكون هناك حاجة لوجود أعضاء ممثلين عن الأقليات لشرح تلك اللوائح والدفاع عنها- أضاف أن العديد من اللوائح والأنظمة الطائفية قد وضعت ونفذت طبق رغبة الأقليات فى الماضى دون أن يشرحها أحد من تلك الأقليات أو يدافع عنها، وقد كان ذلك قبل توثيق عرى الوحدة الوطنية «فما بالك الآن وقد صرنا كتلة واحدة وجسمًا واحدًا لا يتجزأ ولا ينقسم»[٨٠].

ومن جانبه أعرب «راغب إسكندر» المحامى عن استنكاره لإثارة المسألة، معتبرًا أن ذلك من شأنه صرف الأنظار عن قضية الاستقلال الصحيح الذى لا زالت الأمة تطالب به، وذهب إلى أن الأخذ بما هو مطلوب يترتب عليه حفر هوة سحيقة تظل إلى الأبد بين أمة متحدة فى المصالح القومية، وتساءل عن دخل الفروق الدينية فى الأنظمة السياسية، وعن المصالح الخاصة فى البرلمان وهو منوط بالتشريع العام الذى ينطبق على الجميع، وأخذ على الداعين إلى التمثيل الاعتماد فى تأييد مطلبهم على قوانين من صنع المحتل الذى كان همه خلق التفريق بين أبناء الوطن، وفى ضوء كل ذلك طالب لجنة الدستور بأن تحذر الفتنة ولا تأخذ بمبدأ التمثيل المطروح[٨١].

وقد اهتم البعض بتركيز سهام نقده على مقال دوس ودحض كثير مما جاء به، فأشار عضو الوفد «سلامة ميخائيل» إلى ما احتواه من بعض تناقضات، كقول دوس بأن «ليس للأقباط مصلحة جوهرية خاصة تستدعى وجوب تمثيلهم فى الدستور»، ثم ذكره بعد ذلك أن «مصلحة البلد قد تتعرض لخطر عظيم إذا لم تمثل الأقليات بالفعل فى المجالس النيابية»، وكذلك ما سجله من أن «الأمة المصرية كتلة واحدة فلا تعملوا على شطرها»، والذى يتناقض تمامًا مع ما يتحدث عنه من حقوق خاصة بالأقليات، وأوضح ميخائيل فساد كثير من الآراء

التى وردت بالمقال، وهو ما أكد معه على رفض الأقباط للطرح المتقدم به من جانب دوس، حيث إنهم «ليفضلون أن ينالهم كل الضيم الذى يخشاه من إخوانهم فى الوطن عن أن يسجلوا فى دستور بلادهم ما يجعلهم فى منزلة الأجانب فيها وأن يصموا إخوانهم فى الوطن بوصمة التعصب ونكران الجميل، وأنهم لأحب إلى قلوبهم أن يفقدوا كل شىء ولا يتضمن دستور بلادهم منفذًا يستند إليه الأجنبى فى اتهام المصريين جملة بالتأخر وعدم الثقة ببعضهم وتمسكهم بما عفت آثاره من الخلافات الدينية العتيقة والنزعات المذهبية الذميمة، منفذًا يستند إليه الأجنبى فى التدخل فى شؤون بلادهم»[٨٢].

وتحدث «عزيز ميرهم» عما تركه المقال من حيرة لدى كثيرين بسبب ما تضمنه من قضايا متنافرة وآراء متباينة، كأن يقرر دوس عدم وجود مصلحة جوهرية للأقباط تستدعى وجوب تمثيلهم فى الدستور، وتعديده من جهة أخرى مصالحهم التى قد تتنافر مع مصالح الأغلبية، وكذلك تصريحه بانقضاء الزمن الذى «كنا نشاد بعضنا بعضًا أن هذا حقى وذاك حقك»، وتقريره فى الوقت ذاته بأن «الفرق قائم وسيبقى قائمًا»... إلخ. وذهب ميرهم إلى أن هذا التناقض الذى وصفه بـ «الغريب» إنما لجأ إليه دوس لعلمه بأن قضيته خاسرة، حيث لن يقبلها الناس لتنافرها مع ميولهم ومصالحهم، فارتأى وضعها فى قالب من الأفكار العالية لجذبهم إليها والاستماع إلى آرائه. وانتهى ميرهم إلى التأكيد على وجوب التعود على الحياة القومية المحضة، فلا يُسجل بالقوانين العامة ما هو مناقض لهذه القومية الخالصة، ويكون عائقًا للتطور الاجتماعى المدنى لمصر[٨٣].

وكان لبعض رجال الدين المسيحى مواقفهم التى عبرت عن الاتجاه ذاته، ففى مقابلة أجراها «عزيز فهمى المصرى» مع القمص «باسيليوس» وكيل عام الدار البطريركية[٨٤]، أعلن الأخير عن تأييده لما سبق أن صرح به رئيس المجلس الملى العام، مشيرًا إلى اعتقاده بأن هذا الرأى هو نفسه رأى الأقباط جميعهم، كما ألمح إلى ما يترتب على اشتراط التمثيل المطلوب فى الدستور من عزل للأقليات عن مجموع الأمة، وهو الأمر الذى أعرب عن رفض الأقباط له تمامًا، وأكد على ثقته

فى اتجاه أصوات الناخبين نحو اختيار الأصلح لخدمة الوطن بصرف النظر عن أى اعتبار دينى[٨٥]. وفى هذا الإطار جاءت تصريحات لرموز قبطية أخرى، كرئيس شريعة الأقباط بنجع حمادى، وكل من رئيس ووكيل شريعة بنها[٨٦].

ولم يقتصر التعبير عن الموقف القبطى المعارض على بعض العاملين بالسياسة وأصحاب القلم ورجال الدين، وإنما امتد ليشمل العامة من الأقباط، فها هو «يوسف حنا» أحد التجار يبعث برسالة إلى «اللواء المصرى» يُعلن فيها رفض الأقباط الأخذ برأى توفيق دوس الباعث على التفرقة والشقاق، ويُطالبه بالإعلان على صفحات الصحف بأن الأقباط لم يرسلوا إليه بالفكرة التى يطرحها، بل هى فكرته ورأيه الشخصى، وألا يكلف نفسه بالدفاع عن أشخاص غير قابلين لهذا الدفاع[٨٧]. وفى رسالة أخرى نشرتها الصحيفة ذاتها طالب «أمين رزق الله» دوس بأن يغلق الباب الذى فتحه وأن يتقى الله فى الوطن[٨٨]. كما تلقت الصحف العديد من التلغرافات التى يُعلن فيها أصحابها استنكارهم ومعارضتهم لفكرة تمثيل الأقليات، ويؤكدون على أهمية الوحدة الوطنية، وكان من هؤلاء أقباط الفيوم، ملوى، أسيوط، البلينا، سمالوط، المنيا، المحلة الكبرى، والبحيرة ... إلخ[٨٩].

هذا وقد كان للأقباط فى أماكن عدة من البلاد اجتماعاتهم التى أعلنوا من خلالها عن استهجانهم ورفضهم لما أسماه بعضهم «بدعة» تمثيل الأقليات، وكان من هؤلاء أقباط جرجا الذين أبرق بموقفهم إلى الصحافة فى ذات يوم اجتماعهم عضو الوفد فخرى عبدالنور[٩٠]، وأقباط طنطا[٩١]. غير أن أبرز تلك الاجتماعات ذلك الذى عُقد بالكنيسة البطرسية بالقاهرة فى ١٩ مايو ١٩٢٢[٩٢]، إذ أمه عدد كبير من الأقباط بلغ زهاء الثلاثة آلاف[٩٣]، كان من بينهم الأعيان وعلماء إكليروس وبعض أعضاء المجالس شبه النيابية والتجار والأطباء والمهندسون والمحامون والمعلمون والطلبة والعمال[٩٤]، وقد حضره مصطفى القاياتى القطب الوفدى، والذى أوضح ضمن كلمة ألقاها أن الوحدة الوطنية كانت ولا تزال العامل الأول لنجاح القضية المصرية، وأنه يفضل بقاء ما هو قائم

من تضييق على الحرية ومراقبة للأقلام على أن يوجد برلمان تمثل فيه الأمة مقسمة فرقًا دينية. وكان قد تحدث قبله كل من سلامة ميخائيل وأنطون جرجس أنطون- من الداعين إلى الاجتماع- وويصا واصف عضو الوفد، وجميعهم بينوا خطر مقترح التمثيل للأقليات على وحدة الأمة، ووافق الحضور على ما قرأه عليهم سلامة ميخائيل من قرار تضمن رفضهم بالإجماع طلب تمثيل الأقليات فى البرلمان، لكونه بدعة ضارة سواء بتلك الأقليات أو بالمجموع المصرى وموجبة لتمزيق الوحدة الوطنية، ودعوة الأمة جميعها إلى نبذ هذه البدعة نبذًا تامًا والكف عن الاشتغال بأمرها. وكانت قد تعالت بين جنبات الاجتماع الصيحات المطالبة بسقوط دوس[٩٥].

وبصفة عامة، فإن هذا الموقف الذى اتخذه الأقباط قد حاز على إعجاب إخوانهم المسلمين، والذى عبروا عنه بوضوح، مما يتبين فيما جاء ببعض كتاباتهم، فيسجل أحدهم فى رسالة بعث بها إلى الصحف: «أقباط مصر حياكم الله وبياكم أيها المواطنون الأبرار، لقد بيضتم صحيفة جهادنا بوفائكم وإخلاصكم، وضربتم بيد من حديد على أهل العقوق ودعاة التفريق، فأظهرتم سئ نواياهم وحزتم رضاء الأمة، وكنتم فخرنا ومحل إعجابنا»[٩٦]. وجاء فى رسالة أخرى: «إن النيل من منبعه إلى مصبه ليتيه عجبًا بأبنائه البررة المخلصين، فحيا الله الأقباط، وجعل عروة الاتحاد بينهم وبين المسلمين لا انفصام لها، وكلل مسعى الجميع بالنجاح»[٩٧]. ومما لاشك فيه أن مثل تلك الكتابات كان لها انعكاساتها الإيجابية على الأقباط.

وإزاء كل ما سبق كان من المتوقع أن يتراجع توفيق دوس ويستمع إلى صوت الأغلبية أو على الأقل يتوارى عن المشهد، لكنه أبى إلا أن يطل على الرأى العام بعد أقل من أسبوعين من نشر مقاله سالف الإشارة بمقال آخر أعرب فيه عن عدم انزعاجه من العاصفة التى أُثيرت، لكونها- حسبما رأى- عاصفة مصطنعة، وأن انزعاجه إنما يكون إذا ما قامت العاصفة التى يخشاها يومًا، حيث ستأخذ فى طريقها الأخضر واليابس، ولذلك فهو لا يزال يُنادى بإغلاق الباب الذى قد

تأتى منه الريح. كما أوضح عدم إلقائه بالاً لكل ما وُجه إليه من تهم، على اعتبار أن ذلك أمرًا لم يسلم منه كل من سبقه فى خدمة البلاد، بل نالهم أضعاف ما ناله هو. وبذات المنظار جاءت نظرته إلى المناداة بسقوطه فى اجتماع الكنيسة البطرسية، مشيرًا إلى أن العواطف ستهدأ يومًا وسيقول التاريخ حينئذ كلمته[٩٨].

وعلى جانب آخر تعرض دوس إلى مسألة فى غاية الخطورة تتصل بموقف المعارضين للتمثيل من الأقباط، فقد ألمح إلى أنه يسره جدًا هذا المظهر لإخوانه الأقباط لما يتجلى فيه من تسامح وحب للوطن فى أجمل أشكاله، لكن يحزنه أنه لم يُفهم من جانب البعض كذلك، إذ ظهر فى صحيفة «الكشكول» صورة تمثل طلبات الأقليات، فإذا بهم «يطلبون من الخلف أن يمثلوا فى البرلمان ويظهروا من الأمام الثقة والإخلاص والاطمئنان»، وهذا الرأى نفسه سمعه هو وعبدالفتاح يحيى وحسن عبدالرازق وقلينى فهمى وإلياس عوض وغيرهم من أعضاء لجنة الدستور بقاعة الجمعية التشريعية قبل انعقاد الجلسة الأولى للجنة العامة بعد انتهاء جلسات اللجنة الفرعية، كما سمعه الجميع على رصيف محطة مصر حينما كانوا يودعون حسين رشدى بمناسبة سفره لأوروبا، فضلاً عن هذا فإن كثيرين ممن يعارضونه على صفحات الصحف قد قابلوه وأخبروه بصحة موقفه لكنهم لا يجرأون على المجاهرة خشية اتهامهم بالتفريق بين أبناء الوطن. واختتم دوس المقال برجائه تدبر الأمر من قبل الجميع، حيث إن العاصفة إذا هبت سيشمل شرها المسلمين والأقباط على السواء، منوهًا إلى أنه لن يكتب بعد ذلك فى هذا الموضوع[٩٩].

لقد أخذ الكثيرون على إثر نشر ذلك المقال فى انتقاد دوس وما ذهب إليه من آراء، فذكر أحدهم أن المقال جاء امفككًا مرتبكًا كمن يلتفت ليشتم وهو يفر من الميدان»، وتساءل عن العاصفة التى حذر منها دوس قائلاً: «أى عاصفة تلك التى يحذر الأستاذ أمته منها؟ أتضامن الأمة واستمساكها بوحدتها ونفورها من الدسائس والفتن ونزوعها إلى اندماج الأقلية فى الأكثرية وفناء الاختلافات الدينية فى الجنسية المصرية يثير العاصفة ويذهب بالأخضر والهشيم؟»[١٠٠]،

كما ذهب إلى عدم صحة ما يلصقه دوس بكثير من خصومه من اتهام بتأييدهم له، على عكس ما يظهرون به على الرأى العام، وإلا كان قد أعلن بعض أسماء هؤلاء[١٠١].

وكان هذا الاتهام موضوعًا لمقال نشره «سلامة ميخائيل»، وقد أعرب فيه كسلفه عن تحديه لدوس فى أن يعلن على صفحات الصحف أسماء أولئك الذين يتهمهم بالرياء، متسائلاً كيف يمكن التوفيق بين هذه التهمة وبين حوادث القتل التى سالت فيها دماء الأقباط بجانب إخوانهم فى الوطن إبَّان الحركة الوطنية، والتى أشار إلى بعضها، وخلص إلى التأكيد بشكل واضح على أن الأقباط والمصريين عمومًا يقدرون مصلحة بلادهم بمقياس مختلف عن ذلك الذى يقدرها به دوس[١٠٢].

وبصفة عامة، فقد توالى التعبير عن الموقف الرافض للتمثيل من فئات مختلفة فى المجتمع، رموزًا وعامة، مسلمين وأقباطًا، وقد أكدوا جميعهم على قوة الوحدة الوطنية التى لن يستطيع أحد النيل منها[١٠٣]، واستشهد أحدهم- وهو بشارة بولس طالب لاهوت وواعظ أقباط كنيسة حارة الروم- تعبيرًا عن ذلك بما قاله أحد الشعراء الوطنيين، حيث ذكر:

أقباط مصر ومسلموها عقدة عقدت ولم تكن مطلقًا لتزولا[١٠٤]

ومما هو جدير بالذكر أن توفيق دوس إذا كان قد توقف عن تناول الموضوع بالكتابة كما وعد فى مقاله الأخير، فإن غيره ممن ضربوا فى ذات اتجاهه ظلوا سادرين فى كتاباتهم، والتى أدى بعضها إلى التصعيد بشكل كبير من جانب الطرف الآخر لما لوحظ فى بعض ما تضمنته تلك الكتابات من مساس بالدين الإسلامى، وكان من بينها ذلك المقال الذى نشره محمود عزمى عضو الحزب الديمقراطى المصرى ورئيس تحرير صحيفة «الاستقلال» أوائل يونية ١٩٢٢ تحت عنوان «مدنية القوانين جميعًا وتمثيل الأقليات»[١٠٥] فى أعقاب ما اتخذته جمعية «أهالى حصة مليج» فى اجتماعها يوم ٣٠ مايو من قرار أوضحت فيه رفضها

اعتراف الدستور بوجود أقليات دينية بالبلاد، وتطلعها فى ذات الوقت إلى أن تُراعى لجنة الدستور فى إعدادها له اعتبار القومية المصرية وحدها أساسًا لتقرير حقوق المصريين وواجباتهم العامة من تمثيل نيابى وخلافه، وتوحيد التشريع والقضاء وجعلهما مدنيين فى الأحوال الشخصية كما فى المعاملات، أو على الأقل وضع الأساس بحيث لا يكون الدستور عقبة فى تشريع المستقبل المدنى[١٠٦]. لقد أعلن عزمى فى مقاله ذاك أن هذا القرار، والذى صفق له، إنما فيه ما يؤيد رأيه فى وجوب تمثيل الأقليات كل التأييد، وأخذ فى توضيح ذلك، فبين أن ما يُطالب من أجله بهذا التمثيل هو أن الواقع المصرى غير متفق مع ما يرجوه الجميع من أن تُرى القومية المصرية وحدها أساسًا للحياة العامة، فلا يزال المصريون متمشين مع قواعد لا تساعد على إدماجهم بعضهم فى بعض، مما تبقى معه الهوة وتظل الفوارق قائمة[١٠٧].

وزيادة فى الإيضاح استشهد عزمى بنظام الأسرة المصرية، فأشار إلى أنها عماد الحياة العامة بالبلاد، والقوانين المعمول بها تساعد على بقاء الأسر غير متداخلة، بل ومتباعدة، وهو التباعد الذى يقوم على قواعد الاختلاف فى الدين على وجه الخصوص، فالتقاليد الدينية تسمح- ولو مع شىء غير يسير من التأفف- بتزوج المسلم من الكتابية، فيدخل بهذا العنصر المسلم إلى حظيرة الأسرة الكتابية. غير أن هذه التقاليد ذاتها تأبى أن تتزوج مسلمة من كتابى، فتجعل باب الأسرة المسلمة محكم الإغلاق فى وجه الكتابيين، وهذا الإغلاق يقابله إن لم يكن إغلاقًا كذلك فعلى الأقل نوع من التحاشى فى باب الحياة العامة[١٠٨].

وفى ضوء ذلك ارتأى عزمى أهمية وجود قواعد واحدة للزواج فى مصر، ومحاكم واحدة للفصل فى كل أنواع المنازعات بين المصريين، سواء فى الأحوال الشخصية أو المعاملات الأخرى جميعها، وقواعد واحدة كذلك فى التعليم والتربية العامة فى مدارس الحكومة، هذا فضلاً عن عدم وجود أى مظهر لخلاف فى العقيدة، خاصة بين التلاميذ، أو تمييز لفريق على الآخر لأنه ينتمى

لطائفة دينية معينة، واستطرد قائلاً: «لا نُريد غير الوحدة القومية أساسًا للتشريع وغرضًا للتشريع، ولا نُريد أن يكون فى تصرفاتنا العامة مظهر لغير القومية وغير الامتزاج الحقيقى لجميع عناصر الوحدة المصرية»(١٠٩).

من ناحية أخرى أشار عزمى إلى أن طالبى التمثيل للأقليات والذين يُعارضونه دون أى مآرب غير المصلحة العامة إنما مبادئهم واحدة ومطمحهم واحد، لكن نقطة الخلاف أن الأخيرين لا يُريدون أن يروا إلى جانب المبادئ والمطمح شيئًا آخر، وهو الواقع الذى يسعى الأولون فى تغييره تدريجيًا، ودلل على ذلك بأن جماعة من أحسن المفكرين فى مصر لم يستطع أحد منهم أن يُعارض فى لجنة الدستور الاقتراح المقرر لمبدأ الدين الرسمى للدولة المصرية(١١٠)، مع إنهم لا يطمئنون كبير الاطمئنان إلى ذلك الاقتراح، لكنهم حكموا أن الواقع المصرى يقوم فى وجههم إن هم حاولوا رفضه، ولا يعنى ذلك أنهم محقون فى ذلك الحكم، لكن هذا هو الواقع فى طريقة تفكير البعض. وذهب عزمى إلى أن أهالى حصة مليج يبدو أنهم من هذا الرأى ذاته، حيث إنهم احتاطوا عند طلبهم توحيد التشريع وقالوا: «أو على الأقل وضع الأساس بحيث لا يكون الدستور عقبة فى تشريع المستقبل المدنى»، وبين أن هذا الاحتياط نفسه هو الذى يدعوه وغيره من طالبى التمثيل للأقليات إلى القول بضرورة هذا التمثيل، وذلك إلى أن يحين الوقت الذى تكون فيه الفوارق الاجتماعية قد زالت بفعل ما يصدر من القوانين المدنية البحتة. واختتم المقال بالتأكيد ثانية على حتمية تمثيل الأقليات فى البرلمان «لابد من تمثيل الأقليات العنصرية والدينية ما دام الدستور لا يهدم العتيق من المبادئ الاجتماعية العاملة فى نظرنا على بقاء الهوة بين الطوائف المختلفة ... فكوا عنا تلك الأغلال التى تُريد أن تُقيد فكرنا وتُقيد عواطفنا وتُقيد أعمالنا بدعوى أنها منزلة خالدة. نصرخ معكم من أعماق القلوب بأن لا أقلية ولا أكثرية وبالمدنية فى التشريع كله. أما إن كنتم لا تقدرون فنحن لا نقدر أيضًا»(١١١).

وواضح من هذه الآراء التى ساقها محمود عزمى وما سبق أن كتبه عزيز ميرهم فى موضع آخر الاختلاف البين فى تفكير كل من الرجلين رغم انتمائهما الحزبى الواحد. وقد أوضح ميرهم فى سياق أحد ردوده على ما كان عزمى يطرحه من أفكار بخصوص تمثيل الأقليات أن الأخير ناقض مبادئ حزبهما الديمقراطى المعروف بحرصه على الاحتفاظ بالقومية المصرية، بل إنه ناقض نفسه، حيث إنه معروف بميول فكرية عصرية[١١٢]. وقد نفى ذلك عزمى من جانبه فى حينه، لكن دون أن يتراجع عن آرائه وأفكاره[١١٣].

وعلى أى حال، فقد تصدى كثيرون للرد على عزمى ودحض ما جاء بمقاله من آراء، وكان من أبرز هؤلاء الشيخ «محمد هلالى الأبيارى»، إذ أشار إلى عدم اتفاقه تمامًا مع عزمى على ما ارتآه من أن تشيع كل فريق لدينه موجب للإخلال بكيان الوحدة المصرية، بل إن العكس هو الصحيح، حيث إن أتباع كل دين لو راعوه حق الرعاية وأحسنوا تفهم مبادئه لكانوا معًا على غاية الارتباط. وارتأى أن الرأى الذى طرحه أهالى حصة مليج وصفق له عزمى لاسبيل إلى تحقيقه، حيث لا يعقل أن يكلف أهل الأديان عامة فى بلد من البلدان بأن يدعوا عقائدهم وأديانهم جانبًا ويلتزموا بقوانين وضعية مع ما يُعلم من أن العقول البشرية لا يمكنها أن تستقل وحدها بعلم المصالح والمضار، ومن آن لآخر يشاهد تخبطها ونقضها اليوم ما أبرمته بالأمس. وبخصوص ما ذكره عزمى عن سماح الإسلام بزواج المسلم من الكتابية وتحريمه زواج المسلمة من الكتابى للتدليل به على أثر الفروق الدينية فى فصم عرى الوحدة القومية للبلاد، أوضح الأبيارى أن تلك المسألة إنما هى فى الواقع مستند على عزمى وليس له، إذ أن الإسلام راعى أن الغرض من الزوجية إنما هو وجود الرابطة الصحيحة بين الزوجين، وهى توجد عند محافظة كل من الزوجين على عدم اقتراف ما يجرح عاطفة الآخر، والمسلم يوافق الكتابية فى كل شىء، فهو يقدس موسى وعيسى تقديسه لمحمد، أما الكتابى فليس محمد عنده بهذه المنزلة، فلو أبيح له زواج المسلمة ربما بدرت منه بادرة انتقاص لنبيها، خاصة وأن عقيدته لاتحظر عليه مثل ذلك، فيكون هذا

مثيرًا للغضب بين الزوجين مضيعًا المقصود الحقيقى من رابطة الزواج[١١٤].

وفى اليوم التالى لمقال الشيخ «الأبيارى» أطل «طه حسين» من جانبه بمقال فى غاية الأهمية، أخذ يناقش فيه عزمى ما ذهب إليه بذكاء شديد، فأوضح أن القول بأن هناك اختلافًا أساسيًّا فى الدين قد أثر تاثيرًا عمليًا فى وحدة البلاد الاجتماعية، فجعل للأسرة المصرية قاعدتين مختلفتين، وجعل التزاوج بين المسلمين وغير المسلمين محالاً أو عسيرًا، فتحققت الفرقة بالفعل ولم يُتمكن من إزالتها، وعليه فلابد من الاعتراف بوجود هذه الفرقة وبأن المسلمين ممثلون الكثرة وغيرهم يمثلون القلة، ولابد من ضمانة تقدم إلى هذه الأقليات حتى لا تتعرض لظلم الكثرة من جهة ولا تشعر بأنها مهضومة الحق من جهة أخرى- أوضح أن فى هذا الاعتراض قوة، لكن لا يُعلم إلى أى حد يصح أن يقوم عقبة فى سبيل الوحدة السياسية التى يطلبها ويسعى إليها الجميع، فالحقوق السياسية واضحة، وهى لا تقوم على أن الفرد إما مسلم أو مسيحى، ولا على أنه من أسرة مسلمة خالصة أو مسيحية خالصة، وإنما تقوم على أنه مصرى ليس غير «وإذن فأين الصلة بين اختلاف الدين فى مصر وبين وجود المجلس النيابى السياسى الذى لا يتقيد فى تشريعه ولا فى إشرافه على الحكومة بقيد دينى»[١١٥].

وبين طه حسين أن هذا الوضع ليس بدعًا فى مصر، فهناك فرنسا على سبيل المثال لم يذكر عنها أنها اعترفت منذ ثورتها لليهود والبروتستانت بوجود سياسى خاص، ولم يُعرف أن هؤلاء قد مثلوا تمثيلاً خاصًا فى الهيئات النيابية الفرنسية على اختلاف أطوارها وخضوعها لألوان مختلفة من الحرية حينًا والاستبداد حينًا آخر «فما بال الأستاذ وأصحابه يُريدون أن يحدثوا فى مصر هذا البدع وما بالهم يُريدون فى هذا القرن العشرين أن يتخذوا الدين مبدأ من مبادئ السياسة وأن يجعلوا لهذه الاختلافات التى يجب ألا تؤثر إلا فيما بيننا وبين الله آثارًا ظاهرة فى حياتنا السياسية»[١١٦].

وأشار طه حسين إلى أنه وغيره من معارضى تمثيل الأقليات يُريدون إنكار الوجود السياسى للفوارق الاجتماعية الموجودة لدى المسلمين والمسيحيين، ويعتقدون أن ذلك سيساعد على إزالتها، أما غيرهم فيريدون بموقفهم الاعتراف بوجودها ويضمنون لها البقاء «فأينا أميل إلى تحقيق الوحدة وأينا أقرب إلى المنطق العملى والنظرى معًا»[١١٧].

وفيما يتعلق بما أشار إليه عزمى من نص الدستور على أن الإسلام دين الدولة ولابد لذلك من تمثيل الأقليات فى البرلمان، بين طه حسين أن تلك هى الأخرى طريقة غير مفهومة فى الاستدلال، مشيرًا إلى أن هذا النص- الذى كان يمكن بل يحسن العدول عنه- إنما هو نص أفلاطونى لا يكاد يحدث من الآثار شيئًا ذا قيمة، إنما مظاهر يحرص عليها الناس، ومن ثم لا يوجد ما يدعو إلى تمثيل الأقليات إشفاقًا عليها منه. كما أوضح أن موقف الدولة من الدين معروف بمرونته للغاية، وإلا ما كانت الأقليات الدينية تستمتع بحقوقها السياسية وغيرها من الحقوق الأخرى دون مشادة أو عنف[١١٨].

وكان للشيخ «محمد فراج المنياوى» رئيس «جمعية تضامن العلماء» موقفه الذى اتسم بالتشدد بعض الشىء، فبعد شرحه لمقاصد بعض تعاليم الإسلام التى تعرض لها عزمى بالنقد، ومن منطلق ما اعتبره استخفافًا بالدين من جانب الأخير، طالب بضرورة توحيد الأصوات إلى تغليظ العقوبة فى التشريع الجديد على من ينحو هذا النحو، مشيرًا إلى أهمية رفع جماعة العلماء الأمر إلى الملك، والذى يرجع إليه وحده حماية الدين. وكان قد سبق أن مهد لذلك بالقول عن الملك أنه «ملك مسلم صميم من أسرة ملكية متغلغلة فى الإسلام»[١١٩]. ويبدو أن «المنياوى» كان قد نشر رأيه هذا بمبادرة شخصية قبل عرضه على مجلس إدارة الجمعية، فقد اجتمع المجلس فى اليوم التالى مباشرة، وبرئاسة الشيخ نفسه، وقرر وجوب الإمساك عن الرد، لما رئى من أن فتح باب التنازع فى مسائل دينية مثل هذه من الممكن أن يكون من أكبر عوامل الخطر على الوحدة القومية للبلاد، ودعا المجلس إلى أهمية إعلان الرأى العام بأن يكون يقظًا لمثل تلك الوسائل التى

يستخدمها دعاة التفريق[١٢٠]. لكن رغم ذلك جاءت كتابات أخرى مناهضة لعزمى، وإن كانت من أناس غير منتمين إلى تلك الجمعية.

وفى إطار معارضة التمثيل للأقليات بشكل عام، من المهم بمكان الإشارة إلى ذلك الحديث الذى أدلى به الأنبا مكاريوس مطران أسيوط[١٢١] إلى اثنين من المحامين كانا قد قصداه للوقوف على رأيه فى هذا الشأن، وهما «حبيب فهمى» و«م. كامل حسن»، فقد أوضح أن النص على تمثيل الأقليات ليس إلا دليلاً على بقاء الفوارق الطائفية، والإصرار على وضعه يعنى الإصرار على إبقائها، وهو ما لا يُوَّد، بل ما يجب العمل على نقيضه. وبين أن الذين يعارضون اليوم فكرة النص على التمثيل لا يقصدون إنكار حق الوكالة على أحد أو حرمان طائفة من شرف النيابة عن الأمة، وإنما هم يخشون استفادة الإنجليز من وضع ذلك النص، وحتى لا يأتى الدستور مسجلاً على البلاد أنها لا تزال إلى اليوم فرقًا متنازعة فى أمورها الداخلية ومرافقها الاجتماعية. وبصدد الإشارة إلى احتمال ارتماء بعض الأقباط فى أحضان الإنجليز لعدم وجود ممثلين لهم فى البرلمان، ذهب إلى أن مثل هذا الاحتمال لا يجوز اعتباره مبررًا لوضع نص يسجل على أمة الجهل والانقسام، مشيرًا إلى أن التمثيل فى ذاته لا يمنع من وقوع ذلك، لأن الأمم لا تخلو من أمثال هؤلاء الضعفاء فى وطنيتهم، والذين لا تختص بهم طائفة دون أخرى. وبخصوص ما تنشره بعض الصحف الإنجليزية من أن أغلبية الأقباط لم ترفض فكرة النص على التمثيل إلا تحت تأثير الخوف، أكد على عدم صحة ذلك، مبينًا أن غرض الإنجليز هو فتح باب لأنفسهم للتدخل بحجة حماية الأقباط، وتساءل فى ضوء ذلك قائلاً: «أليس غريبًا أن يتطوعوا لحمايتنا بأسباب يتوهمونها هم؟ نحن لم ندعهم لحمايتنا بل لسنا فى حاجة لحمايتهم، وإن كان فى نفوس الأقباط خوف دعاهم إلى رفض النص على التمثيل فإنه خوف من الإنجليز لا خوف من مواطنيهم»[١٢٢]، وقد نفى وجود أى خوف من الأساس لدى الأقباط. وانتهى بمطالبة من فتحوا باب مسألة التمثيل بأن يغلقوه[١٢٣].

وهذا الحديث له أهمية خاصة، ففضلاً عن كونه صادرًا من شخصية دينية كبيرة، فإن الأنبا مكاريوس كان له موقفه الذى دافع فيه بوضوح عن انعقاد المؤتمر القبطى عام ١٩١١ حينما أبدى البابا كيرلس الخامس بمساع من الحكومة عدم رضائه عن انعقاد المؤتمر بحجة الخوف من الإخلال بالأمن بأسيوط، وأرسل بهذا الشأن منشورًا إلى جميع الأساقفة والمطارنة ووكلاء الشريعة، إذ سرعان ما أرسل إلى البطريرك تلغرافًا معربًا فيه عن يقينه بعدم وقوع أى شىء مما يخشى حدوثه، وبالتالى لا محل لأى مخاوف من انعقاد المؤتمر[١٢٤]. وقد انعقد المؤتمر بالفعل، والذى كان أحد مطالبه كما سبق أن ذكرنا تمثيل الأقليات فى المجالس النيابية.

وعمومًا، فإن الحديث قد ألقى بلا شك بظلال غير إيجابية على موقف طالبى تمثيل الأقليات، وكان لا بد بالتالى من التحرك من جانبهم لسرعة تلافى ما يمكن أن يترتب عليه من آثار فى غير صالحهم، وسرعان ما تم ذلك فعلاً، وجاء توجههم نحو الأنبا «كيرلس الخامس» بطريرك الأقباط الأرثوذكس[١٢٥]، والذى كان على ما يبدو مقصودًا فى ضوء موقف مكاريوس من البطريرك بشأن انعقاد المؤتمر القبطى، وسرعان ما أُذيع ما مفاده أن «إلياس عوض» قابل البطريرك بحضور مطران الفيوم وسأله عن رأيه فى تمثيل الأقليات، فأجاب البطريرك بأن التمثيل أمر ضرورى ولا يجوز التفريط فيه ولا التغاضى عنه، وطلب إلى إلياس التصريح برأيه هذا فى لجنة الدستور[١٢٦].

وكان من الضرورى أن يقف معارضو التمثيل على حقيقة ذلك الرأى ومناقشته، واهتمت صحيفة «النظام» من أجل ذلك اهتمامًا كبيرًا، فانتدبت أحد محرريها لمقابلة البطريرك، ووفقًا لها فقد التقى هناك فى غرفة السكرتير بأحد أبناء الطائفة القبطية، ووجد معه تصحيحًا خطيًا للحديث ممضى من مطران الفيوم، وفيه أُشير إلى أن البطريرك لم يقل نهائيًا ما نُشر على لسانه بواسطة إلياس عوض، وإنما قال «إنه يعتبر نفسه أبًا للفريقين، من يقولون بالتمثيل ومن يقولون بعدمه، وأن الأرجحية للأكثرية لأن صوت الشعب من صوت الله[١٢٧]. كما

التقى المحرر مطران الفيوم نفسه، والذى أوضح بدوره أنه لا يذكر أن البطريرك قد قال صراحة بوجوب تمثيل الأقليات، مبينًا فى الوقت ذاته أنه لم يعد يمكنه نشر تصحيح للخبر قبل المداولة مع البطريرك، وكان هذا نفسه هو رأى القمص بطرس عبدالملك رئيس المجلس الملى العام. وأشارت الصحيفة إلى أن محررها قد علم أن البطريركية بصدد إصدار قرار بهذا الشأن بعد أخذ رأى البطريرك[١٢٨]. وفى اليوم التالى، وبناء على وعد من رئيس المجلس الملى العام، ذهب المحرر للقاء البطريرك، وهناك ابتدره السكرتير الخاص بقوله «لا حديث ولا مقابلة سياسية، لماذا تريد أن تستفسر من غبطته عن كلام لا يوجد ما يثبت أنه قاله بالفعل»[١٢٩]. ولما سأل المحرر عما إذا كان يُشتم من هذا تكذيبًا للحديث الذى نسبه إلياس عوض إلى البطريرك، أجاب السكرتير بأنه «لا يكذب ولا يؤكد، ولكن الذى يعلمه أنه لا يوجد ما يثبت أن غبطة البطريرك قد قال ذلك الكلام حرفيًا»[١٣٠]. وقد استطاع المحرر أن يحصل عبر السكرتير على بضع كلمات من البطريرك، تضمنت أن لا رأى خاص له فى مسألة تمثيل الأقليات، وهو يوافق على ما تقره الأمة أو أكثريتها. وأضافت الصحيفة أن مندوبها قبل مغادرته قد فهم من كثيرين ممن التقاهم أن البطريرك متأثر من عدم فهم حديثه مع إلياس عوض كما فاه به ومن وقوع التحريف فيه[١٣١].

وفى ذات الاتجاه والتوقيت جاء تحرك كل من عزيز فهمى المصرى وإسكندر مرقس عبدالملك، فالتقيا فى الدار البطريركية بمطران الفيوم والجيزة، وقد سألاه عن حديث البطريرك المشار إليه، فقال «إنه لم يكن صاغيًا للحديث الذى دار بينه (إلياس عوض) وبين غبطته وإنه لا يُفرق فى التمثيل بين المسلم والقبطى واليهودى»[١٣٢]. وكان ذلك هو نفسه ما أقر عليه كل من القمامصة بطرس عبدالملك ومينا رئيس دير البراموس ودانيال سكرتير البطريرك فى اللقاء بهم هم الآخرون. وفى يوم تال استطاع عزيز فهمى المصرى أن يلتقى البطريرك نفسه ويجرى معه حديثًا فى حضور كل من طبيبه الخاص ومطران الجيزة والفيوم، وقد أوضح البطريرك أن كل المصريين لديه سواء، مسلمين كانوا أو

أقباطًا أو يهودًا، مبينًا أنه لا يحب أن يكون للأقباط صبغة أخرى غير الصبغة الوطنية العامة[١٣٣].

وواضح من خلاصة ما سبق أن هناك بونًا شاسعًا بين ما قيل على لسان البابا من قبل إلياس عوض وما نقله عنه بعد ذلك المعارضون للتمثيل إذا ما كان ذلك النقل صحيحًا، حيث إنه كان محلاً للتكذيب من جانب مؤيدى التمثيل كما سيتضح لاحقًا حين التعرض لتفاصيل موقفهم.

وعلى صعيد ثانٍ أخذ عزيز ميرهم فى مناقشة الأمر من زاوية أخرى تتعلق بما إذا كان يجوز لإلياس عوض أن يُنزل البطريرك المقدس إلى ميدان الجدل والمناقشة، وقد صدر مقاله فى هذا الشأن بالثناء على البطريرك والإشارة إلى بعض مواقفه الوطنية التى تدل على نزاهته واستقلاله، فضلاً عما هو معروف من شديد حرصه من أن يفوه بما يكون محلاً للشك أو داعيًا للتفريق، الأمر الذى يجعله- ميرهم- يشك فيما ذكره إلياس عوض من حديث له. وانتقل ميرهم بحديثه بعد ذلك إلى ما هو أبعد، وهو أنه لو سُلم جدلاً بصحة الحديث فما كان من اللائق أن يحرج إلياس عوض مركز البطريرك لا لقصد سوى ترجيح رأى أجمع الأقباط على رفضه وإسقاطه وقام المصريون جميعًا يسفهونه ويحتجون على من أثاره «فهل كان من الحرص على كرامة البطريرك توريطه بهذه الصفة واستصدار هذا التصريح الخطير الذى ينزله بالطبع فى معمعان هذه المناقشة المؤلمة الحادة؟»[١٣٤]. وأضاف ميرهم أن البطريرك رجل دين فحسب، ولا ينفك عن العبادة، وقلما يجد من وقته متسعًا للاطلاع على ما يجرى من حوادث عامة، فضلاً عن هذا فإنه بلغ من الشيخوخة سنًا لا تسمح بالتدقيق فى المسائل العادية، فما بالك بالمسائل السياسية المعقدة التى كثيرًا ما تتلاعب فيها الأهواء بجانب المبدأ![١٣٥].

ومن ناحية أخرى تساءل عزيز ميرهم عن النتيجة العملية التى يرمى إليها إلياس عوض من الحديث الذى نشره «أهو يريد أن يقول لنا بأنه ما دام هذا

الرأى رأى البطريرك فيجب الأخذ به رغم رفض غالبية الأقباط له؟»[١٣٦]، وقد أجاب على ذلك بالإشارة إلى أن النظام البرلمانى ليس للفرد فيه مهما علا أو وضع إلا صوت واحد، والرأى الأخير للغالبية وليس للأقلية، وهو ما جعله يعود ثانية ليطرح تساؤلات أخرى: «أهو يُريد إثارة الخلاف بين الأبناء وأبيهم؟ أم هو يُريد أن تشهر أغلبية الأقباط حربها على أقليتهم؟ أم هو يُريد أن يؤثر على الأقباط برأى رئيسهم فيرجعهم عن خطة الصواب التى ساروا فيها، وبرغم الكهنة على التصريح بما يخالف ضميرهم»[١٣٧]، وهى التساؤلات التى أعقبها بتقريره أن كل ما يُتبع إنما هو خطة غير رشيدة لا تتفق مع الحرية والصراحة اللازمتين لتبين الحقيقة[١٣٨].

وفى النهاية أكد عزيز ميرهم على أن الأقباط قد أجمعوا على أنهم مصريون فحسب، وطالب فى ضوء ذلك أعضاء لجنة الدستور بالنظر إلى هذا الأمر بكل شجاعة دفاعًا عن كيان الوطن ووحدته، معتبرًا أن كل حل من شأنه تقسيم المصريين إلى أكثرية وأقليات ليعد جريمة فى حق هذا الوطن، وقد ألمح إلى أن المصريين إنما ينقسمون إلى شطرين: أحدهما يريد التطور القومى، والآخر تنحصر عقول من فيه فى النزعات الطائفية، ويدخل فى كلاهما أقباط ومسلمون يثيرون دائمًا الفوارق الطائفية، وسيأتى قريبًا اليوم الذى يتحد فيه أحرار الأقباط والمسلمون بينما يقف أمامهم الرجعيون من هؤلاء وأولئك[١٣٩].

وقد شهدت الفترة التالية حدثًا مهمًا كانت له انعكاساته السلبية على فريق المؤيدين حتى وإن لم يظهروا ذلك، وهو يتمثل فى التحول الذى طرأ على موقف قلينى فهمى[١٤٠] عضو اللجنة العامة للدستور وأحد أبرز دعاة التمثيل للأقليات، إذ بعث من باريس بخطاب نشره االمقطمب يُعلن فيه عدوله عن فكرته الأولى وانضمامه إلى الرأى القائل بألا أقلية ولا أكثرية، وإنما أمة مصرية واحدة، وضمن الخطاب الأسباب وراء ذلك، والتى تتمثل فيما بينه له البعض ممن يثق بإخلاصهم لمناسبة عتابهم له إثر حديث له تم نشره عن تمثيل الأقليات[١٤١]، حيث أوضحوا أن ذلك التمثيل من شأنه إخراج الأقباط من صفوف الأمة

المصرية، فضلاً عما يتسبب فيه من التفريق والانقسام وهدم الرابطة القومية والوحدة الوطنية، وهو ما يتنافى مع تاريخه فى هذا الشأن «فأصغيت إلى هذه الأقوال ... فارتاحت إليها نفسى كل الارتياح واقتنع بها ضميرى كل الاقتناع ورأيت أن الرجوع إلى الحق فضيلة»[١٤٢]. وقد سجل كثيرون من معارضى التمثيل إعجابهم بهذا الموقف لقلينى فهمى وأعربوا عن شكرهم له[١٤٣]، فى حين رأى البعض الآخر منهم أن المسألة- مسألة تمثيل الأقليات- لا تستفيد شيئًا من تنحى أحد من المؤيدين عنها أو ثباته فى تأييدها «اللهم إلا إذا أردنا أن نجعل الأفراد فى حكم الإجماع، أو أن نعتبر مساعيهم بمثابة الأحكام التى لابد من نفاذها فى المجموع»[١٤٤].

وبصفة عامة، فقد ظل معارضو التمثيل ثابتين على موقفهم دون التراجع عنه قيد أنملة حتى كان الفصل فى المسألة نهائيًا من جانب اللجنة العامة للدستور بما يوافق رأيهم، كما سيتبين فيما بعد.

● المؤيدون

كان لمؤيدى تمثيل الأقليات فى البرلمان جهودهم الواضحة ومساعيهم التى لم تتوقف لتحقيق غايتهم، وهو ما برز جليًا منذ إثارة توفيق دوس للمسألة بلجنة وضع المبادئ العامة، فقد أخذت صحيفة االوطنب القبطية- وكانت هى الأبرز فى الدفاع عن مطلب التمثيل، والذى سبق لها تبنيه قبل طرحه باللجنة المذكورة- فى تناول موقف معارضيه بالنقد، فأشارت إلى خلو ما أبدى من جانبهم باللجنة من بعد النظر وعدم مراعاة لنتائجه الماسة بشكل مباشر بمستقبل القضية الوطنية، حيث إن النص على تمثيل الأقليات يقوى مركز المفاوض المصرى أمام المفاوض البريطانى عند التباحث فى مسألة «حماية الأقليات»، ومن ثم فإن المعارضين للتمثيل لا يعاكسون الأقليات، وإنما المصلحة العليا للوطن، وبسطت الصحيفة الأسباب التى يستند إليها طالبو التمثيل، والتى لم تخرج عما ذكره دوس بلجنة الدستور، وألحقتها بما ذكرت أنه القول الوحيد الذى يستند إليه

المعارضون للتمثيل فى معارضتهم، وهو أن تقسيم الأمة المصرية إلى أكثرية وأقليات مدعاة للتفرقة وصدع للوحدة، مشيرة إلى أن هذا ما هو إلا مجرد قول إنشائى ليس له معنى من الوجهة العملية كما يبدو على أرض الواقع(١٤٥).

وفى تصعيد لا يخلو من تحدٍّ، راحت الصحيفة ذاتها تتحدث عن أن تمثيل الأقليات فى البرلمان ليس كما يظن البعض من المسائل التى يُفصل فيها برأى فرد أو أفراد، فهو وكل ما يتعلق بالمحافظة على حقوق الأقليات من المبادئ التى قررتها دول الوفاق وجعلته شرطًا للاعتراف باستقلال الأمم التى تحررت من سيادة الدولة العثمانية، بل إنه فُرض على تلك الدولة الأخيرة ذاتها فى معاهدة سيفرSévres(١٤٦) ، وقد أدركت ذلك الحكومة المصرية فلم يسعها إلا أن تشكل لجنة الدستور على قاعدة تمثيل الأقليات، ومن ثم فإن ذلك التمثيل أمر لابد منه، وستأخذ به الحكومة فى حالة ما إذا انساقت لجنة الدستور مع تيار المعارضة وأغفلت النص عليه، وهو ما رجت ألا يحدث من اللجنة، وإلا كان حجة جديدة يتمسك بها أنصار مبدأ حماية الأقليات مؤيدين بها مبدأهم ذاك(١٤٧).

وبالتزامن مع «الوطن» تناولت صحيفة «مصر» القبطية هى الأخرى الموضوع -وإن كان بشكل مختلف بعض الشىء، حيث ركزت فى حديثها على أهمية تمثيل الأقليات لتقوية أسباب الإخاء وعوامل الوئام بين المصريين- فألمحت إلى ضرورة الاستفادة فى ذلك بالنظر إلى تاريخ الهيئات شبه النيابية فى مصر منذ عصر إسماعيل فيما يتعلق بهذه المسألة، فقد أوعز الخديو إلى جميع المديريات بوجوب انتخاب عدد معين من الأقباط بمجلس شورى النواب، والذى جاء بالفعل ممثلاً لعنصرى الأمة بشكل واضح. ولما وضع دفرن Dufferin فى أعقاب الاحتلال البريطانى للبلاد تقريره المعروف أشار صراحة فيما يخص النظام شبه النيابى إلى وجوب عناية الحكومة بانتخاب الأقلية فى الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين، لكن الأهالى لم ينتخبوا أحدًا من الأقباط، فاضطرت الحكومة إلى تعيين عضوين حتى تمثل الأقلية. وبعد ذلك جاءت انتخابات أخرى لبعض الهيئات كمجالس المديريات ولجان الشياخات والجمعية التشريعية، لكنها لم

تسفر فيما يخص مرشحى الأقباط إلا عن انتخاب عدد قليل للغاية منهم فى بعض تلك الهيئات، وبعضها الآخر لم يفز قبطى واحد بعضويتها . وفى ضوء ذلك أكدت الصحيفة على وجوب الحرص على جعل البرلمان القادم ممثلاً للأمة كلها، مشيرة إلى أن ذلك بالإضافة إلى تقويته للترابط لا يجد معه الإنجليز مسوغًا للقول بأنهم موجودون لحماية الأقليات(١٤٨).

ويلاحظ هنا افتقار بعض ما ذُكر إلى الدقة، فلم نجد ما يؤكد تاريخيًا إيعاز إسماعيل بوجوب انتخاب أقباط بمجلس شورى النواب، وإن كان المجلس قد ضم بين أعضائه على مدى هيئاته الثلاث (١٨٧٦- ١٨٧٩) عددًا منهم، وذلك عن بعض المديريات وليس جميعها(١٤٩). كذلك لم يتضمن تقرير دفرن الإشارة- على عكس ما قيل- إلى وجوب عناية الحكومة بانتخاب الأقلية فى الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين، فكل ما ورد فى التقرير وكان له صلة بهذا الشأن هو التنويه بما فى تعيين عدد من الأعضاء بمجلس شورى القوانين بجانب الأعضاء المنتخبين من بعض فوائد، كان منها إتاحة عدد من المقاعد لمشاهير الأقباط وغيرهم من المسيحيين الذين تعذر عليهم استمالة المسلمين إلى انتخابهم(١٥٠).

وكان لآراء وكتابات أقطاب معارضة التمثيل نصيبها الوافر من نقد المؤيدين له، وقد جاء من بينها بطبيعة الحال تلك الخاصة بعبدالحميد بدوى، فبعد نشر صحيفة االأهرامب فى ١٦ مايو١٩٢٢- وهو اليوم التالى لنشرها مقال «وجوب تمثيل الأقليات فى الدستور» لتوفيق دوس- لتفاصيل أقواله بجلسة لجنة الدستور المنعقدة فى ٧ مايو ردًا على توفيق دوس، شمرت «الوطن» عن سواعدها فى دحض كثير مما جاء بتلك الأقوال، فأوضحت بشأن ما ذكره بدوى اعتراضًا على ما ساقه دوس فى شرحه للسبب السياسى وراء اقتراحه تمثيل الأقليات، أن ذلك الاعتراض لا يقوى على أن يرد حجة دوس لأسباب ذكرتها، وهى أن حفظ الحقوق العامة يشتمل ضمنًا على التمثيل فى البرلمان لكونه من أهم هذه الحقوق، وعدم وجود قواعد معينة للتدخل الأجنبى، حيث يتلون وفقًا للظروف والحوادث، هذا فضلاً عن أنه لا يتم فى الغالب إلا بناء على شكوى، والحرمان

من التمثيل النيابى من الأمور التى من شأنها ذلك، فإذا حصل التدخل فى هذه الحالة فإن الاعتماد على العرف والعادة لا يحول من دونه. وأضافت تعليقًا على استشهاد بدوى بالمعاهدات التى عقدت بعد الحرب العالمية الأولى وانطوت على ما يضمن حقوق الأقليات فى أوروبا، أن ذلك لا يطابق الحالة المصرية؛ لأن سياسة الدول الأجنبية فى أوروبا مختلفة عن سياستها فى الشرق، ففى الشرق يكون لها امطامع استعمارية تتذرع لتقييدها بأبسط الأسباب وتندفع إلى تحقيقها بأتفه العوامل»[١٥١].

وفيما يخص ما ذهب إليه عبدالحميد بدوى بصدد تعليقه على ما ذكره توفيق دوس فى توضيحه للسبب الآخر لتقدمه باقتراحه، وهو السبب القانونى، من أنه قد تمر على أعضاء المجلس النيابى عن سلامة نية مسائل ربما تفوت فيها مصلحة الأقليات إذا خلا المجلس ممن يمثلها، بينت الصحيفة أنه لا يصح على الإطلاق حرمان الأقليات من التمثيل اعتمادًا على اتصال المجلس بالرأى العام كما يذهب بدوى، وتساءلت: «وأى ضرر يصيب البلاد إذا كان ممثلو الأقليات فى قلب المجلس يفضون إليه بالمعلومات الصحيحة باعتبار أنهم نواب مسؤولون ... وهل نضج الرأى العام فى مصر نضوجًا كافيًا بحيث يطمئن مجلس النواب إلى أحكامه ويبنى على صرخاته قراراته بضمير مستريح؟»[١٥٢]. كما ألمحت إلى أن واقعة مجلس شورى القوانين ليست على الوجه الذى ذكرت به، حيث إن المجلس فى الحقيقة قد تجنب الوقوع فى الخطأ «لأنه كان للأقباط فيه ممثلون تمكنوا بجهادهم من دفعه عن ذلك الخطأ، ولولا هؤلاء الممثلون ... لقرر مجلس شورى القوانين يومئذ تحتيم حفظ القرآن على الأقباط!»[١٥٣].

وبالنسبة لما رآه عبدالحميد بدوى من أن تمثيل الأقليات فيه مخالفة للتقاليد، سواء المصرية أو العالمية، ذهبت الصحيفة إلى أن تلك التقاليد ما هى إلا عادات وأعمال بشرية قابلة للزيادة والنقصان، ومن الممكن مثلما تم ابتكارها أن يبتكر غيرها تبعًا للحاجة وعملاً بما تسفر عنه التجربة، هذا إلى أنه لا يجوز الاحتجاج بمثل تلك التقاليد إذا كان فيها ما يحرم تمثيل الأقليات؛ لأن ذلك

التمثيل من الأمور المهمة، حيث من شأن النص علية صراحة القضاء على عامل من عوامل القلق والاستياء الذى لا تنكره الحوادث التاريخية. وبخصوص ما ذكره بدوى بصدد استشهاد دوس بالتمثيل النسبى فى بلچيكا، ذهبت الصحيفة إلى أن المصريين لم يتألفوا بعد أحزابًا سياسية منظمة ذات برامج معينة كالأحزاب الأوروبية، فهم لا يزالون عناصر دينية «فهل يسوغ قصر التمثيل البرلمانى على عنصر منهم دون عنصر إلى أن يتعلموا تأليف الأحزاب السياسية يا ترى؟»[١٥٤]، وأشارت إلى أن الغرض من استشهاد دوس آنف الذكر هو اقتباس روحه التى هى روح إنصاف، بما يكفله من تمثيل جميع عناصر الأمة تمثيلاً يتكافأ ويتناسب مع قوة كل منها. وعلى جانب آخر أوضحت أن ذلك التمثيل إذا كان لا يروق لبدوى فإن الأقليات لا تتمسك به، لكن بشرط أن يقترح هو نظامًا آخر أفضل منه يمكن بواسطته تمثيل الأمة كلها دون استثناء لأى من عناصرها «أما جعل الانتخاب رهن مشيئة الأكثرية وحدها ووضع الأقليات تحت رحمتها المطلقة فليس بالطريقة العادلة ولا هو بالحل الذى يحسن السكوت عنده»[١٥٥].

أما ما ذكره عبدالحميد بدوى من أن النظرية التى يقوم عليها المعنى النيابى تنافى تمثيل الأقليات، حيث لا يمكن انتخاب النائب بوصف خاص وعن طائفة بعينها، فقد بينت الصحيفة أن النائب فى واقع الأمر سواء انتخبته طائفة أو حزب معين يُعتبر نائبًا عن الأمة بأجمعها؛ لأنه يشترك فى بحث جميع الشئون الخاصة بهذه الأمة ويقترع بصوته فى كل ما يصدر من قرارات، ويكون فى الوقت ذاته نائبًا عن حزبه أو طائفته، فتظهر شخصيته هذه بوضوح فى الأمور الماسة ببرنامج ذلك الحزب أو هذه الطائفة، والأقليات بدورها لا تتنافر مصالحها مع مصالح الأكثرية، بل توجد بينهما مصالح كبرى مشتركة، وفى الوقت ذاته توجد مصالح تختص بكل منهما على حدة، وعليه فإن تمثيل الأقليات لا ينافى تمامًا النظرية القائمة على المعنى النيابى[١٥٦]. وعلى هذا النحو توالى تناول الصحيفة لبقية آراء بدوى[١٥٧].

وهذا النقد الذى أبدته الصحيفة لا يمكن أخذه على علاته، فهناك عدة ملاحظات، وهى:

أن تمثيل الأقليات ليس كما قيل مما يشتمل عليه ضمنًا حفظ الحقوق العامة، فتلك الحقوق معروفة ولها صفة العمومية كما يتضح من مسماها، ولا يجوز قصرها على أحد من دون الآخر وإلا لحق الضرر بهذا الآخر. وهذا ما لا ينطبق على التمثيل فى البرلمان، إذ توضع له شروط خاصة يقتضيها النظام العام، مما يجعله متاحًا لأشخاص من دون غيرهم، لكن لا يعنى ذلك النيل بأى شكل كان من الحقوق العامة لهؤلاء الأخيرين.

إن وجود الأقليات فى البرلمان ليس كما يُقال لا ضرر من ورائه، فهناك أضرار عديدة تترتب عليه، لعل أبرزها ما سبق لعبدالحميد بدوى الإشارة إليه، وهو أن تصير البلاد ميدانًا للصراعات والنزاعات الدينية والجنسية. أما القول بعدم نضج الرأى العام وعلاقة ذلك بقدرته على التعبير بشكل جيد عن مصالح الجميع، فلا يخلو من مبالغة، والدليل على ذلك كتابات زالوطنس نفسها وغيرها من الصحف، والتى تعد المنبر الأبرز للتعبير عن الرأى العام.

إن التقاليد التى أشار إليها عبدالحميد بدوى وألمح إلى مخالفة تمثيل الأقليات لها سواء بالداخل أو الخارج، لم تترسخ جزافًا أو اعتباطًا، وإنما نتيجة لزمن طويل من الاختبار والتجريب، فإدخال التغيير عليها لا يكون إلا بعد التأكد قطعيًا من عدم جدوى، بل وخطورة، التمسك بها، وهو ما لم يثبت حقيقة وبعيدًا عن أية ادعاءات بالنسبة لتمثيل الأقليات.

إن الزعم بأن المصريين لا يزالون عناصر دينية ولم يتشكلوا بعد أحزابًا سياسية منظمة ذات برامج معينة كالأحزاب الأوروبية أمر ينافى الواقع حينئذ وكذلك التاريخ، فبعض الأحزاب كان قائمًا فى ذلك الوقت (عام١٩٢٢)- وإن كانت لا تطاول الأحزاب الأوروبية لما له صلة بفارق النشأة الزمنى- فى إطار ما يسمى بالتجربة الحزبية الثانية التى بدأت بتشكيل الوفد المصرى فى نوفمبر

١٩١٨، وكان قد سبق على ذلك التجربة الأولى (١٩٠٧-١٩١٤) التى توقفت بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى. وحتى قبل هاتين التجربتين لم يُعرف أن قامت مشاركة سياسية للمصريين على أى أساس دينى مثل ما يمكن فهمه من القول بأنهم زلا يزالونس عناصر دينية.

إن القول بأن الغرض من استشهاد دوس بالدستور البلجيكى هو اقتباس روحه التى هى روح إنصاف، إنما فيه مغالطة ومحاولة غير خافية للالتفاف على ما سبق أن وُجِّه إلى هذا الاستشهاد من نقد بأن التمثيل النسبى فى هذا الدستور يقوم على معنى الأحزاب السياسية ووجوب تمثيلها بما يتناسب مع قوة أعضائها، وهو ما يختلف بشكل واضح عن تمثيل الأقليات الدينية. فالاختلاف ليس حول الروح المشار إليها، وإنما بشأن الأساس نفسه.

وكان من الكتابات الأخرى التى تُنولت بالنقد من جانب مؤيدى التمثيل ذلك المقال الذى نشرته «الأهرام» وذكرت أنه «لقانونى جليل ...»، فقد ارتأت «الوطن»- وهى قد ألمحت إلى أن المقال لعبدالحميد بدوى من دون أن تشير إلى ذلك صراحة- أنها كانت تود لو أن صاحبه قدم نفسه للأمة، خاصة وأن المسألة التى يكتب عنها لا يليق فيها التحجب حتى لا يزداد سوء التفاهم القائم. وبشأن ما أُشير إليه بالمقال من أقوال تضمنت أن تمثيل الأقليات لا يمنعها من الترامى فى أحضان الإنجليز بالشكوى كلما شجر خلاف بينها وبين الأكثرية إذا كانت نفوسها مهيأة لذلك، وأن هذا التمثيل إذا أُخذ به يفتح باب تحديد الحقوق، وأن العلة الكبرى للنص عليه هى منع هذه الأقليات من إنكار وطنها- بشأن هذا ذهبت الصحيفة إلى أن المطالبة بالتمثيل لا تقتضى قطعًا أن يظن فى الأقليات تهيؤ نفوسها للترامى فى أحضان الإنجليز، فكل ما قيل إنه لا يبعد أن يقوم من بين بسطاء الأقليات من يتبرم لعدم تمثيلها فيتخذ الإنجليز من ذلك فرصة للتدخل، وهذا أمر طبيعى، حيث لا يمكن أن تكون الأقليات كلها على رأى واحد، وأضافت متساءلة: «هل يضمن حضرته أن لا يقوم من الأكثرية نفسها من يشعر أن مصلحة له هدرت فيترامى فى أحضان الإنجليز. وإذا حصل مثل ذلك-

وحصوله محتمل- هل يجوز أن يقال أن نفوس الأكثرية كلها مهيأة لهذا الوزر؟»[١٥٨].

كذلك ارتأت الصحيفة أن مسألة فتح تمثيل الأقليات لباب تحديد الحقوق لا يجوز أن تكون موضعًا للاستنكار، طالما أن ما يُراد تحديده هو «حقوق»، مؤكدة على عدم وجود أية جريمة على الوطن أو المصلحة العامة من أن ينال كل إنسان حقه، وإنما الخطر والخوف يكون من عدم التحديد، كما أن الوحدة الوطنية التى تتأثر سلبًا بتحديد الحقوق لا تكون إلا وحدة زائفة[١٥٩]. وقد أعربت من ناحية أخرى عن دهشتها من تأويل المطالبة بالتمثيل من جانب الأقليات بـ «أن علته الكبرى منعها من إنكار وطنها»، مستنكرة مخاطبة الأقليات بمثل هذه اللغة بعد كل ما أظهرته وما تزال عليه من دلائل التفانى. وخلصت إلى أن الهدف هو إحراجها «حتى تضع الكمائم على أفواهها وحتى تقبع فى دورها»[١٦٠].

ولا يمكننا أن نمر على هذا التناول من جانب «الوطن» لهذا المقال دون أن نسجل:

إن ما ذُكر فى إطار الرد على ما طُرح بشأن استعداد الأقليات للترامى فى أحضان الإنجليز من عدم استبعاد سلوك بعض الأكثرية لمثل ذلك التصرف فى حال الشعور بهدر أى من مصالحهم، إنما هو أمر يصعب حدوثه إن لم يكن يستحيل، لسبب بسيط، وهو- بعيدًا عن مسألة الوطنية- أن الأكثرية لا يحتفظ بخصوصها الإنجليز بما يشجع أحدًا منها على الالتجاء إليهم، على عكس الحال بالنسبة للأقليات كما هو معروف.

إن كلمة «الحقوق» الواردة بالمقال المنتقَد جاء فهمها بالمعنى المجرد لها، على عكس ما هو مقصود منها فى إطار السياق الذى وردت به، والذى نفهمه على أنه كل ما يمكن أن يدَّعى من جانب الأقليات أنه زحقوقس لها. وحتى لوكان المقصود ما فُهم بالفعل، فإن هناك من الحقوق العامة ما لو تم «تحديده» لترتب عليه أضرار وخيمة، ومن ثم يكون عدم التحديد أفضل، خاصة وأن ذلك لا يمنع من

التمتع بتلك الحقوق بشكل أو بآخر، وهو ما ينطبق فى اعتقادنا على مسألة التمثيل بالنسبة للأقليات.

وعمومًا، فعلى نحو ما سبق جاء نقد مؤيدى التمثيل للعديد من الآراء والكتابات الأخرى، وكان من أبرزها ما صدر عن كل من طه حسين وعزيز ميرهم[١٦١]. وعلى الرغم من عدم استقامة أغلب حججهم كما اتضح مما أبديناه من ملاحظات، فإنهم كانوا يصورن الحال على غير ذلك، وأن معارضيهم هم الذين يفتقرون إلى الحجج الجادة والصادقة «فكل أقوالهم محصورة فى عبارة واحدة سئمتها النفوس، هى أن تمثيل الأقليات مدعاة للتفرقة»[١٦٢]، وهى العبارة التى رأوا أنها ليست سوى ستار يخفى وراءه المعارضون كرههم لتمثيل الأقليات فى ذاته[١٦٣].

وفى ضوء هذه الصورة التى دأب أنصار التمثيل على تصديرها كان انتقادهم بشأن عرائض وتلغرافات الاحتجاج على التمثيل التى فاضت بها الصحف، فأشارت «الوطنب إلى أن معارضى التمثيل حينما شعروا بتحرج موقفهم وضعف حجتهم أمام البراهين القوية التى أتى بها مؤيدو التمثيل، ومنهم محمود عزمى وتوفيق دوس، أخذوا يتلمسون الوسائل والطرق للخروج من مأزقهم، فلم يجدوا سوى طريقة استكتاب تلك العرائض والتلغرافات، والتى ذهبت الصحيفة إلى أنها لن تجدى نفعًا وسيكون مصيرها الفشل، ووصفتها بالعمل الصبيانى الذى لا يليق الاعتماد عليه للبت فى مسألة خطيرة كتمثيل الأقليات الذى هو أحد مبادئ السياسة الدولية، وقد رأت بريطانيا طبقًا لقواعد تلك السياسة أن تهيمن على تنفيذه فى مصر. وأضافت أنه إذا كان لابد من الاستئناس برأى الأقليات نفسها فإن ذلك لا يكون «بطريق استكتاب العرائض وتلفيق الأحاديث وتصيد الإمضاءات، بل بسؤال الأفراد والهيئات المعول على رأيها»[١٦٤]. وجدير بالإشارة أنه فى هذا الوقت الذى كانت تنتقد فيه «الوطن» مسألة «استكتاب» العرائض والتلغرافات من جانب المعارضين كانت تدافع عن توفيق دوس إزاء ما وُجه إليه من نقد بسبب طوافه بمديرية أسيوط لبث فكرته وما يكتب من عرائض

لتأييدها، معتبرة أن هذا النقد لا ينطبق «على العدل واحترام الحرية»[١٦٥]، وهو ما يكشف بوضوح عن انحياز سافر من جانب الصحيفة ضد معارضى التمثيل.

وعلى غرار هذا جاء النظر إلى اجتماعات الأقباط التى أعلنوا فيها معارضتهم للتمثيل، والتى كان أبرزها كما سلف أن أشرنا اجتماع الكنيسة البطرسية بالقاهرة فى ١٩ مايو ١٩٢٢، فقد أشاروا إلى عدم حضوره أحد من رؤساء المجالس الملية وأعيان الطائفة ومحاميها وأطبائها ...إلخ، رغم أن الدعوة إليه كانت قد وجهت إلى كل هؤلاء، كما ذهبوا إلى أن الشيخ «مصطفى القاياتى» قد جاء ضمن خطابه قوله «أنه يفضل أن تبقى الحالة الحاضرة على ما هى عليه ولا تنال مصر الاستقلال التام فى حالة تمثيل الأقليات، وأن الفكرة القائلة بالتمثيل يجب أن تقابل بصفع الحذاء»[١٦٦]. وكل هذا فى حقيقة الأمر لم يكن ليعبر عن واقع المؤتمر ووقائعه التى سبق لنا الحديث عنها من خلال مصادر عدة.

وقد كان لمؤيدى التمثيل محاولاتهم لتقويض موقف معارضيهم من الأقباط بشكل عام، فذهبت «الوطنب إلى أن هذا الموقف رغم ما به من الخطأ يدل على تسامح الأقباط وميلهم إلى إزالة جميع الفوارق، لكن ذلك لا يعنى أن النفر المعارض للتمثيل يريد إنكاره إنكارًا مطلقًا، وإنما يعكس رغبته فى أن يكون التمثيل بإرادة الأكثرية لا بحكم القانون[١٦٧]. وفى موضع آخر أخذت تبين فساد أساس ارتأت أنه ربما يكون قد بنى عليه هؤلاء الأقباط موقفهم، وهو مجاملة المسلمين، فأوضحت أن العلاقات الوثيقة «لا تنبت فى حدائق المجاملات إلا كما تنبت زهور الربيع الجميلة المنظر التى تتفتح فى الصباح وتذبل مع ذبول ضياء النهار. ولا توجد أرض تخصب فيها هذه العلاقات وتقوى جذوروها إلا أرض الحقائق العملية التى تعترف بالواقع»[١٦٨]، وأضافت أن تلك المجاملات لا محل لها ما دام كثيرون من قادة الرأى من المسلمين يميلون إلى وجوب تمثيل الأقليات بنص صريح فى الدستور، ذاكرة أن حسين رشدى رئيس لجنة الدستور وعدد كبير من أعضائها وبعض الكتاب والأزهريين ليسوا وحدهم فى هذا، وإنما

يشاركهم أعيان البلاد ورؤساء عشائرها، ودللت على ذلك بنشر تلغراف من أسيوط كأنموذج - كما ذكرت - لما وصلها من عدة تلغرافات من الأقاليم وقد توجت «بأسماء المسلمين من أصحاب الحيثيات الرفيعة والمقامات السامية»[١٦٩]، وذلك كى يخفف المعارضون من الأقباط «من غلواء مجاملاتهم، ولكى يدركوا أن الغالبية الساحقة من إخواننا المسلمين أعقل وأحكم وأشد إخلاصًا من أن تغضب لتمثيل الأقليات»[١٧٠]. ويلاحظ هنا بُعد ما قيل من ميل رئيس لجنة الدستور إلى وجوب التمثيل للأقليات عن الحقيقة، حيث لم يثبت عنه ذلك، كما أن أغلبية أعضاء اللجنة لم يكونوا من هذا الرأى أيضًا، وإلا ما كان مآله الرفض عند مناقشته بها وفصلها فيه كما سيتضح لاحقًا. هذا ولم يخل ما ذُكر عن ميل بعض الكتاب والأزهريين ...إلخ كذلك إلى وجوب التمثيل من مبالغة ظاهرة، إذ كان المؤيدون من هؤلاء فى واقع الأمر حالات قليلة لا ترقى إلى درجة تجعل منهم يشكلون رأيًا عامًّا يمكن أن يكون له تأثيره.

وفى إطار تلك المحاولات للتأثير على موقف المعارضين الأقباط يأتى تعليق االوطنب بشأن ما نوه إليه توفيق دوس فى مقاله الثانى من اتهام البعض لهؤلاء الأقباط بأنهم يضمرون غير ما يعلنون، فقد أوضحت أن أولئك الأقباط لا يسرهم بالطبع وصمهم بتلك الوصمة من الرياء، وأضافت أنهم لم يسلموا كذلك من لذعات مراسل الديلى تلغراف The Daily Telegraph بالقاهرة، حيث قال بتملقهم للمسلمين، ذاكرة تعقيبًا على ذلك «فهم فى نظر المسلمين مراؤون يقولون بأفواههم ما ليس فى قلوبهم، وفى نظر مراسل الديلى تلغراف أذلاء متملقون!! فما أتعس حظ الضعيف فى هذا العالم الظالم!»[١٧١]. وعلى هذا النحو جاءت إشارتها بعد ذلك فيما نقلته عن «الأهرام» من خلاصة مقال بعث به إلى صحيفة «النير إيست The Near East » البريطانية مراسلها بالقاهرة حول موضوع التمثيل- جاءت إشارتها تفصيليًا إلى ما ارتآه ذلك المراسل من تعليل لموقف هؤلاء، والذى ذكر فيه: «إن مناورات التخويف التى نجحت كثيرًا فى كم أفواه الوطنيين الأكثر ميلاً للتعقل خلال السنوات الثلاث الماضية قد أعيد العمل بها

مرة أخرى، فاضطر أولئك الأقباط إلى الانضمام للأغلبية القائلة بعدم التمثيل، ولو أنهم يعلمون حق العلم أنه مهما بلغ مقدار نجاحهم فى الانتخابات المقبلة فإن احتمال حصولهم على أى تمثيل فى البرلمانات المصرية فى المستقبل بعيد جدًا إلا إذا وجدت ضمانة معينة فى الدستور الجديد». ورغم نفى الصحيفة فى تعليقها لأن يكون التخويف المذكور هو الحامل للأقباط المعارضين على موقفهم، وتأكيدها على أنهم فعلوا ما فعلوا من تلقاء أنفسهم وبمحض إرادتهم، فإن عرضها للموضوع كان لا يخلو بجانب استغلالها له فى تدعيم موقفها فى الجدل الدائر مع الأكثرية، وكذلك محاولة التأثير على لجنة الدستور لصالح مؤيدى التمثيل[١٧٢]- كان لا يخلو من رسالة قصدت وصولها هؤلاء الأقباط.

ولما كان الوفد المصرى فى صدارة من تصدوا لمؤيدى التمثيل، فقد خصه الأخيرون بجزء غير قليل من نقدهم لمعارضيهم، فعلى إثر بيانه الصادر فى ١٢ مايو ١٩٢٢ بشأن استنكاره ورفضه لمطلب التمثيل، كتبت «الوطن» مهاجمة له، فاتهمته بالاضطراب والتناقض فى موقفه، على اعتبار أن إنشاء البرلمان من الأمور المترتبة على تصريح ٢٨ فبراير الذى سبق أن أعلن رفضه له، ونعتت بيانه المذكور بأنه ركيك. كما ذهبت من ناحية أخرى إلى أن الأعضاء الأقباط بالوفد لا ينوبون إلا عن أنفسهم فى هذا الأمر، فلا يؤخذ كلامهم حجة على سواهم، خصوصًا وأنهم غير مستقرين على حال[١٧٣]. ولم تقف الصحيفة فى هجومها عند هذا الحد، وإنما تمادت فيه، فأشارت إلى أن أعضاء الوفد ومؤيديهم ممن كتبوا وتكلموا ضد تمثيل الأقليات اتخذوا موقفهم هذا من أجل أغراض شخصية، ذكرت من بينها عضوية البرلمان القادم، وألمحت فى هذا الصدد إلى كل من سلامة ميخائيل وفخرى عبدالنور على سبيل المثال، معلقة بأن مثل هؤلاء لا يقع نظرهم إلا تحت أقدامهم، حيث يريدون فائدة قاصرة على أشخاصهم، على العكس ممن ينادون بضرورة التمثيل، فإنهم يرغبون فى تقرير مبدأ عام ثابت يتناولهم ويتناول من يأتون بعدهم[١٧٤].

وكان هناك من المسائل التى حاول مؤيدو التمثيل من الأقباط استثمارها ضد

معارضيهم فى خضم الجدل القائم، فبمناسبة ما ألمح إليه عبدالحميد بدوى بلجنة الدستور من أن الملحوظ فى طلب تمثيل الأقليات هم الأقباط، وإنه إذا ما تم التسليم بالمبدأ طالبت أقليات أخرى بالتمثيل، الأمر الذى يترتب علية الإضرار بالبلاد- بمناسبة ذلك، أخذ هؤلاء الأقباط فى الحديث عن حق هذه الأقليات هى الأخرى فى التمثيل[١٧٥]. فبدأت عندئذ تخرج من داخل تلك الأقليات بعض الأصوات التى ترى هذا حقًا لطوائفها، كيوسف قطاوى بالنسبة لليهود[١٧٦]، وعبدالهادى على قريط من العربان- وإن كان قد تراجع فيما بعد عن رأيه-[١٧٧]، فضلاً عن مطرانى كل من الأرمن والروم الكاثوليك[١٧٨]. وقد أعطى هذا بلا شك للأقباط بعض من دعم كانوا فى حاجة إليه لتعزيز موقفهم.

ومن المسائل الأخرى التى استغلها هؤلاء لتعزيز موقفهم مسألة الموافقة بلجنة الدستور على أن الدين الرسمى للدولة المصرية هو الدين الإسلامى، فإلى جانب محمود عزمى انتقد كثيرون غيره السكوت على تلك الصبغة الإسلامية للدولة من جانب من اعترضوا على تمثيل الأقليات خشية إحداث تفرقة بين أبناء الوطن، مع أنها عامل قوى للفرقة، وتساءل أحدهم قائلاً: «أين كانت غيرة وحماس حضرة عبدالحميد بك والقانونى الجليل وهما عضوان فى لجنة الدستور حين اقترح فضيلة الشيخ محمد بخيت إطلاق هذه الصفة على البلاد المصرية الوطنية، وأين كان خوفهما من التفرقة وهما لا يجهلان ما فى هذه الصبغة من عوامل الانقسام، أين كان خوفهما الذى لم يشتد ـ ويشتد كثيرًا جدًا- إلا عندما جاهر توفيق بك بوجوب حفظ حق تمثيل الأقليات؟»[١٧٩]. وأشار آخر إلى أن لجنة الدستور بهذه الموافقة المذكورة بعدت بالدستور عن الأنظمة الحديثة، وهى الأنظمة التى تفصل الدين عن الدولة، مبينًا أنه لو جاز متابعة عبدالحميد بدوى فى طريقة تدليله فى مسألة تمثيل الأقليات «لقلنا أن جعل الدولة ذات دين رسمى فى الدستور ليس من اختصاص اللجنة؛ لأنها معينة خصيصًا لوضع دستور مستمد من أحدث الأنظمة الدستورية فى العالم»[١٨٠]، وذهب إلى أبعد من ذلك، فأوضح أنه حتى ولو كان هذا الأمر من اختصاص

اللجنة، كان يجب على من أنكروا على الأقليات تمثيلها أن يعترضوا على النص المشار إليه من وجهة نظرهم التى استندوا إليها فى فكرة عدم تمثيل الأقليات[١٨١]. وكان هناك من تساءل تعليقًا على ما سبق أن ذكره طه حسين بشأن هذا النص من أنه نص أفلاطونى غير ذى تأثير- تساءل قائلاً «لماذا لم يجز إذن النص فى الدستور على تمثيل الأقليات ولو يكون هذا النص نظريًا كلاميًا أفلاطونيًا يزول مع الزمن!»[١٨٢]. ولا نجد ردًا من جانبنا على كل هذا أبلغ مما سبق أن ذكره طه حسين فى هذا الصدد.

أيضًا عمل هؤلاء الأقباط من مؤيدى التمثيل على الاستفادة من استقالة الأنبا يؤانس[١٨٣] من لجنة الدستور، فأشارت االوطنب إلى أن استعفاءه وإن كان ناشئًا عن مرضه، فإنه من القائلين بضرورة تمثيل الأقليات، ولا يميل لتحمل مسئولية قرار يمكن أن تصدره اللجنة ويكون مخالفًا لرأيه فى هذه المسألة، وذهبت إلى أن بقية الأعضاء الأقباط باللجنة يميلون هم أيضًا إلى الاستقالة[١٨٤].

ويتبين من هذا أن السبب وراء استقالة يؤانس ليس مرضه بالأساس، وإنما تجنب مشاركة لجنة الدستور فيما قد تنتهى إليه من قرار بشأن تمثيل الأقليات بما يخالف رأيه، وهذا فى واقع الأمر ينافى الحقيقة، إذ أن ما انطوى عليه خطاب الاستقالة المؤرخ بـ ٧ يونية ١٩٢٢ والذى بعث به الأنبا إلى رئيس لجنة الدستور بالنيابة أحمد حشمت[١٨٥] يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المرض هو سبب تلك الاستقالة وليس غيره، فقد أشار فيه إلى أنه قد حضر من الإسكندرية مساء الثانى من يونية لحضور جلسة اللجنة فى اليوم التالى، لكنه فوجئ بمرض أثناء الليل، مما جعله يعتذر عن عدم حضور تلك الجلسة، وقد كان يظن أن ذلك عارض لا يلبث أن يزول بسرعة، لكن الطبيب الذى عالجه ارتأى أن يخلد إلى الراحة ولا يزاول عملاً قبل مضى شهرين على الأقل، ولما كانت أعمال اللجنة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل البلاد فقد رأى هو لذلك التقدم باستقالته. وقد أرفق يؤانس بالخطاب شهادة طبية بمرضه وفترة الراحة اللازمة له[١٨٦].

ومما يؤكد ما نذهب إليه قيام الأنبا بعد ذلك بسحب استقالته على إثر ما بلغه من أسف أعضاء اللجنة على ابتعاده عن مشاركتهم أعمالها، خاصة وقد رأى أن الإجازة التى أباحها له الطبيب للراحة تنقضى مع الإجازة التى تقررت لراحة اللجنة[١٨٧]. وقد عاد بالفعل لممارسة نشاطه باللجنة- وإن كان بعد أسبوعين من استئناف اللجنة لعملها بعد عودتها من راحتها- بدءًا من جلسة الخامس والعشرين من أغسطس ١٩٢٢، وهى الجلسة التى نوقشت فيها مسألة تمثيل الأقليات، وكان للأنبا رأيه الذى أدلى به فى تلك المناقشة[١٨٨] كما سيتضح تفصيلاً فيما بعد.

ولم يكن الأنبا يؤانس الوحيد من رجال الدين الأقباط الذى شكل موقفه مادة للجدل من جانب مؤيدى التمثيل فى صراعهم ضد معارضيهم، فقد تحدثوا عن عدم صحة حديث القمص بطرس عبدالملك رئيس المجلس الملى العام إلى عزيز فهمى المصرى بتأييده لعدم التمثيل للأقليات، وبينوا من خلاله تبرئه مما قيل على لسانه، كما أثبتوا على النحو ذاته أن القمص باسيليوس وكيل البطريركية الذى أيد بطرس عبدالملك فى الحديث المنسوب إليه لم يكن يتكلم بصفته وكيل البطريركية، وإنما بصفته الشخصية، وأنه تكلم بناء على وجود عقيدة ثابتة فى نفسه، وهى «أنه لا يُعقل أن الأقليات لا تمثل وأن الأقباط لا ينتخبون»، وأعقبوا ذلك بالإشارة إلى ما يحرمه قانون الكنيسة على رجال الإكليروس من التدخل فى أمور السياسة إلا بأمر من البطريرك[١٨٩]، وهو التحريم الذى أشهروه بوضوح فى وجه راعى كنيسة حارة الروم القمص بولس غبريال حينما تحدث بشكل صريح عن استنكاره لتمثيل الأقليات وسخطه على توفيق دوس الذى أثار المسألة من الأساس[١٩٠]، وكذلك مكاريوس مطران أسيوط إثر حديثه الذى كان قد أدلى به إلى حبيب فهمى ومحمد كامل حسن المحاميين مبينًا فيه خطأ فكرة التمثيل، مشيرين إلى أن هذا الرأى لا قيمة له وليس من شأنه تقوية جانب معارضى التمثيل أو إلقاء ظلٍّ من الاحترام على قضيتهم ما دام لم يصدر بإذن من

البطريرك الرئيس الأعلى، وكانوا قد نوهوا إلى بعض التصرفات غير «اللائقة» التى سبق أن صدرت عن المطران، والتى ذكروا من بينها مخالفته لأمر البطريرك بشأن مؤتمر أسيوط[١٩١].

وجدير بالتسجيل أننا حينما نقارن بين موقف مؤيدى التمثيل هنا من كل من البطريرك ومطران أسيوط وبين موقفهم من ذات الشخصين عام ١٩١١ بشأن رأى كل منهما فى انعقاد المؤتمر القبطى بأسيوط، فإننا نجد تباينًا واضحًا للغاية، فقد علقت كل من صحيفتى امصرب وبالوطنب على المنشور البطريركى الخاص بعدم رضائه عن انعقاد المؤتمر المذكور بما يعنى أن البطريرك لا شأن له بمثل هذه المسائل المدنية[١٩٢]، كما ذهبت الصحيفة الأخيرة فى تعقيبها على تلغراف مكاريوس إلى البطريرك إلى أنه «أولى بالنظر من كل منشور آخر يصدر فى هذه الحالة؛ لأنه من صاحب الشأن الواقف على الحقيقة الذى لم يعمل بالمؤثرات السياسية، وهو الرئيس الدينى الموضعى فى المحل الذى تعترض الحكومة على انعقاد المؤتمر فيه»[١٩٣]. وهذا التناقض الذى يبدو واضحًا إنما يدل على عدم سلامة المقصد من جانب مؤيدى التمثيل، وأن كل غايتهم تحقيق ما يتطلعون إليه بأية وسيلة كانت، الأمر الذى جعل آراءهم تفتقد فى الغالب إلى معايير ثابتة.

وقد استغل مؤيدو التمثيل ما أذاعه إلياس عوض عن تأييد البطريرك لمطلبهم فى محاجتهم بشأن مخالفيهم من رجال الدين الأقباط، فذهبت االوطنب إلى أنه قد آن وقت التوبة والإنابة لبعض رجال الإكليروس الذين استسلموا لسواهم حياء أو مجاملة، ولا سيما نيافة مطران أسيوط «الذى خانه الوقار وخذلته الرصانة ... وقد كان عليه أن يضع حارسًا على لسانه وقلمه وإرادته فلا يدع لأحد سلطانًا عليه إلا بإذن رئيسه»[١٩٤]، وكذلك وكيل البطريركية الذى اعتذر عن الحديث الذى أدلى به إلى عزيز فهمى المصرى بأنه تكلم على اعتقاد أن عدم انتخاب ممثلين للأقليات أمر مستحيل، «أما ذلك الثرثارة المدعو القمص بولص غبريال ... فإنه يجب عليه بعد إعلان رأى سيده ومولاه أن يلزم عقر بيته

أو ينصرف إلى واجباته ويكف عن الهذيان حرصًا على كرامة المراكز الرعوية وصونًا لمقام الرتب الكهنوتية التى كثيرًا ما نالها غير مستحقيها فى هذا الزمان»[١٩٥].

وقد حدث بالفعل أن عدل بولس غبريال عن آرائه المعارضة للتمثيل، معلنًا توبته واعترافه بأن تمثيل الأقليات واجب[١٩٦]. ولم يكن ذلك هو الإيجابية الوحيدة التى أُضيفت إلى كفة مؤيدى التمثيل جراء رأى البطريرك، إذ كانت هناك إيجابيات أخرى، لعل أهمها ما بعث به كل من مطران كرسى إسنا والأقصر، أسقف الدير المحرق ومنفلوط، ورئيس الدير المحرق، من تلغراف إلى رئيس لجنة الدستور بالنيابة يعلنون فيه عن وجوب تمثيل الأقليات فى الدستور صونًا للحقوق وضمانًا لعدم وقوع نزاع فى المستقبل بين أبناء الوطن، وهو الرأى الذى أشاروا إلى أنهم كانوا قد أرجأوا عرضه حتى يقفوا على رأى البطريرك فى المسألة[١٩٧].

وبمناسبة الرأى البطريركى الخاص بالتمثيل والذى أشار إليه إلياس عوض تجدر الإشارة إلى أن المؤيدين كانت لهم جهودهم ضد ما وصفوه بالمساعى من جانب خصومهم لحمل البطريرك على تكذيب إلياس عوض، فألمحوا إلى فشل كل تلك المساعى سواء من جانب محرر «النظام» وعزيز فهمى المصرى أو غيرهما، كما بينوا أن الرأى العام لا يمكن أن يخدع أو يتأثر بما لجأ إليه هؤلاء من إذاعة أقوال غير صحيحة على لسان سكرتير البطريرك أو مطران الفيوم، وذلك بعد أن ضاق ذرعهم برأى البطريرك ووجدوا منه إعراضًا عنهم[١٩٨]، مشيرين إلى أن تلك الأقوال ليس المراد بها إلا تلطيف ما يشعر به هؤلاء من اضطراب وإطفاء النار التى أشعلها فى الصدور رأى البطريرك[١٩٩].

ويأتى ضمن الجهود المشار إليها من جانب مؤيدى التمثيل ردهم على مناقشة عزيز ميرهم لمسألة الرأى البطريركى المذكور، فقد ذهبوا إلى أن ميرهم بدأ بالاعتراف بفضائل البطريرك، فكان عليه منطقيًا بعد ذلك أن يسلم صاغرًا

برأيه وأن يعتقد فيه الصواب، لكن الغرض جعله يخالف قواعد المنطق والحق، كما أعربوا عن أسفهم لتصور ميرهم أن إلياس عوض قد مارس تأثيرًا ما على البطريرك ليصرح برأيه، معتبرين أن فى ذلك تجريحًا لمقام الأخير، والذى أكدوا على عدم إمكانية تأثير أى أحد عليه فى أمر من الأمور. أما فيما يخص قول ميرهم أن البطريرك رجل دين فحسب، فقد أوضحوا أنه وإن كان رجل دين فهو فى الوقت ذاته رئيس شعب ذى مصالح متعددة ومهمة، وهو الممثل الوحيد لهذا الشعب فى جميع تلك المصالح؛ ولذلك فإن لرأيه فى جميع المسائل وزنًا كبيرًا وقيمة خاصة. هذا وقد بينوا من ناحية أخرى أن ميرهم وغيره يجدون أنفسهم فى أشد الحاجة إلى البطريرك فى المسائل الوطنية ويعلقون أهمية كبرى على موقفه فى القضية السياسية، فإذا أبدى رأيه فى مسألة تمثيل الأقليات- مع إنها أشد مساسًا بواجباته- يقولون إنه «رجل عبادة»!!، وأضافوا أن مطارنة الأقليات المسيحية الأخرى قد أبدوا آراءهم فى مسألة تمثيل الأقليات «فلماذا يجوز لكل هؤلاء أن يتكلموا فى السياسة ولا يجوز ذلك لبطريرك أعظم أقلية فى القطر؟»[٢٠٠]، كما أوضحوا أن البطريرك إذا كان قد حرم على مرءوسيه بأن يتكلموا فى السياسة، فإن هذا التحريم ليس مطلقًا، وإنما المقصود عدم مخالفة رأيه[٢٠١].

وهناك ملاحظتان على هذا الرد، وهما:

إن عزيز ميرهم إذا كان قد أثنى فى صدر مقاله على البطريرك، فإن ذلك كان على أساس اعتقاده بأن البطريرك لم يقل ما أذيع أنه قد صدر عنه بشأن تمثيل الأقليات، فكيف إذن كان يجب عليه- ميرهم- التسليم بما قيل والاعتقاد فى صوابه؟!.

إن ما أبدى من دفاع عن حق البطريرك فى الإدلاء برأية فى الشئون السياسية، بغض النظر عما إذا كان ذلك من حقه فعلاً أم لا، إنما يتعارض مع ما صدر من انتقاد لموقفه بشأن انعقاد المؤتمر القبطى عام ١٩١١. أما مسألة أن

البطريرك كانت له مواقفه فيما يخص القضية السياسية، فالأمر مختلف تمامًا، حيث إن تلك القضية هى قضية جميع المصريين بما فى ذلك من ليس لهم أية علاقة بأمور السياسة، فضلاً عن أنه لا يترتب عليها أى نوع من الانقسام فى صفوف الأمة كمثل الذى يُخشى وقوعه من تمثيل الأقليات.

ومهما يكن من أمر، فإن حالة الجدل بشأن حقيقة رأى البطريرك قد تم حسمها بما نشره محرر صحيفة «البورص إجبسيان La Bourse Egyptienne » من حديث للأول أدلى به نيابة عنه وبإذن منه القمص بطرس عبدالملك، فقد جاء به واضحًا ما دل على عدم اعتراض البطريرك على تمثيل الأقليات، ولما سئل عن رأيه فيما يعترض به خصوم التمثيل من أن بريطانيا ستتخذ هذا التمثيل ذريعة للتدخل فى شئون البلاد، أجاب بأن بريطانيا لن تتدخل ما دام منصوصًا على ذلك التمثيل فى صلب الدستور، كما أن الأقليات متى كانت ممثلة ستجد الفرصة اللازمة للدفاع عن نفسها، ومن ثم فإن ذلك يكون مانعًا لبريطانيا من التدخل بحجة الدفاع عن تلك الأقليات[٢٠٢]. وكان مما علقت به «الوطن» على ذلك الحديث أنه «يزيل آثار القلق الذى حاول الجبناء أن يغرسوه فى النفوس»[٢٠٣].

بيد أن مؤيدى التمثيل ما كادوا يفرحون بهذا الموقف البطريركى حتى كانت صدمتهم التى أضاعت عليهم قدرًا كبيرًا من فرحتهم هذه وشكلت عائقًا فى سبيلهم بعد أن كانوا قد ظنوا أنه قد صار ممهدًا، وهى الصدمة التى تمثلت فى تغيير قلينى فهمى لموقفه وانضمامه إلى القائلين بعدم التمثيل، وقد حاولوا من جانبهم التشكيك فى صحة ما نُشر منسوبًا إلى قلينى فهمى حتى أنهم ذهبوا إلى «أن ماكرًا دس هذا الكتاب على المقطم لكى يحرج مركز قلينى باشا ويكرهه على تغيير رأيه بالقوة»[٢٠٤]، وفى محاولة للتظاهر بعدم التأثر أشاروا إلى أنه حتى ولو كان ما يقال صحيحًا- مع عدم تسليمهم فى الواقع بصحته- فإنه لا يفت فى عضدهم ولا يُضعف من قوتهم، ولا هو كذلك يكسب خصومهم قوة[٢٠٥].

وعلى هذا النحو استمر مؤيدو التمثيل فى محاولاتهم بشتى الطرق كى يتحقق مرادهم ويحظوا بما هو مطلوب.

اللجنة العامة وحسم المسألة

كانت لجنة وضع المبادئ العامة بعد بحثها للمسألة قد رأت إرجاء الفصل فيها حتى تنظرها لجنة الدستور مجتمعة، فتتمكن تلك الأخيرة بعد اطلاعها على حجج أعضاء اللجنة الأولى ومراجعة ما قد يدلى به ذوو الشأن من تكوين رأى متفق مع المبادئ الدستورية ومصلحة البلاد[٢٠٦]. وبالفعل، وبعد طول جدل لم ينأ طرفاه باللجنة العامة بعيدًا عنه[٢٠٧]، أخذت تلك اللجنة فى نظر المسألة، وقد بدأت إثارتها بها بجلستها المنعقدة فى ٢١ أغسطس ١٩٢٢، حينما أعرب توفيق دوس فور إعلان الرئيس افتتاح الجلسة عن رغبته فى عرضها على اللجنة فى ذات اليوم. غير أنه نظرًا لغياب عبدالحميد بدوى أول معترض على المسألة فقد رئى تأجيل نظرها إلى جلسة يوم ٢٥ من الشهر ذاته مع إخطار غير الحاضرين من الأعضاء بذلك[٢٠٨].

وفى هذه الجلسة الأخيرة، وعندما أُذن بالنظر فى المسألة، كان دوس أول المتحدثين، وبعد استعراضه لما مرت به من أدوار سيئة كما ذكر، والتى ابتدأت بطرحها من جانبه، ذلك الطرح الذى تبادر معه إلى الذهن على اعتبار أن صاحبه أحد أفراد الأقليات أنه من أجل مصلحة الأقباط خاصة، مما جعل المسألة تصطبغ بغير صبغتها الحقيقية- بعد استعراضه ذلك أخذ فى بيان نظريته، فأوضح أن بريطانيا تحت ستار ما احتفظت به فى تصريح ٢٨ فبراير من حق حماية الأقليات يمكنها التدخل فى كل شئون المصريين، ومن ثم فإنه، حسبما يرى، يكون من أقوى الأسلحة لمواجهتها فيما يتعلق بحقها المشار إليه أن الأقليات يحميها الدستور فلا محل لحمايتها لها. ومن جهة أخرى فإنه يخشى إذا لم تمثل الأقليات بالبرلمان المقبل أن يمتعض بعضهم ويدسوا من وراء ستار، فيتظاهروا بالوطنية الخالصة فى حين أنهم يطلبون التشدد فى التمسك بالحماية. وبين أنه ما كان لمثله وهو أحد أفراد تلك الأقليات أن يفترض ذلك فيتهم الأقليات فى شعورها الوطنى، ولكنه أمام تشريع لمصلحة البلد، والكل يعلم أن الغالبية الساحقة من المصريين من الأميين. وعليه فإنه يخشى هذا الباب

ويريد إغلاقه، وهو ما يعتقد أن النص على تمثيل الأقليات فى الدستور هو خير وسيلة تساعد على ذلك(٢٠٩).

ومن ناحية أخرى ذهب دوس إلى أن القول بأن الأقباط يريدون بطلب التمثيل حقًا لأنفسهم يضمنون به مصلحتهم إنما هو خطأ محض، حيث إنهم متمتعون فى ظل حكم فؤاد كما كانوا فى عصرى أبيه وجده بكافة ما يتمتع به باقى المصريين، ولم يشعروا مطلقًا بأنهم مغبونون، فضلاً عن هذا فإن البرلمان لا يشرع تشريعًا خاصًا لفئة أو طائفة دون أخرى، فهو يشرع قوانين عامة يستوى فيها الأقليات والأكثرية، وإذا ما فرض جدلاً وأرادت الأكثرية أن تظلم الأقلية فى قانون ما، فلن يدفع هذا الظلم وجود عدد من أفراد تلك الأقلية فى البرلمان، حيث لن يمكنهم منع قرار تتفق عليه الأغلبية(٢١٠).

وفى ضوء ما سبق شدد دوس على أنه وكما سلف أن قال، لا يطلب التمثيل للأقليات لمصلحة الأقباط، ورجا من هذا المنطلق أعضاء اللجنة ألا يضعوا نصب عيونهم سوى مصلحة مصر، فإن هم اعتقدوا أن هذه المصلحة لا تتعرض لخطر إذا لم تمثل الأقليات فلا يقرروا النص على ذلك ولو طلبه منهم الأقباط جميعهم بلسان واحد، وإذا رأوا العكس وأن البلد قد تتعرض لخطر تدخل الأجنبى إذا لم ينص على التمثيل، فليقرروا النص عليه ولو عارض فيه الأقباط والمسلمين جميعًا. وقد أشار إلى أنه كان لذلك من الخطأ أخذ رأى الأقباط فى الموضوع، حيث إن الأمر كما يبدو واضحًا ليس متعلقًا بهم، وإنما يتعلق بالبلد، فهم إذا قالوا بعدم التمثيل واتُبع رأيهم لأنه رأيهم فقط وظهر فيما بعد فساد هذا الرأى فلن يقتصر الضرر عليهم ليقال أنهم جنوا نتيجة عدم صراحتهم أو خطأهم، إذ سيشمل هذا الضرر الجميع على السواء. وتأسيسًا على هذا كان تساؤله بشأن بيان الوفد المعروف بتمثيله للأغلبية، والذى حذرت فيه جماعته من القائلين بفكرة التمثيل، حيث ذكر: «لماذا نعير هذه الأقوال فى هذه المسألة تلك الأهمية الكبرى وهذه الجماعة بالذات هى التى نادت ونادت بأعلى صوتها أنه ما كان يجوز للجنتنا أن تقبل عمل الدستور، فإن فى هذا افتياتًا على حقوق الأمة وغبنًا

عظيمًا لمصلحتها إلى آخر ما تعلمون مما رموا به أعضاء اللجنة الكرام؟ كل هذا لم تعيروه أى التفات ومضيتم فى عملكم مضى المطمئن الواثق بأنه يعمل لمصلحة البلد ولم تقولوا بل نأخذ برأى غالبية الأمة ... ونرفض العمل فى اللجنة»[٢١١].

وفى نهاية شرحه لوجهة نظره أشار دوس إلى أن نظرية تمثيل الأقليات حتى ولو كانت مخالفة لكل النظريات الحديثة ولم يقل بها أى دستور من الدساتير فإنه لا يجب إذا ما اعتُقد بأن فى عدم الأخذ بها ضررًا بمصر أن يُضحى بالمصلحة العامة لتبقى النظريات القانونية سليمة، بل يجب «أن نوفق بين مصلحة البلد وبين النظريات الحديثة أو أن تغفلوا النظريات وترعوا مصلحة البلد»[٢١٢].

وقد انتقل بعد ذلك لتفنيد كل ما كان قد سبق أن تقدم به معارضوه من دفوع تمثلت فى أن اللجنة قد كلفت بعمل دستور على أحدث النظم ولا يوجد دستور واحد ينص على وجوب تمثيل الأقلية الدينية ومن ثم يكون النص عليه بالدستور المصرى بدعة، وأن فى هذا النص ميزة خاصة للأقليات، وأنه يجر إلى ما لا آخر له من تمثيل الأقليات التى لا يُعلم عددها مما نزل بالبلاد من الأجانب غير ذوى الامتيازات أو ينزلها فى المستقبل، وأن النص على التمثيل قد يؤدى إلى تدخل الإنجليز بحجة حماية الأقليات، فضلاً عما فيه من تخليد وإنماء لروح التفرقة وتقوية للفاصل الدينى الذى يُراد أساسًا هدمه، فأشار فيما يخص الدفع الأول أنه لا يوجد بالفعل دستور واحد نص على تمثيل الأقليات الدينية، ولكن يجب أن يوضع فى الاعتبار أنه لا يوجد فى الشرق تمييز كما يجب بين السياسة والدين، وما دام هناك ارتكان فى جميع أحوالنا الشخصية على القواعد والأسس الدينية فسيظل مظهر الحياة السياسية مصبوغًا بدرجة ما بطابع الدين[٢١٣].

وبالنسبة للدفع الثانى فإنه رأى أنه غير صحيح، وإن كان ظاهره يدل على عكس ذلك، فالأكثرية لها ميزة طبيعية، حيث إذا تقدم مرشحان للانتخابات وهما متساويان فى جميع المواهب والكفاءات كان لمرشح الأكثرية بحكم الطبيعة

وصلة الجامعة الدينية ميزة خاصة لدى الناخبين لا توجد عند غيره، وهذه الميزة الطبيعية تعادلها الميزة القانونية التى يطالب بالنص عليها فى القانون. وقد بين أن مبدأ التمييز على هذا النمط موجود فى الدساتير الحديثة التى تنص على وجوب تمثيل الأقليات السياسية، والغرض من ذلك هو أن يكون المجلس النيابى صورة مصغرة من مجموع الأمة يضم آراء جميع طبقاتها وأفرادها[٢١٤].

وبخصوص الدفع الثالث فقد أوضح أنه يعترض تمامًا على من يقول بوجوب تمثيل الأقليات الجنسية، مشيرًا إلى أن تلك الأقليات إما أن تعتبر نفسها مصرية فتندمج مع المصريين، كل وفقًا لديانته، أو تعتبر نفسها غير مصرية فلا شأن لها بمجلس النواب وحقوق المصريين[٢١٥].

أما عن الدفع الأخير فقد ذهب فيما يتعلق بشقه الأول إلى أن الأقليات موجودة سواء نص عليها فى الدستور أم لا، كما أن الإنجليز يعلمون بوجودها حسبما هو معروف، والدستور نفسه ذكرها صراحة فيما قررته لجنته الفرعية وأيدته بعد ذلك اللجنة العامة. وبخصوص الشق الآخر أوضح أنه قد يكون فى ظاهره صحيحًا ولكنه غير منتج؛ لأن الفرق الدينى باق وسيظل ما دمنا نرتكن على الدين فى كل المعاملات الشخصية، مشيرًا إلى أنه لا يوجد ما يوحى بإمكانية تغيير ما هو قائم، ومن ثم يكون من العبث أن نؤمل فى الوصول إلى المركز الخيالى الذى يُتاق إليه[٢١٦].

وفى ختام كلمته أكد دوس على أن المسألة فى غاية الخطورة وفيها من كل ناحية ما يقال لها وعليها، ورجا لذلك أعضاء اللجنة بحثها بذات الدقة التى بحثوا بها غيرها من الموضوعات الأخرى، كما رجاهم أن ينسوا أن رافعها قبطى، وأن يتذكروا دائمًا أنه رفعها بصفته مصرى، لافتًا ألا يجعلوا لمصلحة الأقباط خاصة أو الأقليات عامة أى نصيب من الاهتمام، وإنما مصلحة البلد فقط «فإن رأيتم أن مصلحة البلد تستدعى هذا النص فقرروه بشجاعة، وإن وجدتم غير ذلك فارفضوه بشجاعة، وأنا أول من يوافقكم على ما ترى الأغلبية»[٢١٧].

ولما كان دوس لم يأت بجديد بشكل عام كما يتضح فى هذه الكلمة عما سبق أن أشار إليه من قبل سواء داخل اللجنة الفرعية أو خارجها على صفحات الصحف من خلال مقاليه سالفى الإشارة، فإننا لن نسجل من الملاحظات غير ما سلف أن سجلناه فى حينه سوى ملاحظتين:

- أن دوس حينما أشار إلى أن الأقباط يتمتعون بكافة ما يتمتع به غيرهم من المصريين من حقوق لم يكن ليعبر عن حقيقة ما يؤمن به فى هذا الشأن، وإنما كان لدفع تهمة المصلحة الخاصة فى طلب التمثيل، وإلا لماذا كان المؤتمر القبطى سنة ١٩١١ والذى كان دوس نفسه أحد زعمائه؟

- محاولة دوس التأثير على اللجنة بتذكير أعضائها بموقف الوفد منهم فيما يتعلق بقبولهم القيام بما نيط بهم من مهمة وضع مشروع للدستور على غير إرادة الأغلبية، وهو الموقف الذى اتسم بالنقد الشديد لهؤلاء الأعضاء إلى حد وصفهم كما هو معروف بـ «الأشقياء».

وعلى أية حال، فبعد انتهاء دوس من كلمته شرع العديد من الأعضاء فى الإدلاء بآرائهم بين مؤيد ومعارض للتمثيل، وكان يوسف قطاوى[٢١٨] أول من تحدث، فأعلن موافقته على كل ما قاله دوس، كما تحدث وأيد التمثيل أيضًا كل من الأنبا يؤانس وعلى المنزلاوى وعبداللطيف المكباتى، حيث ذهب الأول إلى أنه كان يظن أن طلب تمثيل الأقليات سيجاب بلا جدال، خاصة بين الأقباط والمسلمين؛ نظرًا لما يوجد بينهم من اتحاد، فضلاً عن وحدة مصالحهم ومرافقهم، ورجا اللجنة حفاظًا على تلك العلاقة أن تقرر تمثيلهم على نسبة عددهم. ومن جانبه أوضح الثانى أن تمثيل الأقليات لا ضرر فيه، بل فيه نفع كبير، مشيرًا إلى أن هذا المبدأ إذا ما تقرر فكأن الأكثرية تقول للأقلية «أما وعددك مبعثر فى البلاد وأخشى أن لا تمثلى فى الانتخابات بسبب ذلك مع أنى فى حاجة للاسترشاد برأيك والانتفاع بذوى المواهب السياسية من أبنائك فأنا أضمن لك مراكز معدودة فى البرلمان بنسبة عددك»[٢١٩]، وبين أن الإنجليز فى

هذه الحالة لا يمكن أن يجدوا سبيلاً لمناهضة المصريين. هذا وقد أعرب عن رغبته فى ألا تعير اللجنة أى اهتمام لما يقال من أن مثل هذا المبدأ لا يوجد بالدساتير الأخرى ما دام فى النص عليه بالدستور مصلحة ونفع للبلاد. أما المكباتى، فمع قناعته بحجة الفريق المعارض فإنه رأى الموافقة على التمثيل للأقليات «احتفاظًا بالوحدة العائلية ومنعًا للامتعاض»[٢٢٠].

وبالنسبة للفريق الآخر، فريق المعارضين، فقد كان فى مقدمة من تحدث منه محمود أبو النصر، وقد أشار إلى أن بريطانيا لا تريد أن تتدخل للدفاع عن امتيازات تعطى للأقليات، وإنما تتدخل إذا لحق بتلك الأقليات غبن، فكل ما يهمها هو المساواة بينها وبين الأكثرية، وقد نص على ذلك فعلاً بمشروع الدستور. وفى مداخلة لاحقة عاد وأضاف أن تمثيل الأقليات فى المجالس التشريعية من أقوى أسس الاستعمار، وأشار بهذا الصدد إلى ما قررته فرنسا بدستور سوريا من النص على ممثلين لكل من السنة والشيعة والدروز مع أن جميعهم مسلمون، وهو نفسه ما فعلته بالمسيحيين، فجعلت تمثيلهم أيضًا بحسب طوائفهم، مبينًا أن الغرض من هذا هو إحداث الفرقة بين الجميع فلا يتحدوا على الإطلاق[٢٢١].

وعلى غرار الفكرة الأولى لأبى النصر تحدث عبدالحميد مصطفى، وقد ارتأى فى ضوء ما ذكر أنه لا محل إذن لتوهم الخطر الذى يظنه دوس، وكان مما سجله قوله: «أما إذا أريد إرغامنا على قبول حماية الأقليات من دولة أجنبية فلا يكفى لمنع ذلك أى نص يوضع»[٢٢٢].

ومن الآراء المهمة الأخرى ذلك الذى أدلى به على ماهر[٢٢٣]، إذ أشار إلى أن تمثيل الأقليات والنص عليه بالدستور يبقى الانقسام فى حياة المصريين السياسية، كما يبقى هناك مسلم وقبطى، ومن ثم فكل من يرى إزالة هذه الفوارق ويعمل على حصرها فى الأمور العائلية ومحال العبادات يجب عليه ألا يوافق على تدوينها بالدستور. وبين بصدد ما ذُكر من القول بألا خطر من تمثيل

الأقليات، أنه لا يُنص فى الدستور على كل مالا خطر فيه، بل يُقرر ما فيه مصلحة وسعادة للجميع. كذلك أعرب بشأن ما يُقال من خشية مؤيدى التمثيل من عدم انتخاب نواب فى البرلمان من الأقباط- أعرب عن اعتقاده بعدم صحة ذلك، نظرًا لوجودهم فى الأحزاب السياسية بنسبة تفوق نسبة عددهم بكثير، موضحًا أنه عند الانتخاب إذا تقدم المرشح بمفرده غير مؤيد من حزب سياسى فهو مسئول عن ذلك، أما إذا كان مرشحًا من حزب معين سواء كان قبطيًا أم مسلمًا فأنصار حزبه يؤيدونه جميعًا. وقد ألمح إلى أن القاعدة العامة ألا يُلجأ إلى تشريع ما ، وخاصة إذا كان استثنائيًا، إلا إذا قامت الأدلة على الحاجة إليه، وهو ما لا يتوفر حتى ذلك الوقت بالنسبة لتمثيل الأقليات، ومن ثم فإنه يتعين انتظار الانتخابات حتى يُرى ما يحدث، فإذا لم تمثل الأقليات يُنظر عندئذ فى الأمر. واختتم فى النهاية كلامه بالإشارة إلى ما يجب على أعضاء اللجنة من وضع دستور تقبله الأمة قبولاً حسنًا، منوهًا بصدد ذلك إلى أنهم قد سمعوا ما قيل فى كل مكان عن تمثيل الأقليات فى الدستور[٢٢٤].

ولم يخرج عن ما سبق ما أدلى به بعد ذلك حافظ حسن، وكذلك قلينى فهمى آخر المتحدثين، والذى أكد على هدم فكرة تمثيل الأقليات للوحدة القومية، ومن ثم رفضه لها[٢٢٥].

وعلى إثر ذلك جاء إعلان رئيس اللجنة أخذ الآراء على تمثيل الأقليات أو عدم تمثيلها، فتقرر بالأغلبية عدم التمثيل[٢٢٦].

ومن الجدير بالإشارة أن ذلك القرار لم يتوقف وينتهى معه جدل الرأى العام حول المسألة، فقد استمر لفترة من الوقت فى ظل ما قيل عن اتجاه أنصار فكرة التمثيل باللجنة نحو التقدم باقتراح يطالبون فيه بالنص على التصريح للبرلمان بتعديل الدستور، بحيث يضمن تمثيل الأقليات ضمانًا فعليًا إذا ما أسفرت الانتخابات الأولى عن عدم التمثيل، وهو الاقتراح الذى رأى بصدده بعض مؤيدى التمثيل أنهم من جانبهم يخشون نتيجة الانتخابات بعد الأولى، حيث يرون

أن هذه الأخيرة ستسفر عن التمثيل الفعلى للأقليات؛ لقربها من أيام النهضة المصرية التى اشترك فيها كل عنصر من المصريين اشتراكًا يذكره له الآخر، ومن ثم فإنها لن تكون هى المحك الحقيقى للضمير الوطنى المصرى. وقد زاد الجدل أكثر بعد ما أخذ يتردد بقوة عن إعادة بحث المسألة من جديد بلجنة الدستور[٢٢٧]. وبغض النظر عما إذا كان ذلك صحيحًا أم لا، فإنه لم يتحقق، حيث خلت محاضر جلسات اللجنة بعد قرارها السالف من أية إشارة تتعلق بهذا الأمر.

موقف الصحافة البريطانية

تمثلت علاقة الإنجليز بهذه المسألة فيما كانت تنقله بعض صحفهم من أخبار خاصة بها وتدلى به من تعليقات بشأنها، فها هى صحيفة االديلى تلغرافب تشير فى تلغراف لمراسلها بالقاهرة إلى أن الأقليات الدينية من غير الأقباط لم تستحسن قرار الأخيرين المؤيد لعدم تمثيل الأقليات بالبرلمان، وترى- الصحيفة- أن ذلك الموقف لأغلبية الأقباط إنما يعود إلى ما طبعوا به من ذل نتيجة الاضطهادات المتوالية، فصاروا يتملقون المسلمين بإعرابهم عن موافقتهم لهم[٢٢٨]. وهذا التعليل لم يختلف عما ذهبت إليه صحيفة االنير إيستب، حيث أوضحت فى مقال لمراسلها بالقاهرة- سبق أن أشرنا إليه من قبل- أن السبب الحقيقى هو عودة العمل بمناورات التخويف التى نجحت كثيرًا فى كم أفواه الوطنيين الأكثر ميلاً للتعقل خلال السنوات الثلاث الماضية، فاضطر إزاء ذلك الأقباط إلى الانضمام للأغلبية القائلة بعدم التمثيل، مع أنهم يعلمون أنه مهما بلغ نجاحهم فى الانتخابات الأولى فإن احتمال حصولهم على أى تمثيل فى البرلمانات المقبلة بعيد للغاية إلا إذا وجدت ضمانة لذلك فى الدستور الجديد[٢٢٩].

وفيما له صلة بتلك الإشارة الأخيرة كانت صحيفة «الإجبشيان جازيت The Egyptian Gazette » قد ألمحت إلى أن الدولة العثمانية كانت قد حرصت فى

دستور ١٨٧٦ على تمثيل الأقليات المسيحية، لكنها عادت فرفضت مبدأ التمثيل النسبى فى دستور ١٩٠٨، وقد ظهر حينئذ حماس شديد لمبدأ المساواة الكاملة، وانتخب فى غمرة ذلك مسيحيون كثر فى أول مجلس نيابى، ولكن ما لبث هذا الحماس أن انطفأ، وقل المسيحيون واليهود فى المجلس حتى تلاشوا، ثم أشارت الصحيفة إلى أنه لم يعد ثمة مسألة أقليات فى الدولة العثمانية بفضل «المذابح» التى حدثت، «ولا نخال أن المصريين الذين ينظرون باهتمام إلى مسألة تمثيل الأقليات بلهاء بعد الذى رأوه فى تركيا»[٢٣٠]. ولا يخفى هنا مدى التحريض من جانب الصحيفة لأنصار تمثيل الأقليات على شدة التمسك بموقفهم.

أما صحيفة «المورننج بوست The Morning Post » فقد وصفت فريق الأقباط المؤيدين للتمثيل بأنهم أكثر شجاعة من غيرهم من الأقباط الذين عارضوا[٢٣١]، مشيرة إلى أنه من المحزن أن الأغلبية الكبرى من الأقباط الذين يخشون أن يتسلط المسلمون نهائيًا على البرلمان للضرر بمصالحهم يخافون كذلك من الإعراب عن حقيقة شعورهم، وهو ما ارتأت معه وجوب إنقاذ الأقباط «من ضعفهم»[٢٣٢]. كما نوهت إلى أنه من الخطر السماح للجنة الدستور بأن تبت نهائيًا فى مسائل لم تتم تسويتها بعد بواسطة حكومتى مصر وبريطانيا[٢٣٣]. وواضح هنا نزوع الصحيفة نحو التدخل المباشر فى الشأن المصرى من جانب بريطانيا.

هذا وقد ذهبت الصحيفة ذاتها لمناسبة الاستقالة التى كان قد تقدم بها الأنبا يؤانس من لجنة الدستور إلى أن المسألة أخذت شكلاً أشد خطورة، وذلك فى ضوء ما أشارت إليه من وجود علاقة بين تلك الاستقالة والموقف المعارض للتمثيل[٢٣٤]. وهذا فى الواقع كان منافيًا للحقيقة حسبما سبق لنا بيانه.

وفى أعقاب قرار اللجنة العامة للدستور، والذى جاء فى غير صالح أنصار التمثيل كما هو معروف، كان لصحيفة «التيمز The Times » تعليقها الذى بعث به إليها مراسلها بالقاهرة، وقد ذكرت فيه: «أظهر الأقباط الذين يمسهم بصفة

مباشرة القرار الخاص بالأقلية أكثر من غيرهم تذبذبًا غريبًا، فإن القليلين منهم الذين كانوا يصيحون علانية بطلب التمثيل يخشون الآن- مع عدم وجود الضمانة- أن يتكرر ما وقع فى البرلمان العثمانى، حيث لم يجد أحد من مندوبى الأقلية فى الانتخابات التالية مقعدًا مع أنهم انتخبوا بكثرة فى الانتخابات الأولى. ويعتقد كثيرون ممن يعارضون فكرة الضمانة أن عدم وجود الضمان يعزز كثيرًا مركز الطائفة القبطية تحت الحكم الجديد لأسباب لا تخفى على الذين تتبعوا التطورات الأخيرة للمسألة المصرية. وسنرى هل سيمر قرار اللجنة دون أن تحتج الأقليات الصغرى الأخرى التى اعترضت فيما مضى والتى لا يستطيع صوتها وحدها أن يؤثر فى المسألة»[٢٣٥]. والتعليق كما هو ظاهر يحمل أكثر من إشارة، فهو إلى جانب إرجاعه موقف المعارضين من الأقباط للتمثيل إلى عامل الخوف وليس غيره، فإنه يحث المؤيدين منهم وغيرهم من الأقليات الصغرى الأخرى على ضرورة وسرعة اتخاذ موقف قبل فوات الوقت.

وبصفة عامة، فإن هذه الحملة من جانب الصحافة الإنجليزية لسنا فى حاجة للخوض فى تفاصيل كثيرة لمعرفة الغرض منها، والذى لا يخفى فى ضوء ما احتفظت به بريطانيا فى تصريح ٢٨ فبراير من حق حمايتها للأقليات، وإنما ما نريد الإشارة إليه هو أن ما تم استشرافه من جانب بعض الصحف المشار إليها وبعض مؤيدى التمثيل من المصريين من قلة عدد الأعضاء الأقباط بعد الانتخابات الأولى بالبرلمان وتضاؤله بمرور الوقت إلى أن يتلاشى تمامًا، مستشهدين فى ذلك بما حدث فى الدولة العثمانية فى ظل دستور عام ١٩٠٨، إنما أثبتت التجربة البرلمانية المصرية بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٥٢ عدم صحته، حيث كان هناك وجود للأقباط لا بأس به[٢٣٦]. وقد رأى البعض[٢٣٧] أن ما اتسم به هذا الوجود من تذبذب هبوطًا وصعودًا إنما كان مرتبطًا بالحركة السياسية الديمقراطية وما يعتريها من تصاعد وانخفاض، وليس بأية عوامل طائفية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن معارضى التمثيل لم يتركوا تلك الحملة من جانب الصحافة الإنجليزية دون التصدى لها وكشف ما تنطوى عليه من

أغراض لصالح بريطانيا(٢٣٨)، ولعل من أبرز ما يُذكر بهذا الصدد ذلك الرأى الذى أدلى به الأنبا مكاريوس مطران أسيوط إلى كل من حبيب فهمى ومحمد كامل حسن المحاميين حينما سألاه خلال لقائهما به للوقوف على وجهة نظره فى تمثيل الأقليات عن رأيه فيما ينشر من جانب بعض الصحف الإنجليزية من أن الخوف هو الذى وراء رفض أغلبية الأقباط لفكرة النص على تمثيل الأقليات، والذى سبق أن ألمحنا إليه من قبل.

ويقتضى الإنصاف القول بأن أنصار التمثيل رغم أن تلك الحملة كانت تصب فى صالح ما يتطلعون إليه، بل إنهم كانوا يستخدمونها بشكل أو بآخر كسلاح للضغط، فإنهم قد نفوا بشكل صريح ما وجه إلى معارضيهم من الأقباط من تهمة أن الخوف هو سبب انضمامهم إلى الأكثرية، كما أنهم قطعوا كذلك بعدم صحة أن يكون الدين هو الحامل للأكثرية على معارضتها(٢٣٩). ولا يمكن أن يُغفل فى هذا الشأن ما بعث به توفيق دوس إلى صحيفة «الديلى تلغراف» من رد دفعًا لوصمها المعارضين الأقباط بتملق المسلمين، حيث أشار إلى أن كثيرًا ممن يعارضون لا يفعلون ذلك مداهنة كما تزعم الصحيفة، كما أن جميع من يطلبون التمثيل لا يطلبونه لعدم ثقة بالأكثرية أو تخوف منها، مبينًا أن جميع المصريين بما فيهم الأقباط يحتجون بشدة ضد ما تدعية بريطانيا بغير حق من حماية الأقليات، ويرغبون إغلاق باب هذه المسألة متى حان وقت المفاوضات، لكنهم يختلفون فقط حول أفضل الوسائل للوصول إلى ذلك، ومن ثم فالمسألة مصرية بحتة يبحث فيها الطرفان المصريان عن أصلح الطرق لرفض دعوى غير صحيحة تدعيها بريطانيا لنفسها من دون أن تطلب منها الأقليات ذلك(٢٤٠). وهذا الرد إنما يدفع بغير شك أى ظنون تتعلق بوطنية هذا الرجل أو غيره ممن ساروا فى تياره رغم كل ما قيل من جانبهم فى سبيل تحقيق رغبتهم فى النص بالدستور على تمثيل الأقليات، والذى لم يتوقفوا عنه حتى بعد رفض لجنة الدستور لمبدأ التمثيل، بل وحتى بعد صدور الدستور ذاته(٢٤١).

خاتمة

تلك هى حالة الجدل التى قامت حول ما أثاره وطالب به بعض المنتمين للأقلية القبطية من ضرورة النص فى الدستور على تمثيل الأقليات بالبرلمان، وقد اتضح من خلال ما عُرض كيف كانت محاولات دعاة التمثيل ومؤيدوهم بما ساقوه من حجج شتى من أجل تحقيق غرضهم، وما رد به مخالفوهم فى الرأى مفندين لتلك الحجج، حتى كان قرار اللجنة العامة للدستور فى النهاية بما ارتأته أغلبيتها من عدم الموافقة على التمثيل المذكور، وهو القرار الذى حسم المسألة لكنه لم يحسم الجدل الذى استمر دائرًا لبعض الوقت، حيث رأى طالبو التمثيل على ما يبدو إمكانية حدوث رد فعل لصالحهم من جانب بريطانيا من منطلق ما احتفظت به من حق حماية الأقليات، غير أنهم لم يظفروا بشىء على نحو ما هو معروف.

وعمومًا، فإن التجربة بشكل عام نستطيع الخروج منها بملاحظات عدة يمكن إجمالها فى الآتى:

إن المصلحة الوطنية بصفة عامة كانت هى المنطلق لما صدر من آراء وعُبِّر به عن مواقف، سواء من جانب المعارضين للتمثيل أو الداعين والمؤيدين له، بغض النظر عن أى من الفريقين كان رأيه هو الذى يخدم بالفعل تلك المصلحة ولا يؤثر عليها سلبًا بأى شكل من الأشكال.

إن ما دافع به معارضو التمثيل من حجج عن وجهة نظرهم انطوى على قدر كبير من الحكمة والفهم، وهو ما ظهر واضحًا فى كتابات كثير منهم، مثل طه حسين وعزيز ميرهم، الأمر الذى كان له بلا شك أثره فى كسب غالبية الرأى العام للوقوف ضد طلب التمثيل.

رفض مؤيدى التمثيل لآراء معارضيهم على طول الخط رغم وجاهة تلك الآراء بصورة عامة، وهو ما يعكس بشكل أو بآخر إلى أى مدى كان هؤلاء أسرى لأفكار بعينها.

توثق عرى الوحدة الوطنية والانصهار القومى بين المصريين، والذى تجلى

بوضوح فيما اتخذته أغلبية الأقباط من موقف مؤيد للأكثرية وعدم استجابتها لكافة المحاولات التى بذلت بشكل أو بآخر من جانب مؤيدى التمثيل من المصريين والإنجليز لإثنائها عن هذا الموقف.

إن وجود الأقليات بالبرلمان، سواء فى ظل دستور ١٩٢٣أو دستور ١٩٣٠، إنما يدل على فساد ما قيل من جانب بعض أنصار التمثيل- مصريين وإنجليز- من عدم إمكانية حدوث ذلك على المدى الطويل، كما يبين فى الوقت ذاته أن ما كان يصدر عن معارضيهم لم يكن لغوًا أو مجرد استهلاك لفظى بغير مضمون، فضلاً عن هذا فهو يؤكد أن «المصرية» إنما هى أرحب من أن تضيق عن احتضان المصريين جميعًا.

وأخيرًا، فإن هذه التجربة بما لها وما عليها يمكن الاستفادة منها فى تعميق ما لدينا من مفاهيم وقيم تتعلق بالمواطنة والممارسة الديمقراطية فى المجالات كافة، الأمر الذى يزيد بلا ريب من فرص تحقيق الاستقرار.

الهوامش

(١) كان يصدر الصحيفة الأولى حينئذ جندى إبراهيم، والأخرى تادرس شنودة المنقبادى. لمزيد من التفاصيل حول الصحيفتين وصاحبيهما انظر: رامى عطا، أقباط فى ذاكرة الصحافة المصرية، مكتبة أسقفية الشباب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٢٩- ٤٧؛ عواطف عبد الرحمن، حكاية الصحافة المصرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ١٠٧- ١١٦.

(٢) حبيب، توفيق، تذكار المؤتمر القبطى الأول، مطبعة الأخبار بمصر، ١٩١١، ص ص ٤- ٢١؛ طارق البشرى، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٥٥، ٥٦ .

(٣) حبيب، المصدر المذكور، صفحات متفرقة.

(٤) مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول المنعقد بهليوبوليس (من ضواحى القاهرة) من يوم السبت ٣٠ ربيع الثانى سنة ١٣٢٩(٢٩ إبريل سنة ١٩١١) إلى يوم الأربعاء ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٢٩(٤ مايو سنة ١٩١١)، المطبعة الأميرية بمصر، ١٩١١، صفحات متفرقة؛ محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر، ج١، من الثورة العرابية إلى قيام الحرب العالمية الأولى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٥٨،

(٥) هو ابن محمود حمدى باشا طبوزاده محافظ القاهرة ووكيل الداخلية، وقد أتم تعليمه فى جامعة السوربون Sorbonne، فحصل على شهادة الحقوق، ولما عاد إلى مصر عُين فى قلم قضايا المالية، ثم مفتشًا بالمعارف، فقاضيًا بالمحاكم المختلطة، وفى نظارة بطرس غالى (١٢ نوفمبر ١٩٠٨- ٢١ فبراير ١٩١٠) تولى مسئولية نظارة الحقانية، ثم صار ناظرًا للخارجية بنظارة محمد سعيد (٢٣ فبراير ١٩١٠- ٥ إبريل ١٩١٤)، وذلك حتى منتصف إبريل ١٩١٢، حيث عاد ليتولى شئون الحقانية، والتى ظل بها حتى تشكيل نظارته الأولى فى إبريل ١٩١٤، لمزيد من التفاصيل انظر: كرم، فؤاد (جمع وترتيب)، النظارات والوزارات المصرية، ج١، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص٥٧٣؛ شميت (الابن)، آرثر جولد، قاموس تراجم مصر الحديثة، ترجمة وتحقيق عبد الوهاب بكر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٢٦١، ٢٦٢؛ يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨- ١٩٥٣، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٨٠ .

(٦) لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة، محضر الجلسة الثانية، ١٩٢٢/٤/١٣، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٤، ص ٩ .

(٧) انبثقت هذه اللجنة من اللجنة العامة، وذلك بغرض وضع المبادئ العامة لمشروع الدستور وتقديمها فور الانتهاء منها إلى اللجنة العامة لنظرها والبت فيها، وكان عدد أعضائها ١٨ عضوًا، وهم حسين رشدى(رئيسًا)، عبد العزيز فهمى، توفيق دوس، عبد الفتاح يحيى، محمد على، أحمد حشمت، على ماهر، عبد الحميد مصطفى، أحمد طلعت، محمد توفيق رفعت، عبد الحميد بدوى، عبد اللطيف المكباتى، على المنزلاوى، محمد بخيت، إبراهيم الهلباوى، يوسف أصلان قطاوى، زكريا نامق، ومحمود أبو النصر. وكان مقررًا لباقى أعضاء اللجنة العامة حق حضور جلسات هذه اللجنة الفرعية. المصدر نفسه، ص ص ٨، ٩.

(٨) يقصد به مشروع المعاهدة الذى قدمه كيرزن وزير الخارجية البريطانية إلى عدلى يكن أثناء مفاوضاتهما بلندن عام ١٩٢١، والتى انتهت برفض عدلى للمشروع.

(٩) لجنة الدستور، محضر لجنة وضع المبادئ العامة، محضر الجلسة الثالثة عشرة، ١٩٢٢/٥/٧، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٧، ص ص ٣٥، ٣٦ . يلاحظ أن اللجنة العامة فى مناقشتها فيما بعد لأعمال اللجنة الفرعية قد ارتأت أن العرف المصرى ليس له عهد بالأقليات، وليس بين المصريين طوائف أقلية مما تختلف عليه ألسنة الأوروبيين ويمثل للذهن قيام البغضاء بين أهل البلد الواحد، ومن ثم كان إعادتها لصياغة النصوص الخاصة بالأقليات ودمجها فى المواد الخاصة بحقوق الأفراد بشكل عام دون ذكر لكلمة أقليات. لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة، ملحق نمرة ١، تقرير مرفوع من لجنة الدستور، ص ٢٢٢.

(١٠) عمل توفيق دوس بالمحاماة، وكان أحد أقطاب الدعوة لعقد المؤتمر القبطى سنة ١٩١١، ويذكر أن والده كان تاجرًا لنسخ الإنجيل بأسيوط. حبيب، المصدر المذكور، ص ٥٢؛ ماريوس كامل ديب، السياسة الحزبية فى مصر، الوفد وخصومه ١٩١٩- ١٩٣٩، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ودار البيان للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٨٥ لمزيد من التفاصيل عن توفيق دوس انظر: صبحى، محمد خليل، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، ج٦، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩، ص ص ١٠٧، ١١٦، ١٢٠، ١٣٦، ١٧٠، ٢٠٤، الملحق الأول للجزأين الخامس والسادس، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٧، ص ص ٥١٦، ٥٢٣؛ كرم، المصدر المذكور، ص ٥٧٠ .

(١١) يبدو أن الذاكرة قد خانت محمد حسين هيكل، فرغم أنه كان عضوًا بالأمانة العامة للجنة الدستور، فقد أشار فى ذكرياته إلى أن مسألة تمثيل الأقليات لم تُثر بلجنة وضع المبادئ العامة، وإنما أثيرت فيما بعد باللجنة العامة. هيكل، محمد حسين، مذكرات فى السياسة المصرية، ج١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١١٧ .

(١٢) كان من أساطين القانون بمصر، وله إسهاماته البارزة فى هذا المجال من خلال عمله

سواء بالمحاماة أو القضاء أو التشريع، كما عمل بالسياسة، وكانت له جهوده الواضحة بشأن القضية الوطنية. لمزيد من التفاصيل انظر: شميت، المصدر المذكور، ص ٥٤٥ .

(١٣) المادة المقصودة نصت على: زالأشخاص الحائزون للرعوية المصرية التابعون للأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق فى القانون وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعوية المصرية ...س. لجنة الدستور، محضر لجنة وضع المبادئ العامة، الجلسة الثالثة عشرة، ١٩٢٢/٥/٧، ص ٣٦ .

(١٤) المصدر نفسه، ص ص ٣٦، ٣٧ .

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٧ .

(١٦) أحد رجالات القانون البارزين الذين عرفتهم مصر فى القرن العشرين، وقد حصل على الدكتوراة من جامعة جرينوبل Grenoble بفرنسا عام ١٩١٢، وبعد عودته قام بالتدريس لبعض الوقت بمدرسة الحقوق، وإبان ثورة ١٩١٩ اختير عضوًا فى لجنة الموظفين، كما أنه كان ضمن مجموعة المستشارين الفنيين والموظفين الذين اصطحبهم الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى يكن إلى لندن عام ١٩٢١ , لمزيد من التفاصيل انظر: شميت، المصدر المذكور، ص ١١٣؛ عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ثورة سنة ١٩١٩، ج١، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٨ .

(١٧) نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون المذكور على: زوعدد الأعضاء المعينين سبعة عشر عضوًا: أحدهم رئيس، والثانى وكيل، والخمسة عشر الآخرون يعينون على نحو يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التى لم تنل نصيبًا من الانتخابس. صبحى، المصدر المذكور، ج٥، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩، ص ٣٩٢ .

(١٨) لجنة الدستور، محضر لجنة وضع المبادىء العامة، الجلسة الثالثة عشرة، ١٩٢٢/٥/٧، ص ٣٧ .

(١٩) ألغى هذا المجلس وكذا الجمعية العمومية بإنشاء الجمعية التشريعية بمقتضى القانون النظامى الصادر فى أول يولية ١٩١٣ .

(٢٠) لجنة الدستور، محضر لجنة وضع المبادئ العامة، الجلسة الثالثة عشرة، ١٩٢٢/٥/٧، ص ٣٧ .

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ص ٣٧، ٣٨ .

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٨ .

(٢٤) لم تُعقد الجمعية التشريعية خلال فترة وجودها سوى دور انعقاد واحد (٢٢ يناير- ١٧ يونية ١٩١٤)، حيث أُجلت اجتماعاتها بعده بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى.

(٢٥) لجنة الدستور، محضر لجنة وضع المبادئ العامة، الجلسة الثالثة عشرة، ١٩٢٢/٧/٧،

ص ٣٨ .

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ص ٣٨، ٣٩ .

(٢٨) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة عشرة، ١٩٢٢/٥/١١، ص ٤٠ .

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤١ .

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٠ .

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ص ٤٠، ٤١ .

(٣٥) المصدر نفسه، ص ص ٤١، ٤٢ .

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٢ .

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) نوهت صحيفة الأهرام بهذه المناسبة إلى فتح صدرها للباحثين فى المسألة، والتى وصفتها بالخطيرة، مع الإشارة إلى امتناعها عن نشر أى آراء تخرج عن حدود البحث القانونى والاجتماعى الصرف، تجنبًا للبعد عن الغاية المرجوة، وهى خدمة البلاد. الأهرام، ١٩٢٢/٥/١٢، ص ٣ .

(٣٩) لجنة الدستور، محضر لجنة وضع المبادئ العامة، الجلسة الرابعة عشرة، ١٩٢٢/٥/١١، ص ٤٢ .

(٤٠) محام، تخرج من جامعة ليون Lyonبفرنسا، وقد تأثر إلى حد كبير بالاتجاهات الليبراليةً الفرنسية مع ميل واضح نحو الفكر اليسارى، وفى عام ١٩١٨ شارك فى تأسيس الحزب الديمقراطى المصرى(١٩١٨- ١٩٢٣)، والذى كون بداخله جناحًا يساريًا مما جعله يصطدم مع بعض زملائه فى مواقف تتعلق بتحديد مسار الحزب، وحينما انقسم الحزب على نفسه وتفكك كان من الأعضاء الذين انضموا إلى صفوف الوفد. رفعت السعيد، وعادت الليبرالية تيارًا مصريًا، مجلة الطليعة، العدد الثامن، السنة الثامنة، أغسطس ١٩٧٢، ص ٤١ .

(٤١) الأهرام، ١٩٢٢/٥/١١، ص ١ .

(٤٢) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/١٣، ص ٤؛ الأخبار، ١٩٢٢/٥/١٤، ص ٢؛ شفيق، أحمد، حوليات مصر السياسية، التمهيد: الجزء الثالث، تقديم ودراسة أحمد زكريا الشلق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٢٠٤، ٢٠٥ .

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ .

(٤٤) النظام، ١٩٢٢/٥/١٤، ص ٢ .
(٤٥) اللواء المصرى، ١٩٢٢/٥/١٣، ص ٢ .
(٤٦) الأمة، ١٩٢٢/٥/١٤، ص ٢ .
(٤٧) الأخبار، ١٩٢٢/٦/٢٩، ص ١ .
(٤٨) مفكر مصرى واسع الثقافة، لا سيما وأنه تتلمذ على أفكار يعقوب صروف وفرح أنطون وأحمد لطفى السيد، فضلاً عن تأثره بالعديد من مفكرى وأدباء الغرب، وقد عمل بكثير من الصحف والمجلات، وأصدر هو نفسه العديد منها، وله الكثير من المؤلفات. لمزيد من التفاصيل انظر: رامى عطا، المرجع المذكور، ص ص ٧٢- ٨٣ .
(٤٩) الأهرام، ١٩٢٢/٥/٢٨، ص ١ .
(٥٠) لجنة الدستور، محضر لجنة وضع المبادئ العامة، الجلسة الرابعة عشرة، ١٩٢٢/٥/١١، ص ٣٩؛ الأخبار، ١٩٢٢/٥/١٢، ص ٣؛ النظام، ١٩٢٢/٥/١٢، ص ٢ .
(٥١) الأخبار، ١٩٢٢/٥/١٢، ص ٣ .
(٥٢) اللواء المصرى، ١٩٢٢/٥/١٥، ص ٣ .
(٥٣) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/١٦، ص ٢ .
(٥٤) الأمة، ١٩٢٢/٥/١٨، ص ٣ .
(٥٥) الأخبار، ١٩٢٢/٥/١٥، ص ص ١، ٢، ١٩٢٢/٥/١٦، ص ٣؛ الأهرام، ١٩٢٢/٥/١٥، ص ٣.
(٥٦) الأخبار، ١٩٢٢/٥/١٥، ص ٢؛ الأهرام، ١٩٢٢/٥/١٥، ص ٣ .
(٥٧) اللواء المصرى، ١٩٢٢/٥/١٦، ص ٢ .
(٥٨) الأهرام، ١٩٢٢/٥/١٥، ص ١ .
(٥٩) المصدر نفسه.
(٦٠) المصدر نفسه.
(٦١) المصدر نفسه.
(٦٢) المصدر نفسه.
(٦٣) المصدر نفسه.
(٦٤) المصدر نفسه.
(٦٥) المصدر نفسه. يلاحظ هنا تقديم توفيق دوس لكثير من المعلومات على غير حقيقتها، فقانون الجمعية التشريعية مثلاً لم ينص فيما يخص تمثيل الأقليات على ما ذكره بالضبط، بل حتى على ما يفيد معناه، وإنما نص على: زوعدد الأعضاء المعينين سبعة عشر عضوًا: أحدهم رئيس، والثانى وكيل، والخمسة عشر الآخرون يعينون على نحو يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التى لم تنل نصيبها من الانتخابس(مادة ٢ فقرة ٢)، ويختار

الخمسة عشر عضوًا المعينون من قبل الحكومة بحيث يكون لجميع الطبقات من الأهالى حد أدنى لعدد من ينوب عنها وذلك على الوجه الآتى: أقباط٤ (أربعة)، العرب البدو٣ (ثلاثة)، التجار٢ (اثنان)، الأطباء٢ (اثنان)، المهندسون١ (واحد)، رجال التربية العامة أو الدينية٢ (اثنان)، المجالس البلدية١ (واحد) (مادة٣ فقرة٢). الدساتير المصرية نصوص ووثائق ١٨٦٦- ٢٠١١، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٧٤، ٧٥ .

(٦٦) الأهرام، ١٩٢٢/٥/١٥، ص ١ .

(٦٧) اللواء المصرى، ١٩٢٢/٥/١٨، ص ١ .

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) الأهرام، ١٩٢٢/٥/١٨، ص ١ .

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٢٣، ص ١ .

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) النظام، ١٩٢٢/٥/١٩، ص ٣ . كاتب القصيدة هو محمد موسى الأقصرى.

(٧٧) النظام، ١٩٢٢/٥/١٧، ص ٢ .

(٧٨) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٢١، ص ١ .

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) الأخبار، ١٩٢٢/٥/٢٤، ص ٢ .

(٨٢) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/١٨، ص ٣ .؛Carter,B.L.,The Copts in Egyptian Politics: 1918-1952, Kent, 1986, p.136.الأهرام، ١٩٢٢/٥/١٩، ص ١ .

(٨٣) كان القمص باسيليوس قد انتخب وكيلاً للبطريركية منذ عام ١٨٩٥ . فهمى، زكى، صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا الكبير، الطبعة الأولى لدار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٧٠ .

(٨٤) الأخبار، ١٩٢٢/٥/١٧، ص ٢؛ الأمة، ١٩٢٢/٥/١٨، ص ٣ .

(٨٥) اللواء المصرى، ١٩٢٢/٥/١٨، ص ٢؛ النظام، ٢١، ١٩٢٢/٥/٢٣، ص ٣ .

(٨٦) اللواء المصرى، ١٩٢٢/٥/٢١، ص ٢ .

(٨٧) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٢٢، ص ٢ .

(٨٨) الأهـــرام، ٢٠، ١٩٢٢/٥/٢٢، ص ٤؛ الـــلـــواء، ٢١، ١٩٢٢/٥/٢٢، ص ٢؛ الـــنـــظـــام، ١٩٢٢/٥/٢١، ص ١؛ الأخبار، ١٩٢٢/٥/٢٢، ص ٣، ١٩٢٢/٥/٢٤، ص ٢ .

(٨٩) اللواء المصرى، ١٩٢٢/٥/٢٠، ص ٢؛ الأخبار، ١٩٢٢/٥/٢١، ص ١ .

(٩٠) النظام، ١٩٢٢/٥/٢٣، ص ٢ .

(٩١) كان قد دعا إلى ذلك الاجتماع نخبة من الأقباط جمعت كل من: جرجس أنطون (من كبار موظفى وزارة المواصلات وعضو المجلس الملى الأعلى ورئيس الجمعية الخيرية القبطية)، كامل صدقى (من كبار المحامين وعضو الجمعية التشريعية)، كامل عوض (من أعيان الأقباط ورئيس جمعية التوفيق القبطية)، سلامة ميخائيل (من كبار المحامين وعضو هيئة الوفد المصرى)، نخلة تادرس نخلة (من كبار موظفى وزارة المالية وعضو المجلس الملى الفرعى)، كامل شحاته (من كبار موظفى السكة الحديد وباحث فى المسائل الاجتماعية)، إبراهيم فهمى المنياوى (أستاذ بمدرسة طب قصر العينى)، طلعت سعد (عضو مجلس نقابة المحامين)، ونجيب إسكندر (طبيب). براءة الأقباط من طلب تمثيل الأقليات، مطبعة السفور، القاهرة، ١٩٢٢، ص ص ٤، ٥ .

(٩٢) الأمة، ١٩٢٢/٥/٢١، ص٣ هناك من ذكر أن عدد من حضروا الاجتماع كان يتراوح بين مائة وخمسمائة فرد. Carter,op.cit. p.140

(٩٣) اللواء المصرى، ١٩٢٢/٥/٢٠، ص ٢؛ شفيق، المصدر المذكور، ص ٢٠٥ .

(٩٤) براءة الأقباط من طلب تمثيل الأقليات، ص ص ٥- ١١ . أُشير فى نهاية القرار إلى المطالبة بعودة سعد زغلول ورفاقه من منفاهم، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ورفع الأحكام العرفية، بالإضافة إلى إعلان التمسك التام بالسودان وأنه جزء لا يتجزأ من البلاد المصرية.

(٩٥) اللواء المصرى، ١٩٢٢/٥/٢١، ص ٢؛ النظام، ١٩٢٢/٥/٢٢، ص ٣ .

(٩٦) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٢٤، ص ٣ .

(٩٧) الأهرام، ١٩٢٢/٥/٢٣، ص ١؛ الوطن، ١٩٢٢/٥/٢٣، ص ٢ .

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) النظام، ١٩٢٢/٥/٢٥، ص ١ .

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) الأخبار، ١٩٢٢/٥/٢٦، ص ٣ .

(١٠٢) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٢٥، ص ص ٢، ٣، ١٩٢٢/٥/٢٨، ص ٣، ١٩٢٢/٦/٢، ص ١؛ الأهرام، ١٩٢٢/٥/٢٧، ص ٢؛ اللواء، ١٩٢٢/٥/٢٧، ص ٣؛ النظام، ١٩٢٢/٦/٧، ص ٣؛ الأمة، ١٩٢٢/٦/٧، ص ٢ .

(١٠٣) النظام، ١٩٢٢/٥/٢٨، ص ١ .

(١٠٤) الأهرام، ١٩٢٢/٦/٣، ص ١ .
(١٠٥) النظام، ١٩٢٢/٦/٢، ص ٣ .
(١٠٦) الأهرام، ١٩٢٢/٦/٣، ص ١ .
(١٠٧) المصدر نفسه.
(١٠٨) المصدر نفسه.
(١٠٩) تضمن هذا الاقتراح النص على أن الدين الرسمى للدولة المصرية هو الدين الإسلامى، وكان الشيخ محمد بخيت المفتى السابق وعضو لجنة الدستور هو الذى تقدم به، وقد تقرر قبوله بالإجماع. لجنة الدستور، محضر لجنة وضع المبادئ العامة، الجلسة السابعة عشرة، ١٩٢٢/٥/١٩، ص ٥١ .
(١١٠) الأهرام، ١٩٢٢/٦/٣، ص ١ .
(١١١) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٢٦، ص ٣ .
(١١٢) الوطن، ١٩٢٢/٥/٢٧، ص ١ .
(١١٣) الأخبار، ١٩٢٢/٦/٧، ص ٢ .
(١١٤) الأهرام، ١٩٢٢/٦/٨، ص ١ .
(١١٥) المصدر نفسه.
(١١٦) المصدر نفسه.
(١١٧) المصدر نفسه، ص ٢ .
(١١٨) مصر، ١٩٢٢/٦/١٢، ص ٣ .
(١١٩) النظام، ١٩٢٢/٦/١٣، ص ٣ .
(١٢٠) رُسم مكاريوس مطرانًا لأسيوط فى يولية ١٨٩٧، وقد اعتلى فيما بعد (١٣ فبراير ١٩٤٤) الكرسى البابوى، فكان بذلك هو البطريرك رقم ١١٤ فى تاريخ الكنيسة القبطية، واستمر حتى نهاية أغسطس ١٩٤٥، حيث كانت وفاته. لمزيد من التفاصيل انظر: http:// st-takla.org
(١٢١) النظام، ١٩٢٢/٦/١٩، ص ٢ .
(١٢٢) المصدر نفسه.
(١٢٣) حبيب، المصدر المذكور، ص ص ٦٨، ٧٤- ٨٠، ٨٨- ٩٠، ٩٢، ٩٣ .
(١٢٤) كان ترتيبه البطريرك رقم ١١٢، وقد رُسم فى الأول من نوفمبر ١٨٧٤، وتوفى فى ٧ أغسطس ١٩٢٧ بعد أن بلغ من العمر ستة وتسعين عامًا. لمزيد من التفاصيل انظر: إلياس زاخورة، مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر، ج٢، المطبعة العمومية بمصر، ١٨٩٧، ص ص ٢٤١- ٢٤٤؛ شميت، المصدر المذكور، ص ص ٥٩٢، ٥٩٣؛ http://st-takla.org

(١٢٥) النظام، ١٩٢٢/٦/٢٢، ص ٢ .
(١٢٦) المصدر نفسه.
(١٢٧) المصدر نفسه.
(١٢٨) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٦/٢٣، ص ٢ .
(١٢٩) المصدر نفسه.
(١٣٠) المصدر نفسه.
(١٣١) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٦/٢٥، ص ٢ .
(١٣٢) المصدر نفسه.
(١٣٣) الأهرام، ١٩٢٢/٦/٢٣، ص ٢ .
(١٣٤) المصدر نفسه.
(١٣٥) المصدر نفسه.
(١٣٦) المصدر نفسه.
(١٣٧) المصدر نفسه.
(١٣٨) المصدر نفسه.
(١٣٩) والده هو يوسف بك عبد الشهيد من وجهاء الصعيد، وقد عُرف قلينى باللين والذكاء، وكان يجيد إلى جانب العربية اللغة الفرنسية. لمزيد من التفاصيل انظر: رابحة عراقى سليمان، الوحدة الوطنية والفتنة الطائفية ١٨٨٢-١٩١٩، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٣٣٨، ٣٣٩ .
(١٤٠) كان قلينى فهمى قد أشار ضمن هذا الحديث إلى أن الاعتراف بحق التمثيل للأقليات أمر لا يمس الوحدة الوطنية، بل يوطد السلام ويحفظ التضامن ويقفل الباب دون كل تدخل أجنبى. وقد أوضح بشأن ما تردد من جانب المعارضين من أن التمثيل للأقليات يعد امتيازًا خاصًا بهم- أوضح أن الأقباط لما قاموا على بكرة أبيهم لأداء ما يجب للوطن مع إخوانهم المسلمين لم يشعر أحد أن فى عملهم هذا امتيازًا خاصًا بهم، فلماذا إذا اشتركوا مع إخوانهم فى العمل فى المجلس النيابى يُعد هذا فى نظر البعض امتيازًا لأقلية دينية، لعمرى إن مصلحة البلد واحدة وليس من المعقول أن يُباح العمل للأقلية فى جزء منها ويحرم عليها العمل فى الجزء الآخر بدعوى أن ذلك امتيازس. الوطن، ١٩٢٢/٦/٢٢، ص ٢, ويُلاحظ هنا مغالطة واضحة من جانب قلينى فهمى حينما يربط بين مشاركة الأقباط فى الحركة الوطنية ضد الوجود الأجنبى وضرورة النص فى الدستور على تمثيلهم فى البرلمان، فالمسألتان مختلفتان تمامًا عن بعضهما البعض ولا وجه لقياس أى منهما على الأخرى فى أية ناحية من النواحى.
(١٤١) المقطم، ١٩٢٢/٧/١٣، ص ٤ .

(١٤٢) الأخبار، ١٩٢٢/٧/١٦، ص ٢؛ المقطم، ١٦، ١٩، ١٩٢٢/٧/٢٠، ص ص ٢، ٣، ٧ .
(١٤٣) وادى النيل، ١٩٢٢/٧/١٥، ص ٢ .
(١٤٤) الوطن، ١٩٢٢/٥/١٠، ص ٢ .
(١٤٥) وُقعت تلك المعاهدة فى ١٠ أغسطس١٩٢٠، وهى كانت آخر معاهدات الصلح التى أملتها دول الوفاق فى باريس على البلاد المنهزمة، وكان من بين ما تضمنته فيما يتعلق بحماية حقوق الأقليات، قيام الحكومة التركية بعد سنتين من دخول المعاهدة حيز التنفيذ بتقديم مخطط إلى دول الوفاق بشأن نظام انتخابى يقوم على مبدأ التمثيل النسبى للأقليات العرقية. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨٧٠- ١٩٦٠، دار الفكر العربى، القاهرة، د.ت، ص ١٧٣؛ http://www.aztagarabic.com/archives/2695
(١٤٦) الوطن، ١٩٢٢/٥/١١، ص ٢ .
(١٤٧) مصر، ١٢، ١٩٢٢/٥/١٦، ص ٢ .
(١٤٨) راجع: صبحى، المصدر المذكور، ج٦، ص ص ١٧- ٣٣ .
(١٤٩) راجع: النقاش، سليم خليل، مصر للمصريين، ج٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦٨ .
(١٥٠) الوطن، ١٩٢٢/٥/١٧، ص ١ .
(١٥١) المصدر نفسه.
(١٥٢) المصدر نفسه.
(١٥٣) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/١٨، ص ١ .
(١٥٤) المصدر نفسه.
(١٥٥) المصدر نفسه.
(١٥٦) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٢٠، ص ١ .
(١٥٧) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/١٨، ص ٢ .
(١٥٨) المصدر نفسه.
(١٥٩) المصدر نفسه.
(١٦٠) مصر، ١٩٢٢/٥/٢٤، ص ١؛ الوطن، ٢٥، ٢٧، ١٩٢٢/٥/٣١، ص ١، ١٩٢٢/٦/٨، ص ٢.
(١٦١) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/١٦، ص ٢ .
(١٦٢) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٢٠، ص ٢ .
(١٦٣) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/١٦، ص ٢ .
(١٦٤) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/١٩، ص ٢ .
(١٦٥) المصدر نفسه.
(١٦٦) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/١٧، ص ٢ .

(١٦٧) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٢٢، ص ٢ .
(١٦٨) المصدر نفسه.
(١٦٩) المصدر نفسه.
(١٧٠) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٢٣، ص ٢ .
(١٧١) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٦/٩، ص ٢ .
(١٧٢) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/١٣، ص ٢ .
(١٧٣) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٢٢، ص ٢ .
(١٧٤) المصدر نفسه، ١١، ١٩٢٢/٥/١٦، ص ٢ .
(١٧٥) المصدر نفسه، ٦، ١٩٢٢/٦/١٢، ص ٢ .
(١٧٦) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٦/٧، ص ٢؛ المقطم، ١٩٢٢/٧/١٩، ص ٦ .
(١٧٧) الوطن، ٢٠، ١٩٢٢/٦/٢٢، ص ٢ .
(١٧٨) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/٣١، ص ١ .
(١٧٩) المصدر نفسه، ص ٢ .
(١٨٠) المصدر نفسه.
(١٨١) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٦/٨، ص ٢ .
(١٨٢) اختير يؤانس مطرانًا للبحيرة عام ١٨٨٧ كما عين وكيلاً للكرازة المرقسية، وقد ضُمت إليه المنوفية عام ١٨٩٤ بعد وفاة مطرانها، وفى ديسمبر من عام ١٩٢٨ رُسم بطريركًا خلفًا لكيرلس الخامس، فكان بذلك البابا رقم ١١٣، وقد توفى فى يونية ١٩٤٢, لمزيد من التفاصيل انظر: مجاهد، زكى محمد، الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج٢، ط٢، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ١٩٩٤، ص ٦٣٨؛ http://st-takla.org
(١٨٣) الوطن، ١٩٢٢/٦/١٣، ص ٢ .
(١٨٤) تخرج من مدرسة الحقوق، وسافر فى بعثة إلى فرنسا، وقد حصل من هناك من جامعة مونبلييه Montpellierعلى الدكتوراه فى القانون، وبعد عودته إلى مصر عين رئيسًا لمجلس الأحكام بضبطية مصر، وعهد إليه مع أحد زملائه تشكيل المحاكم الأهلية، وقد تولى العديد من المناصب، سواء كانت قضائية أو إدارية أو وزارية. لمزيد من التفاصيل انظر: مجاهد، المصدر المذكور، ج١، ص ص ٦٢، ٦٣ .
(١٨٥) لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة، محضر الجلسة الثامنة، ١٩٢٢/٦/١٢، ص ٢٥ .
(١٨٦) الوطن، ١٩٢٢/٦/٢٧، ص ٢, تقررت إجازة اللجنة المشار إليها بجلسة ٢١ يونية ١٩٢٢، وقد بدأت من اليوم التالى واستمرت لغاية ٨ أغسطس ١٩٢٢, لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة، محضر الجلسة الثالثة عشرة، ١٩٢٢/٦/٢١، ص ٥٥ .

(١٨٧) المصدر نفسه، الجلسة السابعة والعشرين، ١٩٢٢/٨/٢٥، ص ص ١٠٥، ١١٢ .
(١٨٨) الوطن، ١٥، ١٩٢٢/٥/١٧، ص ٢؛ مصر، ١٧، ١٩٢٢/٥/١٨، ص ٢ .
(١٨٩) الوطن، ١٩٢٢/٥/٢٦، ص ٢ .
(١٩٠) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٦/٢٠، ص ١ .
(١٩١) توفيق حبيب، المصدر المذكور، ص ص ٨١، ٨٢ .
(١٩٢) المرجع نفسه، ص ص ٩٠، ٩١ .
(١٩٣) الوطن، ١٩٢٢/٦/٢١، ص ٢ .
(١٩٤) المصدر نفسه.
(١٩٥) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٦/٢٣، ص ٢ .
(١٩٦) مصر، ١٩٢٢/٦/٢٢، ص ٢,
(١٩٧) الوطن، ٢٢، ١٩٢٢/٦/٢٣، ص ٢ .
(١٩٨) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٦/٢٦، ص ٢ .
(١٩٩) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٦/٢٣، ص ٢ .
(٢٠٠) المصدر نفسه.
(٢٠١) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٦/٢٧، ص ٢ .
(٢٠٢) المصدر نفسه.
(٢٠٣) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٧/١٣، ٢ .
(٢٠٤) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٧/١٧، ص ١ .
(٢٠٥) لجنة الدستور، محضر لجنة وضع المبادئ العامة، ملحق نمرة ١، تقرير لجنة المبادئ العامة، ص ١٤ .
(٢٠٦) كانت هناك جهود لم تتوقف من جانب المعارضين للتمثيل والمؤيدين له فى إطار محاولة كل فريق منهما إقناع اللجنة بصحة موقفه، وهى الجهود التى لم تخل من تبادل كلا الفريقين الاتهامات بالتأثير على اللجنة كى يأتى قرارها عند نظرها للمسألة موافقًا لرأى بعينه. لمزيد من التفاصيل راجع: اللواء المصرى، ١٩٢٢/٥/٢٠، ص ٢؛ الأمة، ١٩٢٢/٥/٢٢، ص ٢؛ الوطن، ١٣، ٦/٢١، ١٩٢٢/٨/٣، ص ٢؛ النظام، ١٩٢٢/٦/١٩، ص ٢؛ وادى النيل، ٣، ١٩٢٢/٨/٨، ص ٤، ١٩٢٢/٨/٩، ص ٣ .
(٢٠٧) لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة، محضر الجلسة الرابعة والعشرين، ١٩٢٢/٨/٢١، ص ٩٠ .
(٢٠٨) المصدر نفسه، محضر الجلسة السابعة والعشرين، ١٩٢٢/٨/٢٥، ص ص ١٠٨، ١٠٩ .
(٢٠٩) المصدر نفسه، ص ١٠٩ .
(٢١٠) المصدر نفسه، ص ص ١٠٩، ١١٠ .

(٢١١) المصدر نفسه، ص ١١٠ .
(٢١٢) المصدر نفسه، ص ص ١١٠، ١١١ .
(٢١٣) المصدر نفسه.
(٢١٤) المصدر نفسه، ص ١١١ .
(٢١٥) المصدر نفسه.
(٢١٦) المصدر نفسه.
(٢١٧) ينتمى إلى أسرة يهودية مصرية، وقد عمل فى بداية حياته العملية مهندسًا بنظارة الأشغال العمومية، وعُرف كواحد من كبار رجال المال والتجارة، كما كانت له أيضًا مشاركاته السياسية المختلفة. لمزيد من التفاصيل انظر: شميت، المصدر المذكور، ص ٥٦٢.
(٢١٨) لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة، محضر الجلسة السابعة والعشرين، ١٩٢٢/٨/٢٥، ص ص ١١١، ١١٢ .
(٢١٩) المصدر نفسه، ص ١١٢ .
(٢٢٠) المصدر نفسه، ص ص ١١١- ١١٣ .
(٢٢١) المصدر نفسه، ص ص ١١٢، ١١٣ .
(٢٢٢) والده محمد ماهر باشا وكيل وزارة الحربية ومحافظ القاهرة، وقد تخرج فى مدرسة الحقوق الخديوية عام ١٩٠٥، وعمل لفترة بالمحاماة، ثم عين قاضيًا بمحكمة مصر، وتقلب فيما بعد فى مناصب عديدة، كان من أبرزها رئاسته للديوان الملكى، وكذلك مجلس الوزراء. لمزيد من التفاصيل انظر: شميت، المصدر المذكور، ص ص ٦٢٦، ٦٢٧؛ يونان لبيب، المرجع المذكور، ص ٣٨٠ .
(٢٢٣) لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة، محضر الجلسة السابعة والعشرين، ١٩٢٢/٨/٢٥، ص ص ١١٢، ١١٣ .
(٢٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٣ .
(٢٢٥) المصدر نفسه. ذكر البعض أن التصويت كان بنسبة ١٤ إلى ٧، المقطم، ١٩٢٢/٨/٢٦، وجاءت لدى آخر ١٥ إلى ٧، Carter, op. cit. p.141
(٢٢٦) لتفاصيل الجدل المشار إليه راجع: مصر، ٢٦، ١٩٢٢/٨/٢٨، ص ٢؛ الاستقلال، ١٩٢٢/٨/٢٧، ص ١؛ وادى النيل، ١٩٢٢/٨/٢٧، ص ٣، ١٩٢٢/٨/٢٩، ص ٤، ١٥، ١٩٢٢/٩/٢٧، ص ٣؛ الوطن، ١٩٢٢/٨/٢٨، ص ٣، ١٩٢٢/٨/٣٠، ص ٥، ١٤، ١٩٢٢/٩/١٥، ص ٢، ١٩٢٢/٩/١٦، ص ٣، ١٩٢٢/٩/١٩، ص ١، ١٩٢٢/٩/٢١، ص ٣، ٢٣، ١٩٢٢/٩/٢٥، ص ٢؛ المقطم، ١٩٢٢/٨/٣١، ص ٤ .
(٢٢٧) الأهرام، ١٩٢٢/٥/٢٣، ص ٥ .
(٢٢٨) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٦/٩، ص ٢ .

(٢٢٩) نقلاً عن: طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ١٩٢ .
(٢٣٠) النظام، ١٩٢٢/٦/١٤، ص ١ .
(٢٣١) الأهرام، ١٩٢٢/٦/١٣، ص ٤ .
(٢٣٢) طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ١٩٢ .
(٢٣٣) الأهرام، ١٩٢٢/٦/١٣، ص ٤ .
(٢٣٤) الوطن، ١٩٢٢/٨/٢٨، ص ٣ .
(٢٣٥) عن أعداد الأقباط ونسبتهم المئوية مقارنة بإجمالى الأعضاء بكل برلمان خلال الفترة المشار إليها راجع: طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ص ٢١٣- ٢١٩؛ مصطفى الفقى، الأقباط فى السياسة المصرية- مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٥٠؛ Carter, op. cit., pp.142- 148, 157. مع العلم بأن ما أورده الأخير به بعض الاختلافات، وقد أوضح أسباب ذلك.
(٢٣٦) طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ص ٢١٦، ٢١٩ .
(٢٣٧) النظام، ١٩٢٢/٦/١٤، ص ١؛ الأمة، ١٩٢٢/٦/٢٣، ص ٢ .
(٢٣٨) الوطن، ١٩٢٢/٦/٩، ص ٢ .
(٢٣٩) مصر، ١٩٢٢/٥/٢٥، ص ٢ .
(٢٤٠) كانت صحيفة «الوطن» قد استغلت ما تعرض له الأقباط بالوفد خلال المعركة الانتخابية الأولى من اتهامات ماسة بوطنيتهم من جانب الأحرار الدستوريين وعادت تدعو من جديد إلى التمثيل النسبى للأقليات. طارق البشرى، المرجع المذكور، ص ص ١٩٦- ١٩٨ .